

ساجي علوش

# المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)



دار الطليعة - بيروت



ناجی علوش

# المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)

دار الطليعة للطباعة والنشر  
بيروت

# يحقّ الطبع محفوظة لدار الطليعة

بيروت - ص ب ١١٨١٣

## الطبعة الاولى

أيار (مايو) ١٩٦٧

## الطبعة الثانية

آب (أغسطس) ١٩٧٠

## الطبعة الثالثة

آب (أغسطس) ١٩٧٥

## مقدمة الطبعة الثانية

يُورخ هذا الكتاب لمرحلة هامة من تاريخ شعبنا (١٩١٧ - ١٩٤٨) . وهو يحاول لا أن يُورخ لهذه المرحلة فحسب ، بل أن يحللها . ولذلك فهو ليس كتاب تاريخ تقليدي ، وإن كان يحوي الكثير من المعلومات التاريخية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن أهمية الكتاب من وجهة نظري لا تنبع من المعلومات التاريخية التي فيه فحسب ، ولكن من كونه يخضع الحركة الوطنية وقياداتها للتقييم خلال مرحلة تاريخية معينة . ذلك أننا إذا كنا قادرين على تحليل الماضي ، فسوف نكون قادرين على تحليل الحاضر واستشراف المستقبل .

وقضية التقييم والتحليل قضية أساسية وهامة بالنسبة للحركة الوطنية ، لأنها وحدها التي تضمن اتخاذ قرارات صحيحة ، وتضمن تطبيق هذه القرارات تطبيقاً جيداً . ونحن بحاجة إلى التحليل دائماً لمعرفة حقيقة وضعنا ، وتحديد مهماتنا ، ولتحديد دور القوى المختلفة في العمل السياسي ؛ وبحاجة إلى التقييم لمعرفة ما حققناه واثره في الحركة الوطنية عامة ، ولتلافي أسباب قصورنا وعوامل ضعفنا .

وإذا كنا قد أخضعنا الماضي للتحليل والتقييم ، فإن علينا أن نخضع الحاضر: مع أن الحاضر غير الماضي . فالماضي من السهل الإحاطة به ، ومعرفة جوانبه المختلفة . والماضي « ميت » لا يقاتل ولا يعادي ، والحديث عن الماضي يظل حديثاً نظرياً قد يستتبع نقداً أو قد يجر خلافاً في الرأي ولكنه لا يعود إلى صدام . أما تحليل الحاضر وتقييمه فأشبه ما يكون بمحاولة الوقوف وسط التيار العاصف . الأمور أكثر اختلاطاً والرؤية أشد صعوبة وعسراً والمعلومات ناقصة ومبعثرة ومشوشة .

ولكن تحليل الماضي لا يتحول إلى عمل سياسي إلا إذا استهدف تحليل الحاضر واستشراف المستقبل . وهذا ما هدفت إليه حين كتبت هذا الكتاب .

واذا كانت الظروف قد حالت دون انجاز القسم الثاني من الكتاب (١٩٤٩-١٩٧٠) حتى الان . فاني آمل أن استطيع انجاز هذا القسم في المستقبل القريب .  
ان انجاز القسم الاول . وعدم انجاز القسم الثاني اتاح الفرصة لسوء الفهم ، ولاستغلال الكتاب استفلا لا سيئا . وكان ان اخضعه الذين عجزوا عن تحليل الحاضر وفهمه الى عملية اسقاط وتشويه . وبينما كانوا يشبهونه بنبيا غير متحفظ ، كانت تقييماتهم ومواقفهم تتناقض معه تناقضا جذريا .  
ولذلك فاني احس بضرورة اخضاع الحاضر ايضا وتناقضاته للتحليل العلمي .  
وانني . وانا اطالب نفسي بالعمل على زيادة قدرتي وخبرتي فسي مجالات التحليل والتقييم . اجد نفسي مدفوعا الى القول بأن روح التحليل العلمي التي تسود هذا الكتاب ، هي التي قادتني الى تحديد انتمائي السياسي .



لقد اجريت تعديلات على النص . وعلى الرغم من انها تعديلات تؤكد خبط الكتاب ، وتغنييه بالمعلومات . الا انني آثرت ان توضع الزيادات بين قوسين [ ] لكي تكون معروفة . كما انني اضفت مجموعة من الهوامش ، في ذيول الصفحات . مع ان الهوامش الاساسية مثبتة في نهاية النص ، كما هو مبين فسي فهرس المحتويات .

٢٠-٥-١٩٧٠

المؤلف

### مقدمة الطبعة الثالثة

نفدت طبعة هذا الكتاب منذ حوالي عامين ، وقد رأيت إعادة طبعه ؛ ولكنني لم أغير فيه الا بضع كلمات هنا وهناك . وكنت طلبت من بعض الاصدقاء ان يوافوني بملاحظاتهم على الكتاب ، لاستفيد منها في اجراء تغييرات وإضافات ، ولكنني لم اتسلم ملاحظات محددة حتى الان . وانني لآمل ان اتسلم ملاحظات الاصدقاء والقراء للعمل على الاستفادة منها .

وانني اعتبر ان كتابي «الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية» (١٨٨٢ - ١٩٤٨) تنمة لهذا الكتاب ، لانه يتناول الفترة عينها تقريبا ، ولكنه يلقي أضواء كاشفة على جوانب أخرى ، غير التي عالجها هذا الكتاب ، وان كانت متكاملة معها . ولهذا فهناك قضايا أشير اليها هنا مجرد اشارة ، بينما بحثت في الكتاب الآخر ، واعطيت حقها .

يبقى بعد ذلك كله انني أحسن بمسؤوليتي عن اتجاز دراسة الفترة اللاحقة (١٩٤٩ - ١٩٧٤) ، واصدار الجزء الثاني من الكتابين معا . وهو ما باشرت بإعداده منذ مدة .

ناجي علوش

٣ - ١١ - ١٩٧٤

## الفصل الاول

### خلفية اقتصادية اجتماعية فلسطين ( ١٩١٧ - ١٩٤٨ )

كان سكان فلسطين خلال الحكم العثماني ، ينقسمون الى :

ا - الحضر ، وهم سكان المدن ، ويتألفون من اشباه الاقطاعيين والأغوات وموظفي الدولة . وتوابعهم ، والتجار والحرفيين والعمال .

ب - الفلاحين ، واكثرهم يملكون الارض التي يفلحون .

ج - البدو ، واكثرهم من سكان منطقة بشر السبع (١) .

وكان عدد هؤلاء جميعا سنة ١٩٢٠ قرابة ٦٧٣٠٠٠٠ ، منهم حوالي ٦٠٠٠٠٠٠ من العرب ، و ٦٧٠٠٠٠٠ من اليهود ، والباقي من جنسيات اخرى .

وعند اجراء اول احصاء في فلسطين ، بتاريخ ٢٣-١٠-١٩٢٢ ، كان السكان مؤرخين كما يلي :

عرب	يهود	جنسيات اخرى	المجموع
٦٦٠,٦٤١	٨٣,٧٩٠	٧,٦١٧	٧٥٢,٠٤٨

ولكننا لا نستطيع ان نعتبر هذا الاحصاء دقيقا . لعدة اسباب ، اهمها ان الوضع المتأزم في البلاد ، وموقف الشعب من السلطة المحتلة ، وعدم توافر الوعي الاجتماعي ، كان يحول دون اجراء احصاء دقيق .



وكان هؤلاء ينقسمون الى ٢٦٤٥٠٠٠ من سكان المدن ، و ٣٠٤٠٠٠٠ من الفلاحين ، وقراية ٦٠٤٠٠٠ من البدو .  
 أما الحضر ، سكان المدن ، فكان من بينهم ٦٨٤٥٠٠ من اليهود والباقي من العرب ، ما عدا قلة قليلة من الجنسيات الاخرى .

#### ١ - الصناعة

كانت فلسطين بلادا زراعية متخلفة . وعلى الرغم من عدم وجود احصائيات شاملة ، عن فترة ما قبل الحرب ، فان ما هو موجود منها كافٍ لاعطاء صورة واضحة . ولعل احسن دليل تقدمه على وضع الصناعة هو الجدول التالي :

#### عدد العمال في بعض الصناعات الكبرى سنة ١٩١٢

الصناعة	المكان	عدد العمال
الخزف	القدس والرملة وغزة	٢٥٩
النسيج	غزة والمجدل والقدس	٤٦٧
دبغ الجلود	الخليل ويافا والقدس	٨٢
صناعة البسط والسجاد	القدس ويافا	١٥٦
صناعة الزجاج	الخليل	٢٩
صناعة الصابون	نابلس	٦٠٠
المجموع		١٦٠٢

ولنزيد الصورة وضوحا ، نقدم الجدول التالي ، الذي يعود تاريخه لسنة ١٩١٨ اي بعد الحرب مباشرة :

#### الصناعة سنة ١٩١٨

نوع الصناعة	القدس	يافا	حيفا	اماكن اخرى	المجموع
صناعة المعادن					١٠١
الصياغة					٢٠
النسيج					١٦٨
الملابس					١٦٦

١٧٨	المأكولات
٣٩٥	الصناعة الكيماوية
٢٧	الورق والطباعة
٢٩	صناعة الجلود
٩٠	الخشب
٥٢	الخزف والطوب
١٠	الصناعات الأخرى
١٢٣٦	المجموع
٨٦٨	
٨٢	
١١٩	
١٦٧	

ويبدو واضحا ، ان هذه الصناعات كانت بدائية ، وتعتمد على الأعمال اليدوية . اما العلاقات بين العامل ورب العمل فقد كانت علاقات أسرية او شخصية ، فالابن يعمل مع ابيه ويورث الصنعة عنه ، ورب العمل يشتغل مع العاملين معه الذين يكونون شخصا او اثنين او ثلاثة ونادرا ما يلقون العشرة او يزيدون .

ولكن مرحلة قبل الحرب شهدت بعض التطور . فقد استوردت بعض الآلات من أوروبا ، لتبدأ حركة صناعات استهلاكية خفيفة كاللبسة والأغذية والصابون . وكان من المصانع الهامة التي دخلت البلاد ثلاثة مصانع للماكينات ، اثنان منها في يافا وواحد في حيفا ، لتزويد السيارات بما تحتاج اليه من أدوات الضخ . وكانت الطواحين التي تدار بالماء او بالهواء منتشرة بالبلاد ، ولكن الطواحين الآلية اخذت تزدد ، حتى كان منها اثنتا عشرة طاحونة في يافا سنة ١٩١٢ وخمس في غزة .

وكانت في البلاد مائتان من معاصر الزيتون . اما المصابين فكان في نابلس وحدها ثلاثون منها ، حتى ان زيت البلاد كان لا يكفيها في بعض السنين ، فيتم الاستيراد من الخارج . وكان هنالك أيضا أربعون مصنعا لعصر السمسم ، واستخراج السرج والطحينة منه .

وكانت هذه «الصناعات» ، شأن كل البلدان المتخلفة ، مرتبطة بالزراعة كليا ، ومكملة لها ، وتستخدم في الغالب مواد مستخرجة محليا .

ولم تكن نسبة الذين يعيشون على الصناعات والحرف تزيد عن ١٠ بالمئة في احسن الاحوال ، مع انها على الأرجح كانت اقل من ذلك ، وتتراوح بين ٥ بالمئة و ١٠ بالمئة .

وقد ادى الاحتلال البريطاني ، وما رافقه من ازدياد الهجرة الصهيونية الى التقدم في ميدان الصناعة . وكان هذا التقدم ناتجا عن عاملين : الاول : اثر الاحتلال في البلاد المحتلة ، ومستلزمات جنوده وموظفيه الخ . الثاني : توظيف الاموال الصهيونية في صناعات استهلاكية . وقد دل احصاء سنة ١٩٢٨ الذي اجرتة دائرة الجمارك والكوس ان عدد المشاغل بلغ (٣٥٠٥) ، يعمل فيها (١٧٩٥٥)

شخصاً . اي بمعدل خمسة اشخاص في كل مؤسسة . وكان مجموع راس المال المستثمر في هذه المشاغل يبلغ ٢٠٥١٤٠٨٨٦ جنيهاً ، حوالي ١٠٠٠ جنيهاً لكل منها .

ولكن هذا «التقدم» لم يكن على هامش الاحتلال فحسب ، بل كان في جزء كبير منه صهيونيا . فعدد المشاريع «الصناعية» الصهيونية ، كان ١٠٧٩٤ سنة ١٩٢٢ . فأصبح ٢٠٤٧٥ سنة ١٩٢٩ . وبينما كان مقدار الاموال الموظفة ٤٨٥٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، أصبح ٢٠٢٣٥٠٠٠ سنة ١٩٢٩ . وقد انعكست هذه الزيادة في عدد العمال وقيمة المنتوجات ، فكان عدد العمال ٤٠٤٢٤ سنة ١٩٢٢ ، وأصبح ١٠٠٩٦٨ سنة ١٩٢٩ ؛ وكانت قيمة المنتوجات ١٤٠٠٠٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، فأصبحت ٢٠٥١٠٠٠٠ سنة ١٩٢٩ .

وعلى الرغم من ان نسبة المحلات العربية الى مجموع المحلات ، كانت حتى سنة ١٩٢٨ ، ٦٥ بالمائة . فان نسبة اليهود الى مجموع السكان لم تكن قد بلغت نسبة ٣٥ بالمائة حتى هذا التاريخ . بل كانت أدنى كثيراً .

وكان «اليهود» مهياين للسيطرة على «الصناعة» والحرف ، لان الحركة الصهيونية كانت تخطط للمهاجرين اليهود ، وتؤمن لهم المال اللازم ، والخبرة اللازمة . ثم ان اكثر المهاجرين اصحاب خبرة في الحرف والصناعات ، لاسيما هؤلاء الذين جاؤوا من البلدان الصناعية.

لقد ظلت «الصناعة» في هذه المرحلة استهلاكية خفيفة ، ولكنها تقدمت خطوات الى الامام ، اذ دخلت عليها الكهرباء ، كما دخلت المشاغل الحديثة .

ومع هذا ، فان الصناعة ظلت تدور في نطاق الاوضاع التالية :

١ - سوق ضيقة محدودة . فالسوق الفلسطينية صغيرة ، اذ كان عدد السكان حوالي مليون ، القدرة الشرائية لاغلبهم محدودة ، ان لم تكن غير موجودة .  
٢ - المزاومة الشديدة . كان التنافس شديداً في السوق الداخلية ، كما ان البضائع المنتجة محليا . كانت معرضة لمزاومة البضائع الاجنبية ، لاسيما البريطانية منها . ولم تكن المزاومة متكافئة ، على الرغم من بعض التسهيلات التي قدمت «للصناعات» المحلية .

٣ - ارتباط الصناعة بالزراعة : ظل القسم الاكبر من «الصناعة» مرتبطاً بالتقدم في زراعة الحمضيات واعمال البناء .

## ب - الزراعة

تبلغ مساحة فلسطين ، قرابة ٢٧ الف كم.م ، اي ٢٦٠٣١٩٠٤٠٠ دونما . يصلح للزراعة منها ٨٠٧٦٠٠٥٠٠ . فنسبة الاراضي الصالحة للزراعة الى المجموع هي ٣٣ بالمائة فقط .

وتبلغ أعلى نسبة للأراضي القابلة للزراعة في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وسهل جزرائيل ؛ أما أقل نسبة فتقع في منطقة بشر السبع ، ولا تزيد عن ١٣ بالمئة .

وكان المزارعون العرب في أواخر العهد العثماني . وحتى نهاية الحرب الأولى ، يعيشون ظروفًا قاسية . ولقد جاءت الحرب لتزيد البائسين بؤسا . والاشقياء شقاء . فخلال الحرب نقل الرجال إلى جبهات القتال . أو استخفوا حتى أصبح العمل غير ممكن خوفاً ملاحقة السلطات . ولم تكن السلطنة «بالاستيلاء» على الرجال ، بل استولت على حيوانات النقل والجر . وزادت على ذلك بأن استخدمت بعض الأشجار المثمرة وقودا . وكان من نتيجة هذا كله أن تحولت الأراضي المزروعة إلى «خرائب» . ويكفي أن نضرب هنا مثلا واحدا . فلقد كانت صادرات الأثمار الحمضية ١٠٥٥٣٠٨٦١ صندوقا ، سنة ١٩١٢ - ١٩١٤ فاصبحت أقل من مليون ، سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . ولم تعد إلى مستواها السابق إلا سنة ١٩٢٥ .

ويملك أكثر الفلاحين العرب الأراضي التي يزرعونها . وقد قدر سمبسون في تقريره سنة ١٩٢٩ عدد الذين لا يملكون بـ ٢٩ بالمئة . ولما كانت إنتاجية الأرض ضعيفة خارج نطاق السهل الساحلي والمروج الأخرى . فقد كان من المفروض أن تمتلك العائلة الواحدة قرابة ١٢٠ دونما حتى تستطيع بلوغ الكفاف . وهذا ما كان غير ممكن بسبب ضيق رقعة الأرض القابلة للزراعة .

وكان دخل العائلة الفلاحية يتراوح بين ٢٠ و ٣٠ ليرة فلسطينية . بينما قدر ما تحتاج إليه لشراء الضروريات بمبلغ ٢٦ ليرة . فإذا عرفنا أن الفلاح كان يدفع حوالي ٦ ل.ف. ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، و ٨ ل.ف. فوائد ديون ، فإن ما يبقى له لا يكفي لسد الرمق .

وقد خرج المزارعون العرب من الحرب بتركة ثقيلة ، ولكن الانتداب ، الذي أتى حاملا مشروع الوطن القومي في يديه ، مصمما على تهينة البلاد لتنفيذ المشروع . أخذ يضيق الخناق عليهم .

كان مما فعلته السلطة بعد الحرب مباشرة ، أنها أوقفت القروض الزراعية . وبدأت تجمع قروض البنك الزراعي العثماني . في وقت كان فيه الفلاحون أشد ما يكونون عوزا وحاجة . وكان مما فعلت أيضا أنها منعت تصدير المحصولات الفلاحية كالقمح والزيت فهبطت أسعارها . وفي الوقت ذاته ، باعت السلطة المحتلة الدواب للفلاحين بأسعار خيالية ، ما بين ٦٠ و ٨٠ ل.ف. للدابة الواحدة . ولما كان الفلاح مطالبا بدفع الدين المستحق عليه للإدارة العسكرية نقدا . وكانت أسعار الدواب في انخفاض . وأسعار المحصولات في انخفاض أيضا ، أصبح في وضع لا يحسد عليه . وقد عملت السلطة على استيفاء العشر نقدا ، ثم خُمست العشر ، فكان يصل إلى ثلث الموسم .

ولقد كانت مشكلة الديون ، مشكلة معقدة ثقيلة الوطأة ، وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة . الذي يبلغ ٢٠ بالمائة عن كل ثلاثة اشهر ، وقد يبلغ ٥٠ بالمائة . ولقد جاء في تقرير سي. اف. ستركلاند C.F. Strickland من الادارة الهندية ، في تقرير له حول امكانية الشاء نظام تعاوني في فلسطين سنة ١٩٣٠ ان : «مصلحة الفلاح الفلسطيني في ديونه» . وهذه الديون ليست فقط ثقيلة العبء ، وتحول دون انتقال الفلاح الى مزاولة الزراعة الحديثة ، ولكنها تسلبه ايضا كل سبيل يساعده على سدها . وليس من شأن اي اعتبار مالي تعاوني ، او اي فرض حكومي يعقد باي وجه من الوجوه ان يساعد الفلاح على التحرر من ديونه ؛ اذا كان يتعين عليه ان يقوم بسداد طلبات الدائنين كافة» .

وعلى الرغم من ان الاحصاءات تقدر بان نسبة المعتمدين على الزراعة من سكان فلسطين تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ بالمائة - الا ان هذه النسبة يجب ان تكون اكبر . ففلسطين بلد زراعي ، وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية ٩٠ بالمائة من مجموع الصادرات . ثم ان اكثر «الصناعات» واكثر التجارة متعلق بالزراعة ومعتمد عليها .

ولقد اخذ الصهيونيون يزاحمون الفلاحين العرب على خير الاراضي التي يملكونها او يفلحونها . وكان استيلاء الشركات الصهيونية على كثير من الاراضي حاجزا يحول بين العرب وبين التوسع في الزراعات المكثفة المجزية ، وفي زراعة الحمضيات التي اصبحت فيما بعد - اهم مورد في البلاد .

وكانت مساحة الاراضي المزروعة حمضيات سنة ١٩٢٢ تبلغ ٢٢٠.٠٠٠ دونم ؛ يملك اليهود ١٠٠.٠٠٠ منها . وظلت حصة اليهود تزداد حتى اصبحت سنة ١٩٣٥ ١٤٣.٠٠٠ دونم مقابل ١٣٥.٠٠٠ للعرب . وفي سنة ١٩٢٩ بلغت الاراضي المزروعة حمضيات ٢٩٣.٠٠٠ دونم نصفها للعرب ، والنصف الآخر لليهود . وقد حدث هبوط بسيط في نسبة الاراضي المزروعة حمضيات ، ولكن نسبة الملكية ظلت كما كانت قبل الحرب .

وبلغ الصادر من الحمضيات سنة ١٩٢٢ . مليوناً وربع المليون من الصناديق . وسنة ١٩٣٢ ثلاثة ملايين . وقفزت سنة ١٩٣٥ الى خمسة عشر مليوناً وربع المليون ؛ قيمتها في المراكب ٤.٢٥ مليون جنيه .

وكان يعمل في موسم قطاف البرتقال ١٥ الف عامل في بيارات العرب و ١٩ الف في بيارات اليهود .

وعلى الرغم من ان فلسطين بلد زراعي ، وان ٥٥ بالمائة من مساحة الارض المزروعة فيه كانت تزرع حبواً ، فقد كان يستورد القمح والشعير والطحين . ويعطي الجدول التالي فكرة عن حاصلات الحنطة والمستورد من الحنطة والطحين سنتي ١٩٣٤ و ١٩٣٥ :

١٩٣٥	١٩٣٤	
٤٨٦٥٣	٣٥٥٦١	١ - الطحين المستورد
١٧٨٩٢	٤٥٤٤٧	ب - الحنطة المستوردة
١٠٣٠٠٠	٨٢٠٠٠	ج - الحاصلات
١٦٩٥٤٥	١٦٣١٠٨	المجموع
١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	يطرح منها البدار
١٥٥٥٤٥	١٤٩١٠٨	الاستهلاك المحلي

ويظهر الجدول ان نسبة ما يستورد من الحنطة والطحين معا بلغت ٥٤ بالمئة مما استهلك سنة ١٩٣٤ ، و ٤٢ بالمئة مما استهلك سنة ١٩٣٥ . وهاتان النسبتان عاليتان جدا ، بالنسبة لبلاد زراعية ، يخصص ٥٥ بالمئة من مساحة ارضها لزراعة الحبوب .

اما بالنسبة للشعير ، فان البلاد ظلت قادرة على التصدير في بعض السنوات . الا ان التصدير توقف سنة ١٩٣٠ ، حتى سنة ١٩٣٧ ، مع ان حاصلات البلاد كانت ٤٢٢٢٦ سنة ١٩٣٠ ، فاصبحت ٧٩١٩٧ سنة ١٩٣٧ . ومنذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ ظلت البلاد تستورد كل عام مقدارا من الشعير يتراوح بين ١٦٤٣١ طنا سنة ١٩٣١ ، و ٤٥٨ طنا سنة ١٩٣٧ .

ويقول سعيد حمادة ، تعليقا على هذا الموضوع: «والبلاد تحتاج الى استيراد الحنطة ، حتى في السنين التي تكون جودة الغلال فيها فوق المعدل ...»  
«كما انه لا بد من استيراد الطحين ايضا ، سواء اكان موسم الحنطة جيدا او مجدبا » .

ولقد حددت الحكومة اسعار الحنطة والطحين ، ولكن الفلاحين لم يستفيدوا من ذلك ، لانهم فقراء على الاغلب ، مضطرون لبيع الغلال بعد الحصاد مباشرة للتجار والمرايين .

ولم يكن تحديد اسعار الحنطة والطحين لمصلحة المنتجين والمستهلكين ، بل كان لمصلحة سكان المدن ، وعلى الاخص المهاجرين اليهود . فقد كان من شأن ازدياد الطلب على الحنطة والشعير ان يرفع اسعارهما ، في وقت اخذت فيه كل الاسعار ترتفع ، ويحسن اوضاع الفلاحين . ولكن السلطة التي كانت حريصة على افقار الفلاحين والمزارعين ، لم تحدد اسعار الحنطة والطحين فحسب ، بل فتحت ابواب البلاد منذ سنة ١٩٢٩ للحاصلات والمنتجات السورية ، بموجب الاتفاقية الاقتصادية ، التي عقدت بين الانتدابيين . ولما كانت مثل هذه الاتفاقية لمصلحة المهاجرين اليهود السياسية والاقتصادية ، فقد اضطرت الوكالة اليهودية ان تدافع عنها سنة ١٩٣٧ ، في مذكرة بعنوان (كلمة حول العلاقات الاقتصادية بين سورية وفلسطين) عندما ارتفعت الاصوات مطالبة بمقاطعة البضائع اليهودية .

عرفت فلسطين شكلين من الملكية متناقضين ، أولهما الملكية الراضعة ،  
وثانيهما الملكية الصغيرة . ويتوزع الملكية الكبيرة الملاكون العقاريون الكبار ،  
والشركات الصهيونية والاقواف والكنائس .

١ - كانت هنالك قلة من الملاكين العقاريين الكبار تملك اراضي واسعة جدا .  
«وحسب عملية مسح جرت في العقد الثاني من هذا القرن، كان ١٤٤ من اصحاب  
الملكيات الواسعة ، يملكون ٣١٣.٠٠٠ دونم ، بمعدل ٢٢.٠٠٠ دونم للعائلة  
الواحدة . وكان في قضاء بئر السبع وغزة اكثر من ٢.٠٠٠.٠٠٠ دونم في ايدي  
٢٨ ملاكا ، وكان من بين هؤلاء ١١ ملاكا يملك ١.٠٠٠.٠٠٠ دونم كل منهم ، و٧  
ملاك يملك كل منهم من ٢.٠٠٠ الى ١.٠٠٠.٠٠٠ دونم . ويمكن معرفة عدد الملاك  
الكبار والمساحات التي يملكونها في الاقضية الاخرى من الجدول التالي :

القضاء	عدد الملاك	ما يملكون بالدونم
القدس والخليل	٢٦	٢٤.٠٠٠
يافا	٤٥	١٦٢.٠٠٠
نابلس وطولكرم	٥	١٢١.٠٠٠
جنين	٦	١١٤.٠٠٠
حيفا	١٥	١٤١.٠٠٠
الناصره	٨	١٢٣.٠٠٠
عكا	٥	١٥٧.٠٠٠
طبرية	٦	٧٣.٠٠٠

وحسبنا ان نذكر ان ٢٥٠ ملاكا كانوا يملكون ٤١٤٣.٠٠٠ دونم . وان ما  
يملكونه يعادل كل ما يملكه الفلاحون . ولقد كان هنالك ملاكون كبار يملكون قرية  
كاملة او عدة قرى . وتقدر املاك عائلة عبد الهادي في منطقتي نابلس وجنين  
بحوالي ٦.٠٠٠ دونم ، وعائلة الحسيني بحوالي ٥.٠٠٠ ، وعائلة التاجي في  
الرملة بحوالي ٥.٠٠٠ كلها مزارع حمضيات ، وعائلة الشوا في غزة بحوالي  
١.٠٠٠.٠٠٠ دونم ، وربما اكثر . وهنالك عائلات اخرى ذات املاك واسعة ، كمائلة  
الفصين وابو خضرا والفاهوم والطبري وغيرها . ومن الجدير بالذكر ان كل هذه  
العائلات برزت في ميدان النشاط السياسي .

ب - **المؤسسات الصهيونية** : قامت المؤسسات الصهيونية بشراء اراض  
واسعة . وقد كانت هذه المؤسسات عماد الاستعمار الصهيوني .

ج - **الاقواف** : ليس هنالك احصاءات دقيقة عن املاك الاقواف . وقد  
قدرها سمبسون بمائة الف دونم . وهنالك اكثر من مائة قرية عربية تدفع العشر  
للقوف ، بينما هنالك قرى تدفع بعض اعشارها . وكانت المبالغ المتأتية من

الاعشار المخصصة للاوقاف ثلاثين الف جنيه فلسطيني سنة ١٩٣٠ . من اكبر الاوقاف وقف كشك السلطان ، اوقفته ام السلطان سليمان سنة ١٥٤٧ ، ووقف سيدنا ابراهيم الخليل واوقاف النبي روبين . وتبلغ ٣٢٠٠٠ دونم . واوقاف سيدنا علي بن عليم وتبلغ اكثر من ٢٨٠٠٠ دونم .

د - **املاك الكنائس المسيحية** : - اخذت الكنائس تتوسع منذ العقد الرابع في القرن الماضي . وكان التنافس الروسي الفرنسي الانجليزي من عوامل هذا التوسع . الا ان الكنيسة الارثوذكسية ظلت الاولى من حيث سعة املاكها ، لوجود املاك لها منذ القديم ، ولكثرة ما قدم لها الروس من الدعم المادي .

كان للكنيسة الارثوذكسية ٦٣١ عقارا في عهد الادارة العسكرية البريطانية ، مختلفة الاحجام ، معظمها داخل سور القدس ، ومنها محلات تجارية وفنادق وما شابه . ولها اراض واسعة ثمينة في جوار المدينة ، واملاك في يافا وفي مراكز مدن اخرى ، ولها اراض زراعية اخضبها في البريج . وقد بلغت ايجارات بناياتها ٨٢٧ر١٥٠ جنيه في السنة .

وكان مقابل ذلك ٢٩ بالمائة من الفلاحين العرب لا يملكون ارضا . بينما كان ٧٧ بالمائة من الفلاحين في منطقة القدس و٦٣ بالمائة في منطقة نابلس سنة ١٩٣١ يملكون اقل من ٥٠ دونم للعائلة .

وهناك قرى ، قريبة من المدن او بعيدة عنها ، تتدنى فيها نسبة الملكية تدنيا كبيرا كما يظهر في الجدول التالي :

اسم القرية	عدد السكان	الدونمات	المعدل
بيت صفافا	١٤١٠	٢٩٢٣	٢ر١
المالحة	١٩٤٠	٥٩٠٦	٣
لفتا	٢٥٥٠	٧٩٨٧	٣ر١
عين كارم	٣١٨٠	١٢٦٦٧	٤ر٣
سلمة	٦٧٣٠	٥٨٩٧	٠ر٩
السافرية	٣٠٧٠	١١١٢٠	٣ر٦
اليهودية	٥٦٥٠	١٩٤٠٥	٣ر٤
يازور	٤٠٣٠	١٠٣٧٩	٢ر٦
جماسين الشرقي	٧٣٠	٣٠٤	٠ر٤
جماسين الغربي	١٠٨٠	٦٥٠	٠ر٦



٢٢٦	٧٠٨٤	٢٧٧٠	بيت ساحور	القدس
٤	٤٠٧٦	١٠٠٠	قوله	رام الله
٣٢٤	٤٥١٠	١٣٣٠	نزله	
٨٥	٤٥٩٣٠	٥٤٠	قديس	غزة
١	٨٢٥	٨٠٠	ام الفرج	
٣٥	١١٦٣	٢٣٠	الرويس	عكا
٤٨	٦٧٥٥	١٤٠٠	كفرياسيف	
٧٨	٢٢٨٦	٤٢٠	جاهولا	
٣٢٢	٤٨١٨	١٥٢٠	الصالحية	صفد

وكان سكان هذه القرى وامثالها يفيضون على المدن . مكونين حشد العمال غير المهرة والعاطلين وسكان اكواخ التثك ؛ او يعملون في الزراعة اجراء ومرايعين في الارياض .

وكان اليهود يملكون قرابة ٢ بالمئة من اراضي فلسطين سنة ١٩١٨ ، فاصبحوا يملكون ٦٧ر٥ بالمئة سنة ١٩٤٨ . وتتبع اهمية هذه النسبة الضئيلة كليا : من كون اغلب الاراضي التي حصل عليها اليهود من اجود اراضي فلسطين . من اين اشترى اليهود هذه الاراضي ؟

يقول ا. جرنوت في كتابه «نظام الاراضي في فلسطين» ، «ان ما لا يقل عن ٩٠ر٦ بالمئة كانت اراضي يملكها سابقا ملاكون كبار . بينما لم يزد ما باعه الفلاحون عن ٩ر٤ بالمئة» (ص ٢٧٧) .

لقد كان الفلاح العربي في فلسطين واقعا تحت ضغط ثلاثة كوايس :

الاول : الاحتلال البريطاني بقسوته المعنوية والمادية .

الثاني : الغزوة الصهيونية . بكل معانيها ، من حرمانه من الارض التي اغتصاب وطنه .

الثالث : استغلال الملاكين والتجار والمرايين العرب واليهود .

### ج - التعليم

كانت فلسطين - كغيرها من البلدان التابعة للامبراطورية العثمانية - متخلفة في ميدان التعليم .

وقد خصصت الادارة العسكرية مبلغ ٥٣ر٠٠٠ جنيه للتعليم سنة ١٩١٩ ، ورفعت الادارة المدنية المبلغ الى ٧٨ر٠٠٠ سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ . وفي سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ . كانت المخصصات التي انفقت على التعليم

للمعارف ١٨٣٧٢٩ ، ذهب منها للإدارة ٢٢٤٩٠ ، أي بنسبة ١٢ر٣ بالمئة .  
وقد بلغت ميزانية المعارف سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ ٤٧.٠٠٠ ألف .  
وحين جاءت اللجنة الملكية إلى فلسطين سنة ١٩٣٧ ، تقدم الدكتور خليل طوطح بشهادته عن وضع التعليم في فلسطين . ومما جاء فيها :  
- «المعارف بين العرب سلبية ، ولا غاية معينة لها ، بما يتعلق بالثقافة العربية ولا في العرب» .  
- «ان نسبة الأمية بين المسلمين ٨٩ بالمئة ، وبين المسيحيين ٥٢ بالمئة وبين المجموع ٨٥ بالمئة» .  
- «عدد بنات القرى اللواتي في سن التعليم ٣٩٢٠٠ ، منهن في المدارس ١١٤٥ فقط ، أي بنسبة ٨ - ٢» .  
- «يوجد في البلاد ٨٠٠ قرية عربية ، فيها ١٥ مدرسة للبنات و٢٦٩ للصبيان فقط» .  
- «١٥ قرية وصلت إلى الصف السابع ابتدائي ، ولا توجد ولا قرية واحدة في المدارس الثانوية» .  
- «لا توجد مدارس ثانوية في القرى العربية . بينما توجد ٣٧ مدرسة ثانوية في القرى اليهودية» .  
- «عدد العرب في سن التعليم ٢٧٣٥٦٥ ، ولكن عدد الملتحقين بالمدارس الحكومية وغير الحكومية ٦٤.٦٩ فقط . وهكذا تكون نسبة غير الملتحقين ٧٣ بالمئة فقط» .  
- «قبلت سنة ١٩٣٥ نسبة ٥٩ بالمئة من طلبات الالتحاق فقط» .  
وكان أهل القرى العربية ، يقومون ببناء المدارس وتجهيزها منذ سنة ١٩٢٠ ، على أن تقوم السلطة بتقديم المعلمين .  
وقد ظلت أرياف فلسطين بلا مدارس ثانوية . أما في المدن فقد كانت هناك مدرستان حكوميتان للذكور ، وثلاثة للإناث ، ولكنها ثانوية غير كاملة . وكان هناك دار المعلمين الريفية ، وكلية تدريب المعلمات ، وهما ثانويتان تامتان . وكانت في يافا مدرسة ثانوية متوسطة مع سنتين إضافيتين تجارة . ولم تفتتح الكلية العربية إلا سنة ١٩٣٥ ، ولم يتم بناؤها حتى سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ . وكان طلابها يختارون من المتفوقين . ولم يزد عدد طلابها سنة ١٩٤٣ - ١٩٤٤ عن ٩٣ طالبا .  
لقد كان عدد الطلاب الثانويين سنة ٤٣ - ٤٤ ، ٩٥٣ طالبا ، منهم ١٩٠ طالبة . ويشمل هذا الرقم تلاميذ كل الصفوف الثانوية .  
إنما استهدفت سياسة الانتداب ، في ميدان التعليم ، إبقاء أغلبية الشعب جاهلة ، لا يتجاوز تعليمها الابتدائي . ولكنها في الوقت ذاته عملت على تخريج عدد محدود من الموظفين ، ذوي الكفاءة المحدودة ، والمعلمين والمعلمات .

## د - الهجرة الصهيونية والاضاع المعيشية

كان من نتائج الهجرة الصهيونية ، واستيلاء الصهونيين على نسبة من اجود الاراضي في فلسطين ما يلي :

اولا : لقد حرم الفلاحون العرب من استغلال هذه الاراضي ، مما دفع قسما كبيرا من السكان الى ان يخلوا مزارعين في بيارات العرب واليهود ، او مستخدمين في المدن ، وخاصة في اعمال البناء ، وفي معسكرات الجيش اثناء الحرب .  
ثانيا : اوتفعت تكاليف المعيشة ارتفاعا فاحشا ؛ وتدنى مستوى المعيشة لدى الفلاحين والعمال .

ثالثا : ازدادت ثروة العائلات العربية الكبيرة المالكة ، والمستغلة في التجارة، وذلك بسبب ارتفاع اسعار الاراضي ، وزيادة ايجار العقارات ، وتحسن اوضاع التجارة . وكان من اسباب غنى كثير من هذه العائلات بيع الاراضي للصهونيين والسمره لهم .

رابعا : ادت الهجرة الصهيونية وقيام المستعمرات الى تنافس غير متكافئ ، بين العرب واليهود . وكان اليهود يملكون المال والخبرة والتنظيم . وقد هاجر الى فلسطين «عدد كبير من التجار وارباب المهن الحرة ، حتى ان مورد الارتزاق من بعض المهن ، ومستوى معيشة ممتنهيها من ابناء البلاد اصبح مهددا» .  
ففي الصناعة مثلا (تشمل المنتجات والاشباب والمعادن والمواد الغذائية والملابس واادوات الزينة والبناء واعمال صناعية اخرى) ، كان عدد المشتغلين سنة ١٩٣١ من العرب ٢٤٩٢٩ ، بينما كان عدد اليهود ١٩٢٣٥ ، في وقت كان عدد اليهود فيه لا يبلغ ٢٥ بالمئة من عدد السكان . وبينما كان عدد المعتمدين على الصناعة من العرب ٩٠٥٩١ ، كان عدد المعتمدين من اليهود ٥٠٤٤١ .  
وفي التجارة ، كان يعيش من الاعمال التجارية ٢٠١٣ بالمئة من العرب ، بينهم ٨١٨ بالمئة من المسلمين سنة ١٩٣١ ، بينما كان يعيش من اليهود ١٦٤٢ بالمئة . وكانت نسبة التجار اليهود ٣٦٨ بالمئة من عدد التجار في فلسطين ، عندما كانت نسبة اليهود الى عدد السكان ١٨.١ بالمئة .

## ه - الطبقة العاملة

كان عدد الطبقة العاملة ضئيلا قبل الاحتلال ، ولعل ما ذكر من الصناعة - فيما سبق - يعطي صورة عنه . الا ان عدد العمال اخذ يزداد بعد الاحتلال البريطاني زيادة مضطردة ، نتيجة التطور الاقتصادي والعمراني ، وبسبب وجود معسكرات للجيش المحتل . ويبين الجدول التالي تطور عدد العمال خلال عشر سنوات :

السنة	العدد
١٩٢٥	٥٠٠٠
١٩٢٩	١١٠٠٠
١٩٣٤	٢٩٠٠٠
١٩٣٥	٣٣٠٠٠

وبلغ عدد العمال العرب ، المنتمين والمؤازرين لجمعية العمال العربية وحدها سنة ١٩٤٦ حوالي خمسة وأربعين ألفا .  
كان اكثر العمال العرب في فلسطين من أصول فلاحية ، وكانوا يعيشون ظروف بؤس وفقر واضطهاد . فلقد كانت ساعات عملهم تتراوح بين تسع ساعات وست عشرة ساعة يوميا ، وكانت اجورهم متدنية . ويبين الجدول التالي اجور العمال في يافا سنة ١٩٣٦ :

#### احصاء لأجور الف عامل في يافا في شهر تشرين الثاني ١٩٣٦

٧٥٠ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٢٧٥٠
٢٤٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٤٢٥٠
١٢٠ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٦٠٠٠
٤٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٠٠٠٠
١٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٢٠٠٠
٥ (فنيون) دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٥٠٠٠

وكان عمال البحر الذين يتقاضون حصة من دخل «الماعونة» ، يحصلون على ٨١٨ ج كل شهر ، والذين يحصلون على نصف حصة يتقاضون نصف هذا المبلغ . هذا في اشهر الموسم ، اما في الاشهر الاخرى فينخفض الدخل ٢٠ بالمئة او ٤٠ بالمئة . وكانت ساعات العمل تبلغ ست عشرة ساعة .  
وكان عمال التنظيفات في البلدية ، وهي مؤسسة شبه رسمية ، يتقاضون اجورا يومية تتراوح بين ٦٠ و ٩٠ مليما . اما العمال في الدوائر الحكومية ، ولا سيما دائرة الاشغال ، فاجورهم تتراوح بين ٧٠ و ١٣٠ مليما في اليوم .  
وكانت اجرة المرأة العاملة تتراوح بين جنيه وجنيهين في الشهر .  
وقد بلغت نسبة الامية بين العمال ٩٣ بالمئة ، وكان ١٤ بالمئة منهم يستطيعون توقيع اسمائهم .

كان القسم الاعظم من هؤلاء العمال يسكن اكواخا من الخشب والتنك تتراوح اجرتها بين ٣ - ٥ جنيهات سنويا ، بينما تسكن الفئة الاحسن حالا في اكواخ

حجرية ، في اطراف المدينة ، اجرتها السنوية لا تزيد عن ١٨ جنيها .  
كان ٩٨ بالمئة من العمال يعيشون دون الوسط كثيرا ، ذلك ان العائلة المتوسطة  
تحتاج الى ١١٥٥ جنيها في الشهر ، وهذا المبلغ يزيد عن دخل اكثر العائلات  
العاملة .

هذا في يافا ، وما ينطبق على يافا ، يمكن ان يعطي صورة عن حالة العمال  
في مدن فلسطين .

ويقدر النقابي جورج منصور - الذي استقينا هذه المعلومات من شهادته  
امام اللجنة الملكية سنة ١٩٣٦ - عدد العاطلين بحوالي ٧٥ بالمئة من اليد العاملة  
في فلسطين .

ولقد كانت الصناعات في الثلاثينات تتدهور ، وكانت الاجور تنجح نحو  
الهبوط . ولم يكن للعمال اي لون من الضمان الاجتماعي او الصحي . وبلغ عدد  
العاطلين بعد الحرب ثلاثين الف عامل ؛ كما جاء في شهادة سامي طه ، رئيس  
جمعية العمال العربية .

وكان يزيد من سوء اوضاع العمال العرب ، منافسة العمال اليهود العديدة  
والفنية والتنظيمية .

وبين الجدول التالي الفروق بين اجور العمال العرب واليهود في صناعات  
مختارة سنة ١٩٣٧ .

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة النوية في الاجور
عمال المويليا	١٥٠ - ٤٠٠	٣٠٠ - ٦٠٠	٦٣٦
العمال الماهرون في صناعة الادوات المعدنية بعض المهارة	١٥٠ - ٢٠٠	٢٠٠ - ٤٠٠	٧١٤
منضد حروف باليد	١٥٠ - ٣٠٠	٣٥٠ - ٤٨٠	٨٤٥
عمال متممون ومرممون ( نساء )	٥٠ -	٣٠٠ - ٤٥٠	٤٣٣
العمال في فرز التبغ :			
رجال	٧٠ - ١٠٥	- - -	-
نساء	٣٥ - ٧٥	١٦٠ - ١٩٠	٢٣٣
العمال في لفائف التبغ :			
رجال	٦٥ - ١٥٠	- - -	-

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة الثوية في الاجور
نساء	٨٠ - ١٥٠	١٧٠ - ٢٣٠	٢٤٧ر٨
عمال الصابون	٢٥٠ - ٥٥٠	٢٥٠ - ٤٨٠	٣ر٨
ومعاصر الزيت			
عمال البلاط	١٥٠ - ٤٠٠	٢٥٠ - ٤٥٠	٢٧ر٣
المعدل			١٤٥ر٦

### [ و - النشاط الاقتصادي ]

لما كان الصهيونيون قد بدأوا نشاطا واسعا للسيطرة على الارض والمال والصناعة والزراعة ، فقد اتجهت الحركة الوطنية الى منازلة الحركة الصهيونية ، ولما كانت الصهيونية تريد الارض فقد قررت الحركة الوطنية مقاومة بيع الاراضي . وكان كل مؤتمر ينعقد ، او كل احتجاج يرسل لا بد ان يتضمن بندا واضحا بإيقاف بيع الاراضي . ذلك ان الذي يسيطر على الارض يسيطر على الاقتصاد . وإزاء السياسة التي كان ينتهجها البريطانيون والصهيونيون لتدمير الاقتصاد الوطني ، ولإبقاء الشعب متخلفا ، ولضمان السيطرة للمشاريع الصهيونية ، كان لا بد من ان يفكر الوطنيون . وعلى رأسهم قيادتهم الثرية ، بوسائل تجعلهم قادرين على المزاخرة .

وكان هذا من الاسباب التي ادت الى عقد مؤتمر اقتصادي في القدس سنة ١٩٢٣ . ولقد قرر المؤتمر :

- ١ - السعي لالغاء ضريبة العشر وضرائب الويركو ورسوم الافسراز .
- ٢ - تشجيع غرس الاشجار .
- ٣ - تأسيس مدرسة زراعية .
- ٤ - اعادة المصرف الزراعي .
- ٥ - تخفيض رسوم التبغ البلدي وتزويد رسوم التبغ الاجنبي .
- ٦ - تحسين الطرق .
- ٧ - منع بيع الاراضي اذا كان المالك لا يملك اكثر من مئتي دونم .
- ٨ - زيادة ضريبة المشروبات الكحولية .
- ٩ - تحديد المهور .
- ١٠ - تخفيض اجور السكك الحديدية .
- ١١ - استنكار آفة القمار المنتشرة في البلاد .
- ١٢ - مقاطعة مشروع روتمبرغ .
- ١٣ - تشجيع تعليم فن الخياطة في مدارس الاناث .

ان هذه القرارات العامة ، هي دفاع عن الارض ، ومحاولة لتحسين الزراعة ، والتخفيف عن كاهل المزارعين ، ولكنها في الوقت ذاته تحمل بذور تطوّر رأسمالي : تحسين الطرق ، تخفيض اجور السكك الحديدية ، مقاطعة مشروع روتمبرغ ، تخفيض رسوم التبغ البلدي وتزويد رسوم التبغ الاجنبي الخ . . واذا

كانت هذه المقررات تضمن المصلحة الوطنية عموماً أمام غزو اجنبي . فان فيها روح طبقة تريد تسهيلات ، وتسعى لمواجهة المنافسة الاجنبية .  
ولقد ظل خط الحركة الوطنية واضحاً : وكانت تحتج او تشن حملات ضد اعطاء الامتيازات لصهيونيين ، كما حصل في قضية مشروع روتمبرغ وامتياز البحر الميت .

وازداد هذا النشاط حدة وفعالية في اواخر العشرينات واولئ الثلاثينات .  
ففي ايار من سنة ١٩٣٠ انشيء البنك العربي . وقبل اقل من عام انشيء صندوق الامة . وبينما كان البنك العربي مشروعاً خاصاً ، كان صندوق الامة مشروع الحركة الوطنية لمواجهة قضية بيع الاراضي . وقد لاقت تجربة صندوق الامة استحساناً وحقت نجاحاً ، حتى ان اللجنة التنفيذية العربية اصدرت بياناً بتاريخ ٢٥-٥-١٩٣١ جاء فيه :

«يحق لنا اليوم ، وقد انقضى الشهر الثالث من البدء في تنفيذ مشروع صندوق الامة ، ان نقول ان هذه الحركة المباركة قد صادفت رواجاً في هذه البلاد وارتياحاً من كل من اشرب قلبه بحبها من ابناها في المهاجر وابناء اخواتها العربيات في سائر البلدان العربية» .

وانشيء سنة ١٩٣٥ البنك الزراعي العربي والبنك الصناعي العربي .  
ويقول عيسى السفري : «كان للمقاطعة التي قام بها العرب ضد اليهود بعد اضطرابات سنة ١٩٢٠ اثر بارزاً في تشكيلاتهم الاقتصادية . اذ قد دفعتهم تلك المقاطعة الى الاعتماد على انفسهم والاستغناء عن كثير مما كانوا يستهلكونه من البضائع والمصنوعات اليهودية ، وقد ادى ذلك الى خلق بعض الصناعات والتجارات والشركات المختلفة التي لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ» \* .

ولقد كان هذا الخط الاقتصادي اكثر ما يكون وضوحاً في مقررات لجنة تشجيع الصناعات الوطنية . اهم هذه المقررات :

- ١ - تشجيع المصنوعات والمؤسسات العربية الوطنية الحقيقية .
- ٢ - مقاطعة المصنوعات والمحصولات والمؤسسات والتاجر الصهيونية عامة والعمال الصهيونيين .
- ٣ - الاستغناء عن البضائع الاجنبية والاستعاضة عنها بقدر ما هو موجود من البضائع الوطنية» .

وقد طلب من رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك تبليغ المقررات الى جميع الجمعيات والنوادي والمؤسسات العربية الوطنية .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الخط استمر حتى النكبة ، وان الحركة الوطنية كانت معنية بالنشاط الاقتصادي عناية كبيرة حتى ان تقرير اللجنة القومية سنة

---

\* السفري : عيسى : فلسطين العربية بين الاسداب والصهيونية ، ٢٠١ - ٢٠٥ .

١٩٢٨ يقول : «والحق ان المسائل الاقتصادية مرتبطة ارتباطا كليا في الشؤون السياسية ، ذلك لانه لا توجد مسائل اقتصادية قائمة بذاتها ، مستقلة عن المسائل الاجتماعية والسياسية الاخرى» . \*

### خلاصة

كان التناقض بين العرب ، ملاكا وتجارا وفلاحين وعمالا ، والمستعمرين ، بريطانيين وصهيونيين ، هو التناقض الرئيسي الاول . وكان هذا التناقض يمثل :

اولا : اضطهادا قوميا ، وهو في هذا مثل كل استعمار ، تحتل فيه امة اراضي امة اخرى احتلالا عسكريا .

ثانيا : استعمارا اسكانيا . وهنا كان الوضع في فلسطين يختلف عن اي وضع في العالم . ففي الجزائر مثلا ، كانت السلطة المحتلة واكثر «المعمرين» من قومية واحدة ، ويمثلون طبقة مستغلة في بلد معين ، هو فرنسا . اما في فلسطين ، فقد كانت السلطة انجليزية ، الا ان المعمرين كانوا يهود ، لا يبحثون عن منافع اقتصادية ، بل يعملون من اجل اهداف اقتصادية - سياسية ، ولا يمثلون طبقة حاكمة في بلد معين ، بل يمثلون الصهيونية العالمية ، هذه الحركة القومية العنصرية التي تدعمها اموال الرأسمالية اليهودية في العالم . وكانت الصهيونية العالمية ، هذه الحركة العنصرية ، تعمل لتحقيق اهداف استراتيجية هامة للامبريالية العالمية .

وكانت الطبقات المستغلة ، ممثلة في عائلات فلسطين الكبرى ، لا تستغل العمال والفلاحين فحسب ، بل تعمل جلادة لحساب المستغل العثماني الاكبر ، ايام الدولة العثمانية .

وعند فتح الانجليز فلسطين ، هيات هذه الطبقات نفسها لخدمتهم . ومع ان هذه الطبقات ، لم تستطع ان تحقق انتصارات سياسية ، فقصده استطاعت ان تحقق انتصارات «اقتصادية» ، عن طريق ارتفاع الثمان املاكها ، وتحسن اوضاع تجارتها . وكان من نتيجة ذلك انها استطاعت ان تزيد من سعة املاكها ، وان تتوسع في ملكيتها العقارية ، وان تكسب الثروات الطائلة . وبينما كان الفلاحون والعمال يسحقون ، ويصبحون بلا ارض ولا عمل ،

---

\* - مؤسسة الدراسات الفلسطينية : وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ، ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٢٩) . بيروت ١٩٦٨ ، الصفحات ٦٧ ، ١٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٢٠١ ، ٦٢٦ .



كانت هذه الطبقة تزدد غنى وثراء وجاها .  
ولهذا ، فقد كانت نظريا ضد الانجليز . وضد الصهيونيين ، ولكنها كانت  
عمليا . تدعو للتفاهم مع الانجليز . وتعمل له ، وتبشر بالاعتدال في معالجة  
المسألة الصهيونية .

ان وضعها الطبقي هذا . هو الذي يفسر استعدادها للمساومة ، وترددها ،  
وتخاذلها وهروبها . وأشكال خيانتها الاخرى التي سنراها واضحة على صفحات  
هذا الكتاب .

وكان التناقض الاول لخطورته وحضوره وحدته . يجعل التناقض الثاني ،  
وهو رئيسي بطبيعته ، ثانويا وغير وارد . لقد كان احساس الفلاحين والعمال  
العرب . بان الاستعمار والصهيونية يستهدفان انشاء دولة صهيونية في ارضهم ،  
واحتلال مهاجرين يهود في بيوتهم ومزارعهم . يجعلهم لا يفكرون بعدوهم الطبقي  
المستغل : الملاك الكبار والتجار والمرابين . ولهذا فقد كان شعار الفلاحين  
والعمال والبرجوازية الصغيرة هو : الوحدة الوطنية .

وكان الفلاحون والعمال وغيرهم من الكادحين . يعتبرون ان المسألة مسألة  
وطن . وان القضية قضية وطن . وعليه فهم يقبلون بالقيادة السياسية للطبقة  
المالكة الثرية التي تنهبهم وتستغلهم . ويعمل القسم الاكبر منها لخدمة الاستعمار  
البريطاني والحركة الصهيونية .

وكانت الطبقة المالكة الثرية تستفيد من هذا الوضع ، فتطرح الشعار ذاته .  
وان كانت عمليا تتهاوت على التعاون مع الانتداب . وتعمل في السمسرة  
للسهيونيين . وتتخاصم فيما بينها . على مصالح ومنافع ذاتية ، تتداخل بالقضية  
الوطنية احيانا .

ومما ساعد الطبقة المالكة الثرية العربية على النجاة من الاصطدام مع الفلاحين  
والعمال والكادحين العرب في فلسطين . ان الصهيونيين لم يكونوا عدوا غازيا  
فحسب . فلقد كانوا يمثلون عدوا طبقيا ايضا . فمنذ البدء كَوَّن «اليهود»  
مجتمعا متميزا متقدما . وكان هذا المجتمع - ضمن اطار فلسطين - يمثل  
اوربا المتقدمة . بينما كان العرب يمثلون آسيا المتخلفة . «فاليهود» هم رجال  
التجارة والصناعة والمال - كما بيتنا - والعرب هم اهل الفلاحة والاعمال اليدوية .  
ولقد كان دخل العامل اليهودي ضعف دخل العامل العربي ، حتى عندما يعملان  
في دائرة حكومية واحدة . وكان دخل الفلاح اليهودي اضعاف دخل الفلاح  
العربي .

وكان العامل اليهودي منافسا للعامل العربي . وهو يملك خبرة لا يملكها  
العربي في اكثر الاحيان ؛ كما انه منظم في نقابة ، تدافع عنه وتصون حقوقه .  
ولم تكن النقابات العربية . حتى في اشد ايامها قوة ، بقادرة على بلوغ شيء يسير  
مما بلغه اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) .

وكان الفلاح اليهودي منافسا للفلاح العربي ايضا . فلقب «هيء الاول  
لاستعمال الاساليب العلمية في الزراعة . ونتج عن ذلك ان دونم الارض المزروع

قمحا عند الصهيونيين كان يعطي محصولا زنته ١١ كيلوغرام، والمزروع عنباً يعطي ما زنته ٤٥٠ كيلوغراماً ، بينما يعطي دونم الأرض العربي ٤٨ كيلوغراماً من القمح ، و١٧٥ كيلوغراماً من العنب . وكانت البقرة عند اليهود تعطي سنوياً قرابة ٣٥٠ لتر من الحليب ، وعند العرب ٥٠٠ لتراً ، والدجاجة ١٥٠ بيضة عند اليهود و٤٠٠ عند العرب .

كان هناك مجتمعان اذن ... وكان التناقض بينهما رئيسياً وحاداً وحاضراً . كان هذا التناقض قومياً طبقياً ، عنصرياً إبائياً ... ولد ناضجاً ، ولذلك فان مجابهته واستئصاله لم يكونا بحاجة لنضج قوى معينة في المجتمع العربي . وقد أدرك الفلاحون والعمال طبيعة هذا التناقض الانفجاري ، أكثر مما أدركت الطبقة المالكة الثرية . وبينما عرف الأولون ان مصالحهم الحقيقية تفرض عليهم خوض معركة حاسمة مع الاستعمار والحركة الصهيونية ، فان الآخرين انشغلوا بالمصالح المباشرة عن المصلحة الحقيقية ، وكانت النتيجة انهم خسروا كل شيء . ولقد تأثر الصراع بين العرب من جهة ، والانجليز والحركة الصهيونية من جهة ثانية بعوامل أخرى أهمها :

أ - التركيب شبه العشائري للمجتمع .

ب - سيادة الثقافة الإسلامية .

بالنسبة للعامل الأول ، فقد كانت فلسطين : على الرغم من كثرة سكانها من الحضر والفلاحين ، تعيش حياة شبه عشائرية في ارتباطاتها ومفاهيمها . ولقد كانت القرى تنقسم الى عشائر او «حمائل» متميزة ، متعادلة او متحالفة ، يرؤسها «شيوخ» محترمون ، وتسود فيها كثيراً من الاعراف والمفاهيم والتقاليد البدوية .

ولعل كتاب السيدة فن «فلاحو فلسطين» يعطي صورة حقيقية وحية عن الوضع في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر .

ولم تتغير الصورة بعد الاحتلال البريطاني الا قليلاً ، فلقد بقيت المفاهيم البدوية سائدة في الريف ، وان كانت «الحروب» العشائرية قد تحولت الى اشتباكات محدودة ، ولكنها متكررة . ولقد استوعب الصراع بين جماهير الشعب والاستعمار والصهيونية كثيراً من طاقات هذه القوى ، ومع هذا ، فان اثر هذه الصراعات العشائرية بدا واضحاً في الاتجاهات الوطنية لبعض «العائلات - العشائرية» . كانت «العائلة - العشيرة» ، تحدد اتجاهها في بعض الاحيان ، لا حسب ما تقتضي مصلحة الوطن ، بل على ضوء الموقف الذي يختاره خصمها العشائري ... فاذا اختار اتجاه اختارت الاتجاه المعاكس ... وهكذا . ولقد تداخلت الصراعات العشائرية مع الصراع الطبقي احياناً . ولعل خير مثل على هذا الصراع «المزمن» بين البراغثة والفلاحين في منطقة دير غسانة - بيت ريم . فالبراغثة هم بقايا عائلة اقطاعية كانت خلافاتها مع الفلاحين لا تزال قائمة استمراراً للماضي بالطبع . وما زال هذا الخلاف حتى اليوم يسمى باسم الفتنة المشتركة فيه : البراغثة والفلاحين . وقد وقف «الفلاحون» مع الحركة

الوطنية خلال عهد الانتداب ، بينما وقف قسم من البراغثة مع عملاء السلطة والحركة الصهيونية .

وسلمى اثر هذا التكوين شبه المشائري للمجتمع فسي موقف الفلاحين والعمال وسائر جماهير الشعب من القسادة والقيادات ، ومسن الانتفاضات والثورات ... الخ . فلقد غلبت العلاقة الشخصية ، على العلاقة التنظيمية ؛ وكانت الحركة الوطنية ، مدنية وعسكرية منقسمة الى ولاءات محلية ، وتجمعات محدودة .

ولم تكن مدن فلسطين تختلف عن اريافها جذريا . لانها كانت في الغالب ، وفيما عدا قطاعات من الوافدين ، مكونة تكوينا عائليا ، وتمارس «العائلات» فيها نفوذا سياسيا واجتماعيا كبيرا .

ولم يكن العامل الثاني اقل أهمية . فقد اصبح الاسلام جزء من حياة العرب واكتسب رجل الدين مكانة هامة في المجتمع ، بسبب مركزه الديني ، وبسبب معرفته «العلمية» .

وكان من الاسباب التي زادت من أهمية رجال الدين الموقف الذي وقفه بعضهم ضد الاستعمار ؛ وفي العصر الحديث خاصة .

وكان وقوف بعض رجال الدين ضد الاستعمار ، وفي وضع الاسلام مقابل الاستعمار وثقافته ، ومطالبة الجماهير بالعودة الى مثله ، احياء للثقافة الاسلامية ، وتأكيدا لأهمية الاسلام فكرا ودينا ودنيا .

وكان من نتيجة ذلك ان مارس رجال الدين نفوذا فعالا على الصراع فسي فلسطين ، حتى اندمجت القيادة السياسية بالقيادة الدينية منذ الايام الاولى للاحتلال البريطاني حتى النكبة . واتخذ «الكفاح» شكل «جهاد» دون ان يستطيع بلوغ المعنى المعاصر للمقاومة .

ومع هذا ، فقد كانت الثقافة الاسلامية موحدة ومحروضة ، وحافزة على العمل ، حين لم يكن هنالك غيرها زادا للجماهير .

## الفصل الثاني

### مرحلة المؤتمرات والانتفاضات ( ١٩١٩ - ١٩٢٩ )

#### لمحة : قبل الاحتلال البريطاني

بدأت الصهيونية نشاطها في فلسطين . منذ عشرينات القرن التاسع عشر . ولكن رد الفعل العربي لم يبدأ إلا في أواخر القرن . وكانت البرقية التي أرسلها عدد من زعماء القدس في الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٨٩١ أول احتجاج رسمي مسجل . وقد طالب البرقية الموجبة إلى الصدر الأعظم ، بإصدار فرمان يمنع اليهود من دخول فلسطين ، وشراء الأراضي فيها ، استجابت السلطة في العاصمة العثمانية إلى ما طلبه زعماء القدس ، ولكن تدخل بريطانيا أبطل مفعول قرار السلطة بوقف الهجرة . غير أن العرب واصلوا الاتصال بالمسؤولين . واصلوا الأمر للسلطان الذي أصدر قرارا في السنة التالية ، لا يمنع اليهود من شراء أرض في السلطنة ، بل يمنع «الرعايا» أيضا من بيع الأراضي لليهود . وعلى الرغم من ذلك فقد استمر اليهود في الشراء ، بسبب التدخل البريطاني لمصلحتهم . وبسبب فساد جهاز الدولة . وفي سنة ١٩٠١ صدر قرار آخر يمنع دخول أي يهودي أراضي السلطنة ، إلا إذا كان سيفادرها خلال ثلاثة أشهر . إلا أن هذا القرار لم يتفد . وكان السبب في هذه المرة أيضا تدخل السفير البريطاني في العاصمة . ومنذ بدأ التحضير للمؤتمر الصهيوني في بال سنة ١٨٩٧ ، بدأ شعور العرب يزداد حدة بخطورة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين . ففي سنة ١٨٩٧ ذاتها

تباحث متصرف القدس مع القنصل الألماني فيها حول الخطر الصهيوني وضرورة مجابهته . ولا بد من أن يكون موقف المتصرف تعبيرا عن مشاعر سكان القدس خاصة . وفلسطين عامة . وتباورت هذه المشاعر لتصبح «موقفا حازما ضد المشاريع الصهيونية والهجرة اليهودية ، وامكان قيام «اسرائيل» في بلادهم ...» على ما ذكر هنري جسيب في أحداث سنة ١٨٩٨ .

وصدرت سنة ١٩٠٨ جريدة الكرمل في حيفا ، لتجمل موضوعها فضح الحركة الصهيونية ، وكشف أخطار الهجرة وبيع الأراضي . ولكن الحملة التي بدأتها «الكرمل» ، امتدت واتسعت على صفحات صحف أخرى في فلسطين وخارجها .

وعندما أعلن الدستور سنة ١٩٠٨ ظن العرب أنهم تحرروا ، وأصبحوا شركاء متساوين مع الأتراك . ولكن انتقال السلطة الى حزب الاتحاد والترقي ، وزوال سلطان عبد الحميد ، زاد من نفوذ الصهيونية في البلاد العثمانية . وبدأ اليهود ، من جديد ، يشترون الأرض ، فقامت سنة ١٩١٠ حركة احتجاج واسعة في فلسطين ، بدأت من مدينة الناصرة التي احتجت احتجاجا جماعيا . وقد سبقت هذه الاحتجاجات تظاهرات شعبية سنة ١٩٠٨ ، استنكارا للسياسة الصهيونية في فلسطين . وتبع ذلك اعتداءات على أملاك اليهود وأموالهم ، وخاصة في شمال فلسطين .

وأثار النواب العرب المسألة ، منذ سنة ١٩٠٩ ، في مجلس النواب العثماني . وكانت الصحف العربية تتحدث عن علاقات رجال حزب الاتحاد والترقي مع الصيونييين . وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية من المتهمين بمناصرة الحركة الصهيونية . وقد اضطر النواب العرب رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، الى أن يعلنوا بأنهما ضد الحركة الصهيونية سنة ١٩١١ .

ولقد انفصح في أوائل عام ١٩١١ أمر الصفقة التي عقدها الياس سرقق ، مع الصيونييين ، لبيع القسم الأكبر من أراضي في مرج ابن عامر ، وهو ممن أخصب الأراضي في فلسطين ، لعمل أبناء فلسطين كل ما يستطيعون لالغاء الصفقة ، ولكنهم فشلوا .

أخذ كفاح أبناء فلسطين ، ضد الحركة الصهيونية في هذه المرحلة اشكالا عدة : من ارسال برقيات الاحتجاج ، الى التظاهرات ، الى الحملات الصحفية ، الى الضغط على رجال الدولة في الاستانة . وكان من نتيجة الاحساس بالخطر الصهيوني ان انشيء اول حزب في فلسطين . وقد اسس في يافا ، وسمي الحزب الوطني .

ولقد أدى هذا كله ، وما رافقه من تردد المسؤولين الأتراك ، لطمع بعضهم في مساعدات مالية تقدمها الصهيونية ، الى ازدياد الاحساس بالخطر . مما أدى الى قيام جمعيات لمحاربة الصهيونية ، ومواجهة أخطارها . وقد كان الناس يشترطون على مرشحهم لمجلس النواب العثماني مقاومة الحركة الصهيونية ، مقابل التصويت لهم (١) .

كان كفاح عرب فلسطين عربيا منذ البدء . فلقد اشتركوا في المنظمات التي نشأت ، في العقدين الاول والثاني من القرن العشرين في دمشق والاسكندرية وبيروت والقاهرة . وكان منهم اعضاء في حزب العربية الفتاة ، وحزب العهد . وقد شارك نفر من متنوريهم في المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ مشاركة فعالة وايدوا الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، وعملوا مع فيصل ، وكان منهم وزراء في حكومته . وقد برز منهم خلال هذه المرحلة عدد ليس بالقليل ، نذكر منهم عوني عبد الهادي ، ومعين الماضي ، ومحمد عزت دروزة وعبد اللطيف صسلح ورفيق التميمي وأحمد حلمي عبد الباقي وسليم عبد الرحمن وجعلال الحسيني ورشيد الحاج ابراهيم وصبحي الخضرا وغيرهم من ابناء العائلات المعروفة فسي فلسطين ، ممن تصدوا لقيادة النضال بعد الاحتلال البريطاني .

وكان من نتيجة موقف عرب فلسطين ، ان الحركة الصهيونية لم تستطع ان تتملك حتى سنة ١٩١٨ الا ٦٥٠ الف دونم ، اي ٢٥ بالمئة من الاراضي فسي فلسطين ، خلال سبعين سنة . ومن الجدير بالذكر ان اليهود اشترؤا القسم الاكبر من هذه الارض من ملاكين كبار ، ليسوا من فلسطين في الغالب ، فالفلاحون في فلسطين متعلقون بأرضهم ، محبون لها ، وقد أصبحت المحافظة عليها جزءاً من تقاليدهم الاجتماعية . وتقول المسز فن في كتابها السالف الذكر في هذا الصدد : «انهم (اي الفلاحون) يتشبثون بالتلال والسهول حيث عاش آباؤهم وماتوا . وما من شيء غير يد الدولة القوية ، يمكن ان يحمل فلاحا على هجر قريته ، وهذا من اجل الخدمة الاجبارية فقط» (٢) .

### بعد الاحتلال البريطاني

دخلت القوات الانجليزية فلسطين سنة ١٩١٧ ، وفي الثاني من تشرين الثاني ، في العام ذاته ، اعلن وعد بلفور . ولم يكن عرب فلسطين الذين شايع قسم كبير منهم الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، ودعموها ، يعرفون ان الانجليز والفرنسيين قد اتفقوا على اقتسام سورية الكبرى بينهم . وعندما كشفت ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ وثنائ الحلفاء السرية ، لم ينتشر خبرها ، ولم يعرف بها قادة الثورة العربية الا عن طريق الاتراك . وعندما استفسر الشريف حسين عن الموضوع اقنعه الانجليز بأن الاخبار ليست صحيحة .

وهكذا ، لم تتحرك فلسطين منذ الايام الاول لوصول اخبار المؤامرة ، لعدة اسباب ، أهمها ما أحدثته الحرب من تخريب وجوع وطاعون ، ثم انتظار انتصار الثورة العربية الكبرى ، وتحقيق وعود الحلفاء للعرب . ولكن المؤامرة اخذت تتضح يوما بعد يوم . ففي التاسع من كانون الاول ، سنة ١٩١٧ ، اي السنة عينها التي دخلت فيها القوات البريطانية الى فلسطين ، زار وايزمن القدس ،

وخطب في جماعة من الزعماء العرب ، حشد لهم الحاكم العسكري الإنجليزي في دار الحكومة - مظهرًا ارتياحه لفتح الباب أمام اليهود للعودة الى وطنهم ، ومعلنًا ان اليهود لا يضررون الا الخير لسكان البلاد الآخرين . وقد استشير هؤلاء الزعماء فانسحبوا من الاجتماع . وكان الحدث منبها ونذيرا . وقد زار وايزمن فلسطين في ربيع ١٩١٨ ، على رأس بعثة صهيونية ، فهايت له الادارة العسكرية كل وسائل الراحة ، وامننت له كل ما يحتاجه في حله وترحاله (٣) .

وعلى الرغم من ان فلسطين لم تتحرك خلال سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ ، فقد كانت عوامل الانفجار تتجمع . ومما برزوا وايزمن ان من يسميهم «المحرضين» العرب ، استغلوا مناسبة زيارة البعثة لفلسطين لينشروا دعايتهم في «ان الانجليز ارسلوا في طلب اليهود ليستولوا على البلاد» . ويقول تعليقا على مقابلته للجنرال النبي ، خلال زيارته هذه ، بان النبي واجهه منذ اللحظة الاولى بالملاحظة التالية: «نعم ، ولكن لا يمكن بالطبع عمل شيء في الوقت الحاضر . علينا ان نكون حذرين جدا ، حتى لا نوذي حساسية السكان» . ويدل هذا كم كان الجو في فلسطين متوترا . ويذكر وايزمن ايضا ان لجنة مسن المهندسين الزراعيين والمساحين اليهود زارت الحاكم العسكري ليافا ، بعد جولة في منطقة نابلس ، تحت اشراف الادارة الحكومية الرسمية ، لمعاينة بعض الاراضي الاميرية ، فقال لهم : «انهم اذا لم يغادروا حالا فسوف يعرضون انفسهم لخطر نصف الموت من السكان المستشارين» . وانهى الحاكم العسكري كلامه قائلا : «ان على اللجنة ، اذا ارادت ان تجتاز الاراضي الاميرية ، ان تصطحب معها فرقة عسكرية» . هل كان الحاكم العسكري مازحا عندما حذر اعضاء هذه اللجنة ؟ يقول وايزمن بان الحاكم ربما كان يمزح ، ويضيف : «لكن اذا كان ما قاله نكتة ، فهي نكتة سيئة» . ولكن ما قاله ، في الحقيقة ، لم يكن نكتة . لقد كان تعبيرا عن واقع موجود . وهذا الواقع هو الذي جعل وايزمن يقول : «ان التطلع لعلاقات مقبلة بين العرب واليهود كان ، في مثل هذه الظروف ، غير ذي أمل» (٤) .

لم يكده عام ١٩١٩ يهل ، حتى عقدت الجمعيات الاسلامية - المسيحية مؤتمرها الاول في القدس . ارسلت كل مدينة من مدن فلسطين ، وكل قضاء ، مندوبين لتمثيلهما ، يكون احدهما مسيحيا حيث يكثر المسيحيون . وكان هؤلاء من العائلات المعروفة في فلسطين ، ومن «الوجهات» . وكان الحضور ايضا وجوها واعيانا وتجارا وملاكين كبارا ، او ممثلين لهذه الطبقة . وعندما عقد هذا المؤتمر كان مصير تركة «الرجل المريض» ما زال ، اسما ، مطروحا على بساط البحث ، مع انه عمليا كان غير ذلك . فقد حسم الامر سرا بين الانجليز والفرنسيين ، كما ذكر سابقا . وكان قد اُصبح واضحا للعيان ، ان الانجليز غير جادين في تنفيذ ما وعدوا الملك حسين به . وان ظل رجال الحركة العربية بظالمون بما وعدوا به . في مثل هذا الوضع اصدر المؤتمر ميثاقا قوميا ينص على ما يلي :

اولا - رفض وعد بلفور والهجرة الصهيونية والانتداب الانجليزي .  
ثانيا - اعتبار فلسطين جزءاً من سورية ، وتسميتها سورية الجنوبية ،  
والمطالبة بوحدة سورية الكبرى .

ثالث - استقلال فلسطين التام . ضمن الوحدة العربية .  
وكان من جملة ما قرر المؤتمر ارسال وفد الى دمشق للاتصال بالحركة  
الوطنية هناك ، والعمل مع الحكومة العربية لتنفيذ الميثاق ؛ وارسال وفد آخر  
الى مؤتمر الصلح ، لتبليغ المؤتمر بالميثاق ، والدفاع عن القضية ، وشرح موقف  
العرب لممثلي الحلفاء .

[وكان المؤتمر قد ارسل برقية احتجاج الى مؤتمر الصلح ، عند بدء اعماله .  
وتنص البرقية على ان «جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس  
وعكا العربية ، من مسلمين ومسيحيين ، اجتمعوا واختاروا مندوبيهم الذين  
حضرُوا وعقدوا اجتماعا في القدس لبحث شكل الحكومة الملائم لبلادهم» وانهم  
قرروا : «باديء ذي بدء ان يرفعوا الى مؤتمرهم العالي احتجاجهم الشديد بسبب  
ما سمعوه من ان الصهيونيين نالوا وعدا بجعل بلدنا وطنا قوميا لهم ، وانهم  
ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعمارهم» .

وعليه فاننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لامة عربية  
حية من الامم الضعيفة التي حررها الحلفاء جننا بهذا رافضين رفضا باتا كل قرار  
يتخذ بهذا الصدد قبل اخذ رأينا» .

واننا لنرفع الى المؤتمر بياننا مفصلا بالحيف الذي سيلحق بمصالح سكان هذا  
البلد ، من مسلمين ومسيحيين ، وهم يسكنون الاكثرية المطلقة ، من جراء هجرة  
الصهيونيين اليه واستعمارهم اياه وجعله وطنا قوميا لهم» .  
فنرجو من مؤتمرهم العالي عدم اتخاذ اي قرار يتعلق بهذا البلد الا بعد  
الوقوف على رغبانا واماننا التي سنعرضها» \* .

لقد كان الميثاق ، ممثلا لمصالح العرب ، ومعبرا عن التيار السياسي السائد  
آنذاك ، والقاتل بنوع من الوحدة العربية ، تحت قيادة الشريف حسين ، ورفض  
الاستعمار الاجنبي والهجرة الصهيونية . وهذا هو اتجاه حزب العربية الفتاة او  
حزب الاستقلال - كما سمي بعد قيام الحكم العربي في دمشق - الذي كان له  
ممثلون نشيطون في فلسطين ، على اتصال دائم بالقيادة المركزية .

ولم يرق هذا الميثاق - بالطبع - للانجليز ، اذ انهم خافوا ان يؤثر في  
مستقبل فلسطين ، وبالتالي ان يفسد ما خططوه لها ؛ فعملوا جهدهم لالفاء  
الميثاق ، او تعديله بما يتفق مع سياستهم ، ولكنهم جوبهوا بالرفض . وعند

---

\* - مؤسسة الدراسات الفلسطينية : وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال  
البريطاني والصهيوني ، بيروت 1968 ، ص ( 2 - 3 ) .



ذاك استعانوا بجبرائيل حداد باشا ، وهو مدير الامن العام في الحكومة العربية بالشام ، ليقوم باعتباره من رجال فيصل به باقناع رجال المؤتمر . ولكنه فشل ايضا ، فلجأ الانجليز الى الحيلولة دون سفر الوفد المرسل الى الشام . وفي هذه الاثناء ، وصلت اللجنة الامريكية ، المرسلة لاستقصاء آراء السكان في سورية الكبرى ، الى فلسطين ، في اواسط سنة ١٩١٩ . وكانت الاوساط الوطنية قد استعدت استعدادا حسنا لاستقبالها ، وتعريفها بحقيقة الاوضاع في البلاد . وقد اجمعت البلاد على ما ورد في الميثاق تقريبا . وحين سالت اللجنة عن الدولة التي ترغب البلاد في ان تكون منتدبة عليها ، اجاب ٨٥ بالمئة بانهم يحيلون اللجنة على المؤتمر السوري الذي كان سيعقد بعد قليل في دمشق ، والذي سيمحضره ممثلون عن فلسطين .

وانعقد المؤتمر السوري في حزيران من سنة ١٩١٩ . وكان يضم ممثلين عما يدعى اليوم سورية ولبنان وفلسطين . وقد انتخب مندوبو سورية انتخابا نيابيا ، تحت اشراف الحكومة العربية ، ومن قبل المندوبين الثانويين في انتخابات المجلس النيابي العثماني الاخير . اما مندوبو لبنان وفلسطين ، فقد انتخبهم النوادي والمنظمات والعائلات ، لان السلطات الانجليزية والفرنسية في البلدين لم تكن تسمح باجراء انتخابات نيابية فيهما . وضم المؤتمر اكثر من ثمانين مندوبا ، كان بينهم اكثر من عشرين من فلسطين . وكان محمد عزة دروزة ، سكرتير المؤتمر الفلسطيني الاول ، سكرتير المؤتمر السوري الاول . وقد اتخذ المؤتمر قرارات مماثلة لقرارات المؤتمر الفلسطيني ، ولكنه اضاف :  
اولا - الاحتجاج على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم لانها اعتبرت سورية بلادا تحتاج الى الانتداب .

ثانيا - الاستعانة بامريكا التي لا مطامع استعمارية لها ، اذا كان لا بد من تطبيق المادة (٢٢) المذكورة ، عندما يكون هنالك حاجة لذلك . فاذا كان هنالك ما يحول دون امريكا وتحمل هذه المسؤولية ، فان المؤتمر يوصي بالاستعانة ببريطانيا وبرفض ان يكون مثل هذا الحق لفرنسا ، بسبب مطامعها الاستعمارية في سورية . ولم تكن الاستعانة في نظر المؤتمرين تعني تدخلا او وصاية او انتقاصا من الاستقلال .

ثالثا - ان يكون فيصل بن الحسين ملكا على سورية ، وان تكون « سورية الطبيعية » مملكة نيابية دستورية ، تتمتع بنوع من « اللامركزية الواسعة » .  
رابعا - ان يقوم حكم ملكي نيابي دستوري في العراق ، وان يرتبط البلدان باتحاد اقتصادي وسياسي .

وقد ارسل المؤتمر وقدا لمقابلة لجنة كنج - كراين ، واطلاعتها على رغبات اهالي البلاد ، واملهم في « امريكا الحرة المجردة من المطامع الاستعمارية » كما يقول سكرتير المؤتمر محمد عزة دروزة . كما سلم الوفد الى اللجنة نسخة من قراراته (٥) .

وواضح ان قرارات المؤتمر كانت لمصلحة بريطانيا ، لان امريكا لم تكن مهية للاضطلاع بمسؤولية انداب ، ولان التنافس كان بين فرنسا وبريطانيا . وقد طرح بعض اعضاء حزب العربية الفتاة اسم امريكا ، لانهم كانوا قد أصبحوا حينذاك يشكون بنيات الحليفة بريطانيا . ولكن فيصل وآخرين من الفتاة وغيرها كانوا يرون ضرورة السير مع الانجليز . وقد انتصر هذا الاتجاه . لقد اختار المؤتمر السوري اذن الانجليز ضد الفرنسيين . ولم يكن الانجليز بأقل خطرا من الفرنسيين ، ولكن الارتباط بين الشريف حسين ومؤيديه والانجليز ، واندفاع الفرنسيين اندفاعا متهورا للاستيلاء على لبنان وسورية ، وشعور رجال الحركة العربية ، بانهم يحتاجون الى قوة كبرى تدعمهم ، رجح كفة الانجليز على الفرنسيين ، وجعل ايام فيصل في الشام معدودة... هل كان هنالك خيار آخر؟ لقد كان... ولكنه خيار صعب... انه اعلان رفض الانجليز والفرنسيين وبدء القتال؛ وهو ما لم يكن فيصل وانصاره مستعدين له ، مع ان الشيخ صالح العلي ، والثوار فسي العراق قد لجأوا اليه .

ولم تكن وظيفة المؤتمر مؤقتة ، فقد أصبح مؤسسة هامة ، اذ انه تحول الى مجلس تأسيسي نيابي ، اختار لجنة اوضع دستور للبلاد ، رئيسها هاشم الاتاسي . وسكرتيرها محمد عزة دروزة . وقد وضعت اللجنة مشروع دستور ، وقدمته الى المؤتمر في الدورة الثالثة .

وانعقد المؤتمر مرة ثانية ، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة ١٩١٩ ، بعد ان وافق الانجليز على ان يسحبوا قواتهم من سوريا لمصلحة الفرنسيين . وقد أثار انسحاب الانجليز من سورية هياجا ومظاهرات في دمشق ، تعبيرا عن السخط والاستنكار على السياسة الانجليزية الماكرة . وتوترت المشاعر في البلاد وطالب الناس بالاستعداد لمواجهة الاستعمار الفرنسي . أصبح واضحا الان اكثر من اي وقت مضى ان «سورية الطبيعية» سوف تقسم ، ولذلك فقد قرر المؤتمر الثاني: الاستعداد للدفاع عن استقلال سورية الطبيعية ووحدةها ، واعلان الاستقلال ، وقيام حكومة وطنية مسؤولة . وأصدر المؤتمر بيانا الى الشعب ، طلب منه فيه الاستعداد للدفاع عن الوطن . وقد تطورت الامور بعد ذلك ، فانسحبت الحاميات الانجليزية من سوريا الحالية ، وخطف الانجليز ياسين الهاشمي قائد الجيش العربي ، ونقلوه الى فلسطين ؛ ثم بدأت الثورة المسلحة ضد الافرنسيين فسي تلكالسخ .

وكان فيصل غائبا عن البلاد ، خلال هذا كله . ولما عاد في اواسط كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ، كان بجعبته مشروع اتفاق فيصل - كلمنصو الذي وقعته فيصل بالاحرف الاولى . وكان الاتفاق اعترافا بتجزئة سورية الطبيعية ، وخضوعا لكل المطالب الفرنسية السياسية والاقتصادية . ولكن فيصل حاول ان يقنع الناس بقبوله . انقسم الراي العام ، بما فيه السياسة ، الى اتجاهين ، احدهما يدعو لقبول الاتفاق ، اذ لا سبيل غيره ، وآخر يرفض الاتفاق ، ويعتبره تراجعا

وهزيمة . وكان فيصل على رأس الاتجاه الاول ، بينما كانت العربية الفتاة وحزب الاستقلال والمؤتمر على رأس الاتجاه الثاني . ولم يكن هنالك بد من دعوة المؤتمر لاتخاذ موقف من الوضع الجديد . واجتمع المؤتمر في السادس من آذار سنة ١٩٢٠ ليقدر اعلان سورية الطبيعية دولة ملكية نيابية دستورية ، واعلان فيصل ملكا عليها . وقد وقع كل اعضاء المؤتمر على القرار ، ورفعوه الى فيصل . قبل فيصل بقرار المؤتمر ، وعلن يوم الثامن من آذار على الجماهير المحتشدة في ساحة المرجة . واصبح المؤتمر بعد اعلان الاستقلال المجلس النيابي للدولة الجديدة ، التي عاشت اربعة اشهر ونصف ، بعد اعلان استقلالها .

وفي فلسطين بالذات ، جرت محاولة لعقد مؤتمر فلسطيني ثان ، ولكن السلطات حالت دون ذلك اكان المؤتمر سيعقد في يافا ، شباط ١٩٢٠ . الا ان الجماهير كانت تغلي بالحقد والغضب . وانفجر هذا الحقد ، وهذا الغضب في احتفالات النبي موسى في الرابع من نيسان سنة ١٩٢٠ ، حيث تحول الموسم الى مظاهرات استمرت اربعة ايام ضد الاستعمار البريطاني ، والحركة الصهيونية . وحدثت اشتباكات بين العرب من جهة واليهود والبوليس من جهة اخرى ، استشهد فيها اربعة عشر عربيا ، وجرح ثلاثة عشر . اثناء هذه المظاهرات برز زعيم للحركة الوطنية في فلسطين ، هو رئيس بلدية القدس الذي عينه اللبني سنة ١٩١٧ ، موسى كاظم الحسيني ذلك انه خرج وخطب بالمتظاهرين عندما مروا بدار البلدية ، فما كان من الانجليز الا ان اقالوه من منصبه . وبهذه المناسبة ، ظهر على مسرح العمل الوطني شاب آخر هرب بعد الاصطدامات الى دمشق عن طريق شرق الاردن ، وحكم عليه غاييا بالسجن مدة طويلة ، هذا الشاب هو امين الحسيني ، القائد المقبل للحركة الوطنية .

لقد كانت هذه الاحداث اول تعبير دامر عن القليان الشعبي الذي كان يزداد كل يوم حدة . ولكنه كان انفجارا موضعيا محدودا . وفي الوقت عينه ، بدأت حركة مسلحة ضد الانجليز في سمنخ على الحدود السورية ، الا انها توقفت قبل ان يتاح لها الانتشار . وكان سقوط الحكم العربي في سورية من اسباب سقوطها . كان استيلاء الفرنسيين على دمشق ، وسقوط الحكم العربي فيها حدثا مربكا ومذهلا لعرب فلسطين عامة ، والعناصر النشيطة من قياداتهم التي شاركت في بناء هذا الحكم والدفاع عنه خاصة . واكن ما حدث لم يدفع المكافحين الى الاستسلام . فقد تداعى رجال الحركة الوطنية الى عقد مؤتمر ثالث في حيفا ، في آذار من سنة ١٩٢١ . وقد عقد المؤتمر في موعده ، فأقر ميثاقه السابق ، وانتخب لجنة تنفيذية ، تتابع تنفيذ القرارات ، برئاسة موسى كاظم الحسيني ، وعضوية كل من الحاج توفيق حماد والشيخ سليمان التاجي الفاروقي وعارف الدجاني وعمر البيطار ويعقوب فراج وألفرد روك وآخرين . وقد اضاف المؤتمر تعديلا اساسيا على ميثاقه ، يحلو لمحمد عزة دروزة ان يسميه طفيفا : هذا التعديل هو المطالبة بقيام حكومة فلسطينية مستقلة ، وهو ما طلبته الحكومة

البريطانية بعد المؤتمر الاول . ماذا كان الدافع لمثل هذا التغير ؟ هل كان الدافع مجرد رد فعل لسقوط الحكم العربي في دمشق ؟ لقد كان سقوط الحكم العربي في دمشق سبباً مباشراً أما السبب الحقيقي فهو محاولة العناصر القائدة فسي الحركة الوطنية ان تسوي ما بينها وبين بريطانيا ، لعلها تصل عن هذه الطريق التي رأتها أسهل من الطريق الاخرى الى السلطة السياسية . ولكن بريطانيا كانت عازمة ومصممة على تنفيذ ما وعدت به وغير آبهة بالزعامة الهزيلة . ولذلك فان المستر تشرشل وزير المستعمرات ، لم يكن مستعداً عندما زار مصر في ربيع سنة ١٩٢١ ان يعطي الوفد الفلسطيني الذي ذهب لمقابلته من اجل طرح القضية عليه الا القليل من الوقت ، «بحجة ان المؤتمر يتناول شؤوناً اخرى غير القضية الفلسطينية» . ولم يكتف تشرشل بذلك بل قال للوفد صراحة : «حتى ولو كان من صلاحياتي ان افي وعد بلفور واوقف الهجرة لما فعلت ذلك . اني اعتقد ان الوعد والهجرة هما في صالح العالم واليهود وبريطانيا وعرب فلسطين» . وعندما كثر الوفد زيارة وزير المستعمرات في القدس ، خلال زيارته لها في خلال عودته الى بلاده من مصر ، واجهه وزير المستعمرات بالفظاظة ذاتها \* .

وانفجرت يافا في اوائل ايار من العام عينه . كان الانفجار هذه المرة اعنف من انفجار القدس . وقد دام خمسة عشر يوماً ، وامتد الى مدن اخرى . وكان عدد القتلى العرب ١٥٧ والجرحى ٧٠٥ ، وقد زاد عدد القتلى اليهود على القتلى العرب . هزت الثورة الحكومة البريطانية ، فشكلت لجنة للتحقيق ، عرفت باسم لجنة هايكرافت ، وهو اسم رئيسها الذي كان يشغل وظيفة قاضي القضاة فسي فلسطين ؛ لتدرس اسباب الثورة وظروفها . وكان بريطانيا كانت تجهل الاسباب التي ادت الى هذا الانفجار . وقد اهدت اللجنة الى الاسباب التي كانت : نمو المشاعر القومية عند العرب ، ومقاومة السياسة الاستعمارية الصهيونية .

وفي يوم الخامس والعشرين من حزيران سنة ١٩٢١ ، عقد المؤتمر الرابع في القدس ، فلم يأت بجديد \* . كل ما فعله هو انه ايد ما اقترحه المؤتمرات الثلاث السابقة ؛ وقرر ارسال وفد الى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني . ان قادة الحركة الوطنية الذين قابوا تشرشل وزير المستعمرات في القاهرة والقدس قبل هذا التاريخ ، وسمعوا منه بوضوح ان موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة مستقلة في فلسطين ، يعني تخليها عن التزاماتها ازاء اليهود ، وان هذا مستحيل ؛ ارادوا ان يتركوا ابواب لندن مباشرة ، داعين لقضيتهم . مكث الوفد في لندن قرابة عام يتصل ويقابل ويناقش ، واستطاع ان يقنع بعض الاوساط

---

\* - صايغ ، انيس : الهاشميون وقضية فلسطين ، منشورات جريدة المحرر والمكتبة

المصرية - ١٩٦٦ ص (٩٦ - ٩٧) .

\* - السفري ، عيسى : المرجع السابق ص (٨٨ - ٩٣) .

بوجهة النظر العربية ، حتى أن مجلس اللوردات البريطاني أوصى الحكومة البريطانية بإعادة النظر في سياستهازاء فلسطين .

[وقدم الوفد في ١٢-٨-١٩٢١ مذكرة شاملة الى الحكومة البريطانية اشتملت على المطالب الاساسية التالية :

«اولا : نطالب انشاء حكومة وطنية تكون مسؤولة امام مجلس نيابتي «برلمان» منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود» .

وتبرر المذكرة هذا المطالب بالمعاهدة المقودة مع جلالة الملك الحسين ، وبالتصريحات المختلفة الصادرة عن الحلفاء ، كما تبرره بكون «استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي والحاضر على الاستقلال» . وذكروا فسي هذا المجال : «اليونان والعرب والجبل الاسود وبولندا والعراق» .

«ثانيا : نطلب الغاء فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» .

«ثالثا : نطالب ان توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بينما تؤلف حكومة وطنية» .

«رابعا : نطالب ان تحكم البلاد بموجب القانون العثماني الذي كان معمولاً به قبل الحرب ، وان تلغى جميع الشرائع والقوانين التي سنّت بعد الاحتلال البريطاني . وان لا تسن قوانين الا بعد ما تشكل حكومة وطنية» .

«خامسا : نطلب عدم فصل فلسطين عن اخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها»[١٠].

الا ان الحكومة البريطانية ، المتأثرة مع الصهيونية العالمية ، لم تعر التوصية

اهتماما ، واصدرت سنة ١٩٢٢ الكتاب الابيض ، محاولة فيه تضليل

العرب ، باقناعهم ان تصريح بلفور «لا يتضمن امرا يوجب تخوف سكان

فلسطين العرب» ، علما بان ما جاء في الكتاب الابيض يفضح المؤامسة

الانجليزية - الصهيونية . فلقد جاء في الكتاب : «ان حكومة جلالتهم

تلقت النظر الى الواقع بان احكام تصريح بلفور ، لا ترمي الى تحويل

فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود ، وانما انشاء وطن لهم فيها ...» .

ويضيف الكتاب : «وان الوطن القومي لا يعني فرض الجنسية اليهودية على

اهل فلسطين اجمالا ، وكل ما يعنيه ان يصبح لليهود في فلسطين مركز

يكون موزع اهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية ...» (١١) .

ان الكتاب الابيض لا يدل على اي تحسن في موقف الحكومة البريطانية ، بل

يدل على الاصرار في الاستمرار بتنفيذ المؤامرة .

وخلال وجود الوفد في لندن ، استقر رأي الادارة البريطانية في فلسطين،

على انشاء مجلس تشريعي ، مؤلف من اثنين وعشرين عضوا ، يكون عشرة منهم

---

\* - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المرجع السالف الذكر ص (٢٦ - ٢٢) .

من أعضاء المجلس الاستشاري الذي أئفه المندوب السامي سنة ١٩٢٠ ، وهؤلاء العشرة موظفون بريطانيون في الإدارة الاستعمارية . ويكون الاثنا عشر الآخرون منتخبين ، على النحو التالي : ثمانية من المسلمين ، واثنان من كل من المسيحيين واليهود . وقد أرسل المشروع الى لندن لمباحثة الوفد فيه .

ولكن الوفد الذي ذهب من أجل الاستقلال ، وقيام حكومة فلسطينية رفض المشروع . لان أكثر من نصف المجلس كان من الإنجليز واليهود ، ولان صلاحيات المجلس كانت استشارية ، ولان المجلس كان محروما من حق التصويت في الأمور الهامة كالهجرة والميزانية والضرائب والأراضي . وكان المشروع يخول المندوب السامي حق تعطيل المجلس وحله ، وإصدار القوانين التي يريد دون اعتبار آرائه وقراراته . ولم يكن غريبا ان يقبل اليهود بمثل هذا المشروع .

حدثت مفاجأة خلال وجود الوفد في لندن ، فقد أبرق نفر من «الزعماء» الى لندن : زاعمين ان الوفد لا يمثل البلاد . من هنا بدأت العائلات والوجهات والزعامات في فلسطين صراعها من أجل الزعامة والأثر . ولم يكن هذا الصراع ابن الساعة ، فهو وليد الأوضاع شبه العشائرية ، والحكم العثماني ، ولكنه بدأ يذر قرنيه الآن ، منسجما مع السياسة الإنجليزية الصهيونية . كانت بعض العائلات والزعامات قد أخذت تكيف نفسها مع الاحتلال طامعة بالسلطة والمنافع التي يدرها عليها هذا التكيف . وكانت بعض العائلات والزعامات قد كيفت نفسها مع الحركة الوطنية لتجني مكاسب الاستقلال فيما بعد . تزعم بعض أفراد من عائلة الشاشيبي الشركية الأصل الفريق الأول ، بينما تزعمت عائلة الحسيني ، المنتسبة الى حفيد النبي العربي الحسين بن علي الفريق الثاني . وقد تنافست العائلتان ، وهما من أكبر عائلات القدس ، على خدمة الخلافة العثمانية من قبل ، واستطاعت عائلة الحسيني ان تبرز خلال القرن التاسع عشر وان تحضر منصب الافتاء ونقابة الاشراف فيها (١٧) . وعندما دخل الإنجليز فلسطين فكروا في الاستفادة من هذا التنافس فعيّن الجنرال النبي زعيم آل الحسيني ، موسى كاظم الحسيني ، رئيسا لبلدية القدس بعد الاحتلال البريطاني مباشرة (٨) . وحين خطب هذا بالمتظاهرين سنة ١٩٢٠ أقالته الإدارة البريطانية من منصبه ، وعينت بدلا منه زعيم الاسرة المنافسة راغب الشاشيبي . وقد قبل الأخير المنصب ، مع ان سلفه طرد منه بسبب وطنيته . وحين خرج موسى كاظم الحسيني من بلدية القدس أصبح زعيما لفلسطين : اختاره المؤتمر الفلسطيني الثاني لرئاسته ، ولرئاسة لجنته التنفيذية . وهكذا قاد التنافس الشخصي والمصلحي راغب الشاشيبي الى بدء عملية معارضة سياسية ، لخدمة الإنجليز والصهيونية . وسنرى ان هذا الصدع الذي كشف عن نفسه بهذه المناسبة ، سوف يتحول الى صراع حاد دام خطر ، يهدد البلاد بأفظع العواقب .

وعندما عاد الوفد من لندن في [صيف سنة ١٩٢٢ عقد خلال عودته مؤتمرا مع وفد الاتحاد السوري في جنيف استمر خمسة وعشرين يوما ، كما يقسول

عيسى السفري . وقد سمي هذا المؤتمر «المؤتمر العربي الفلسطيني» . وعند انتهاء المؤتمر صدر عنه بيان مفصل قدم الى رئيس جامعة الامم واعضاؤها طالب بتحقيق المطالب الآتية :

- ١ - الاعتراف بالاستقلال القومي لسورية ولبنان وفلسطين .
- ٢ - الاعتراف بحق هذه البلاد في ان تتحد معا بحكومة مدنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه الشعب ، وان تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيداريشن) .
- ٣ - الغاء الانتداب حالا .
- ٤ - جلاء الجنود الفرنسية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .
- ٥ - الغاء تصريح بلفور « \* [

وفي الثاني والعشرين من آب ، وبعد عودة الوفد من لندن عقد المؤتمر الخامس في نابلس : [المدينة المتأججة العنيفة . وبدلا من ان يعود الوفد خائبا ، بسبب الكتاب الابيض ، عاد آملا مؤملا ، معتقدا بأن دعايته واتصالاته قد فعلت فعلها . ما دام مجلس اللوردات قد اتخذ توصيته المذكورة آنفا . ولقد بين أعضاء الوفد للمؤتمر ما قاموا به . والتجاوب الذي وجدوه في بعض الاوساط الانكليزية ، وذكروا انهم على اقتناع بضرورة مواصلة الكفاح ، لان هذا وحده هو الكفيل بتحقيق الاهداف . وقد اعتبروا ان مقاطعة المشروع المقترح بانشاء المجلس التشريعي ، هو خير رد على السياسة الانكليزية التي تعمل على تخدير العرب بمشاريع مضللة كمشروع المجلس التشريعي . ان البلاد تريد الاستقلال ، بينما يقدم الانجليز مجلسا تشريعيلا أهزل ولا أعمق . ورفض هذا المشروع لا يفشل محاولات التفرير الانكليزية فحسب ، بل يفتح للحركة الوطنية العربية فسي فلسطين سبل النجاح .

[وكان من أهم ما قرره المؤتمر :

- ١ - رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة .
- ٢ - تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين .
- ٣ - مقاطعة اليهود في الشراء وبيع الاموال غير المنقولة على ان تعهد اللجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها .
- ٤ - ارسال وفد للشرق (اين ؟ غير معروف) وارسال وفد الى اميركا .
- ٥ - الاحتجاج على القرض المنوي عقده باسم فلسطين وعدم الاشتراك بمشروع روتنبرغ .
- ٦ - تأسيس مكتب عربي فلسطيني في لندن .

---

\* - السفري عيسى : المرجع السابق . ص (٩٢ - ٩٣) .

٧ - تأليف تاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيل لجنة لذلك .

٨ - وضع عهد لفلسطين واتخاذ يوم وضع العهد يوما تاريخيا للأمة .  
وقطع أعضاء المؤتمر العهد التالي على أنفسهم :

«نحن نواب الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس ، نعاهد الله والتاريخ والأمة على أن نواصل السعي في سبيل استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية . وأن لا نرضى بالوطن النومي اليهودي والهجرة الصهيونية» .

وبالتبع ليس من الضروري أن نسال قادة الشعب الفلسطيني كيف يستطيعون تحقيق الاستقلال والوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية . ومع ذلك فإن الحرص على المشروعية ورد في ميثاق المؤتمر الذي وضعوه والذي لا يختلف نصه عن نص الميثاق كثيرا .

ولقد روي - كما جرى في المؤتمرات السابقة - أن تنبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية لتقود نضال الشعب ، وتنفيذ قرارات المؤتمر ، وأهمها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي . وانتهى المؤتمر يقسم تعاهد فيه المؤتمرون على العمل من أجل تحقيق اهداف الميثاق ،

انفصلت المقاطعة العربية مشروع المجلس التشريعي ، ولكن المعارضة التسي نشأت كانت ترى غير هذا الرأي . انها ترى - زحفا على السلطة وتحقيقا لمنافع ومصالح - قبول المجلس التشريعي ، والتعاون مع السلطات الانجليزية والصهيونيين . وحين فشل مشروع المجلس ، وجد الانجليز من بين هؤلاء من يرضون أن يصبحوا أعضاء مقيمين في مجلس تشريعي ، يعينه المندوب السامي ، اكثريته من الانجليز والصهيونيين . وكان راقب النشاشيبي من بين هؤلاء ، كما كان من بينهم عبد الفتاح السعدي ممثل عكا في المؤتمر السوري . ويمثل هؤلاء عائلات فلسطين ووجاهاتها . وهم عدا من ذكرنا اسماعيل الحسيني وعارف الدجاني ، ومحمود أبو خضرة ، وسليمان طوقان ، وسليمان ناصيف ، والدكتور حبيب سالم والشيخ فريح أبو مدين . الا ان موقف جماهير الشعب اجبر عشرة من الاثني عشر عضوا ان يستقيلوا بينما أصر اثنان من القدس ، احدهما راقب النشاشيبي ، على الاستمرار . غير ان استقالة عشرة من الاعضاء اخرج الادارة الاستعمارية فألغت المجلس التشريعي منتخبا ومعينا . ولقد كان فشل تجربة المجلس التشريعي انتصارا جزئيا للحركة الوطنية العربية في فلسطين ، زاد من ثقة الجماهير في قدرتها على مجابهة التآمر الاستعماري - الصهيوني ، وجعل الانجليز والصهيونيين يبحثون عن وسائل اجدى لمجابهة الحركة الوطنية . اخذ الوطنيون يفكرون - بعد فشل المجلس التشريعي - في التقدم السي



الامام . وكان اول ما فكروا بعمله في هذا السبيل هو عدم دفع الضرائب للسلطة الاستعمارية . اصبح الموضوع حديث الساعة .

حاولت الادارة البريطانية ان تستمر في الخداع ، فاقترحت عام ١٩٢٢ مشروع وكالة عربية ، مماثلة للوكالة اليهودية . وقد رفض العرب هذا المشروع ، وقدم رئيس اللجنة التنفيذية ، موسى كاظم الحسيني ، مذكرة للمندوب السامي بتاريخ ٩ تشرين الثاني ، يبين فيها الاسباب التي دفعت العرب الى رفض المشروع ، وجاء في المذكرة : « ان الغاية التي ينشدها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عنها في المادة الرابعة من صك الانتداب ، انما الذي يطلبونه . ولا يقبلون عنه بدلا . هو الاستقلال الذي جاهدوا في سبيله منذ زمن طويل ، ووعدهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها ، والذي انضم العرب من اجله الى جانب الحلفاء ايام الحرب الكونية ، واشتركوا فيها » . وازافت المذكرة : « ان الاقتراح القائل بان العرب يجب ان يشتركوا في الادارة بوساطة وكالة عربية ، ومساواتها في ذلك بالوكالة اليهودية ، وتصريح فخامتكم بان في تنفيذ هذا الاقتراح تقدما كبيرا نحو تحقيق مطالب العرب في فلسطين ، فانهما جديران بالدهشة والاستغراب الكبيرين . اذ ان العرب قد رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري اللذين لهما من الصلاحيات والسلطات ما هو اكثر بكثير مما للوكالة . وانه لمن المستحيل على العرب ، اصحاب فلسطين ، ان يقبلوا مساواتهم بالصهيونيين الدخلاء . فضلا عن ان اسم (الوكالة العربية) يبين للعرب انهم غرباء في وطنهم وبلادهم » (٩) . وعسادف ان اتفقت وجهة نظر لجنة الانتدابات الدائمة مع وجهة نظر عرب فلسطين ، فاضطرت الحكومة البريطانية ان تسحب العرض ، دون ان تقدم مشروعا آخر .

كان الصراع بين عائلات فلسطين قد اشتد وامتد ، من خلال التنافس على مواقع السلطة والنفوذ . ففي سنة ١٩٢١ توفي الشيخ كامل الحسيني ، مفتي القدس ، فطرحت مسألة خلافته . وقد هيا اخوه امين نفسه للمنصب . وكان قد عاد الى القدس بعد ان عفا عنه المندوب السامي ، والفي الحكم الصادر بحقه . لم يكن امين رجلا دينيا ، ولكنه كان قد درس في الازهر ودار الدعوة والجهاد التي اسسها رشيد رضا (١٠) . وحين اصبحت مسألة خلافة اخيه في الافتاء مطروحة سائر الى الازهر فحصل على درجة العالمية ، ثم ذهب الى مكة حاجا . وليستكمل المظاهر اللازمة ، خلع الطربوش ولبس العمة ، واطلق لحيته . وعلى الرغم من ان عائلة الحسيني احتكرت منصب الافتاء اكثر من قرن ، وهو عرف شائع كان منتشرا في البلاد العربية ، وشمل وظائف ومشايخات وغير ذلك ، فقد جرت العادة ان يتم الاختيار من خلال هيئة صغيرة ، تضم بعض مشايخ الحرم المتفقيين والاعضاء المسلمين في بلدية القدس . كان رئيس بلدية القدس في هذا الوقت راغب النشاشيبي - كما ذكرنا - فاراد ان يوسع نفوذه ، ونفوذ المتعاونين معه ، ولذلك رشح لمنصب الافتاء منافسا قويا للحاج امين هو الشيخ حسام الدين

جار الله . ولما كان مسيطرا على البلدية استطاع ان يضمن اصوات اعضائها لمرشحه ، فنال عددا من الاصوات اكثر مما نال الحاج امين . وحين رفعت الاسماء الى المندوب السامي ، اختار الحاج امين دون غيره ، مع انه لم يكن من بين الثلاثة الموضوعين على لائحة الاختيار بل كان الرابع . لماذا اختار المندوب السامي الحاج امين ؟ هنالك عدد من التقديرات ربما كان بعضها او كانت كلها هي السبب . وهذه التقديرات هي :

اولا : كانت عائلة الحسيني تتوارث هذا المنصب ، وكانت في الوقت نفسه تقوم - ممثلة بشخص زعيمها موسى كاظم الحسيني - بدور هام في قيادة الحركة الوطنية . وقد قام الحاج امين نفسه بدور فعال في ثورة القدس السالفة الذكر ، وكان يهم الانجليز ارضاء عائلة الحسيني وكسبها .

ثانيا : كان التنافس التقليدي بين آل الحسيني وآل النشاشيبي ثروة يمكن ان يستغلها الانجليز في تمزيق الحركة الوطنية وشق الصفوف . ولما كانوا قد عينوا راعب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس ، فقد ارادوا ان يخصصوا عائلة الحسيني بمنصب الافتاء ، حفظا للتوازن ، وزيادة لعوامل التنافس ، واشغالا للعائلتين وانصارهما .

ثالثا : اعطاء الحاج امين وظيفة كبيرة مسؤولة ، تدفع السلطة نصف راتبها على امل ان يتكيف مع الوضع الجديد ، ويصبح من احلاف السلطة .

رابعا : كان الانفجار الذي حدث في يافا قد أحدث شعورا من المرارة ، وقاد الى تازم الموقف ازاء السلطة . وربما ظنت السلطة ان تعيين الشاب الوطني امين الحسيني في منصب الافتاء يقود الى شيء من الانفراج الذي يفسح المجال لطرح المشاريع المشبوهة ، مثل مشروع المجلس التشريعي .

مهما كان السبب ، على كل حال ، فان تعيين الحاج امين الحسيني فسي هذا المنصب زاد من حدة الصراع ، وأشعر كل فريق من الفريقين ، بأن عليه ان يتخلص من خصمه . ولقد كان تعاون راعب النشاشيبي ومؤيديه مع سلطات الاحتلال ، يساعدهم على تجميع «الزلم» والانصار ، كما كان فسي الوقت ذاته يدفع جماهير الحركة الوطنية لمعاداتهم ، وتأييد الحاج امين الحسيني .

وقد عم الصراع في السنة التالية ، عندما جرت انتخابات المجلس الاسلامي . لم تكن هذه الانتخابات محصورة في هيئة صغيرة ، كما هي الحال في اختيار المفتي ، بل تشمل كل الذكور المسلمين الراشدين في فلسطين . وكان اجراء انتخابات واسعة النطاق كهذه ، من اجل انتخاب اربعة اشخاص ، للاشراف على المؤسسات الوقفية ، سببا في تمزيق البلاد من اقصاها الى اقصاها . لقد كشفت المعركة الولاءات ، كما اعادت تصنيف الناس ، مؤقتا ، من خلال تحالفاتهم . لقد انضم أناس الى المعارضة (١١) كانوا من قبل أعداءها ، وانضم أناس ممن المعارضة الى جبهة المفتي ... الجبهة الوطنية . وكانت تعلي مثل هذا التحول في الولاءات مصالح وحزازات وانقسامات تقليدية كالصراع القيسي - يعني .

كان بالطبع لكل من الفريقين مرشحون ، وكان كل منهما يسمى لفوز جبهته . ولم تكن نتيجة الانتخابات تعلن حتى حكمت محكمة العدل العليا ببطالانها . وقررت السلطة ان تعين مجلسا يبدل المجلس المنتخب . وهنا وقف المجلسيون ضد التعيين ، وتعاهدوا على رفضه . وعندما اعلنت السلطات اسماء اعضاء المجلس المعين ، واكتشفوا انه لمصلحتهم قرروا قبوله .

اصبح الحاج امين ، ومنصب الافتاء في يمينه ، ورئاسة المجلس الاسلامي في يساره ، اقوى رجل في فلسطين نفوذا وإمكانات . فهو من الناحية المعنوية والادبية صاحب الحل والربط في الشؤون الدينية الاسلامية . انه إمام الأئمة في فلسطين . ومما يزيد في أهمية هذا المنصب انه - بعد الاحتلال البريطاني - غير خاضع لسلطة اعلى كما كانت الحال في ايام الدولة العثمانية . ثم ان منصبه يخولانه امكانيات بلا حدود . ذلك ان أئمة المساجد وماذوني الانكحة مرتبطون به ، كما ان الاوقاف الاسلامية اصبحت تحت تصرفه . ونظرا للأهمية التي علقها العرب على المجلس الاسلامي ، ولارتباط معركته بالمعركة الوطنية ، فقد عند الفوز في السيطرة عليه انتصارا وطنيا . ولما كان العرب محرومين من اية مساهمة في ادارة انفسهم ، اعتبروا المجلس الاسلامي نوعا من الادارة الذاتية ضمن الدولة ، حتى ولو سلبته الدولة بعض صلاحياته . ودفع هذا الشعور الحاج امين الى «التوسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية والخارجية» (١٢) . قاد هذا كله الى ان يشتد خوف المعارضة ، وتزداد مقاومتها ، من خلال الالتصاق بالسلطة ، وحشد الزلم والانصار . «وهكذا كان في فلسطين سنة ١٩٢٠ منظر كريبه بائس ومحزن ومؤسف معا ، اختلط فيه الحابل بالنابل ، وتساند فيه المخلص مع المغمور ، وفسدت فيه المقاييس وانحطت الاذواق والاخلاق ، وضاع المنطق والايمان ، وتوطدت اكثر من اي وقت الحزبية الشخصية والمحلية العمياء حتى صارت هي الناطمة لصلوات الناس ، وحق معنى الكلمة الماثورة في مثل هذه الفتن الاهلية ، وكون قاتلها ومقتولها في النار على الجميع» (١٣) كما يقول محمد عزة دروزة .

عقد المؤتمر السادس في يافا يوم ١٦-٦-١٩٢٣ ، وكانت أهميته تنحصر في انه أقر سياسة الامتناع عن دفع الضريبة لسلطات الاحتلال . ولكن الظروف لم تكن مؤاتية لتطبيق مثل هذا القرار الثوري . ذلك ان اعداء الحركة الوطنية ، اخذوا ، يحركهم الانجليز والصهيونيون « يعملون من اجل مزيد من الشقاق ، انطلاقا من اعتبارات مختلفة . وكان في البلاد تكتلان ، هما الحركة الوطنية وحركة المعارضة فاصبحت هنالك تكتلات معارضة . نشأ الحزب الزراعي على اساسين : اولهما : التفريق بين المدينة والريف ، وثانيهما : المطالبة بتحسين حالة الفلاح . وهاتان القضيتان حساستان وهامتان بالنسبة للفلاح في فلسطين ، «فاندية» المدينة يستغلونه ويحتقرونه فعلا . وهو فوق ذلك في وضع مادي لا اسوا ولا اردا . ودعاية من هذا النوع قد تجد أذنا مصغية في بعض الاوساط

الفلاحية . وكان من الممكن ان تفصل الحركة الوطنية عن قاعدتها الكبيرة والمخلصة والمكافحة ، الفلاحين ، ولكن زعامة هذا الحزب ، ممثلة في بعض مثقفي الفلاحين الطامحين ووجوههم ، كانت زعامة مرتزقة لا توحى بالثقة . ثم ان صلات هؤلاء بموظفي السلطة ، واستجابة السلطات لبعض مطالب قادة الحزب كشفتهم وعزلتهم ، ولكنهم واطبوا على بث دعايتهم . ونشأ ايضا حزب سمي الحزب الوطني ، برئاسة الشيخ سليمان التاجي القاروقي . وكان نشوء هذا الحزب نتيجة تخطيط المستر كلايتون السكرتير العام في فلسطين . كان كلايتون وهو خبير بالشؤون العربية على علاقة بشخصيات من وجوه فلسطين وأعيانها ، فاقنهم بإنشاء حزب سياسي ، يعتمد أسلوب «خذ وطالب» ، على اساس ان مثل هذا الحزب يستطيع ان ينجز للقضية الوطنية ما لا يستطيع ان يحققه أسلوب الحركة الوطنية ... أسلوب المقاطعة والمقاومة . وكانت تحرك المشتركين في هذا الحزب منافع ومصالح ، ولذلك فقد كنت تجد بينهم رؤساء بلديات ، وأعضاء ايجان حكومية ، وأعضاء سابقين في المجالسين التشريعي والاستشاري ، وانضم اليهم اشخاص من المحسوبين على الحركة الوطنية . وكان هؤلاء لا يؤيدون سياسة المقاطعة من قبل . الا ان صلات القائمين على هذا الحزب مع الانجليز والصهيونيين ، واشتغال بعض رجاله بالسمرة (بيع الاراضي لليهود) لم يهيء امامه سبل الانتشار . ومع هذا فقد ظلت السلطات على اتصال بقيادة هذا الحزب والحزب السابق . ويعترف المستر كس بالمساعدات المالية والمعنوية التي قدمها الصهيونيون لمثل هذه التكتلات ، كما يعترف كس بأنه كان صلة الوصل بين هؤلاء والصهيونيين (١٤) .

كانت لهذا الوضع نتائج سيئة على القضية عامة ، اذ ان الصراع الشخصي على القيادة ، وتناوب الزعامات والشخصيات ، ونشوء التكتلات المخربة المضلة ، عطلت فعاليات القيادة الوطنية ، وقاد الى البلبلة والقرق . وفي هذا الجو اخذ دعاة التعاون مع الانجليز يكشفون عن وجوههم علنا ، معتبرين ان تعاملهم مع الانجليز وحتى الصهيونيين ، لا يشكل مساسا بوطنيتههم . وقد استغل «السماسرة» هذه الفرصة الذهبية ، فراحوا يعقدون الصفقات دون ان يخافوا شيئا .

كانت هذه الفترة ثقيلة على نفوس المخلصين ، وحازة في نفوسهم . فهم يشعرون ان العدو يتلهمهم ، ومع هذا يجدون قاداتهم يبحثون عن مصالح ومنافع . ويتصارعون على كراسي الزعامة ، ومواقع الوجاهة . هنا بدا البحث عن حل . وقد اتضح منذ البدء اتجاهان ، الاول : يرفض القيادات الموجودة ، لعجزها وفشلها وانتهازيتها ، والثاني : يدعو الى التعاون والاخلاص والتفاني . كان الاتجاه الثاني ، هو الاتجاه الاكثر انتشارا ... اتجاه الناس العاديين الذين لم يدركوا طبيعة قياداتهم ، والذين ظنوا بان المسألة مسألة هداية ، وليست مسألة «تكوين» ، وان الوعظ والضغط قد يفيدان . كان هذا الموضوع موضوع نقاشات

واسعة النطاق ، اشترك فيها كل مواطن تهمة قضية بلاده . وقد قرر فريق من شباب نابلس ان يثير الموضوع على مستوى عام ومسؤول ، فوجّه رسائل السي الصحف والسياسيين والعاملين في الحقل الوطني ، تشير الى «الحالة السيئة التي تعانيها البلاد اليوم» وتذكر التطاحن : «من اجل نفوذ وهمي لا قيمة له ، بالنسبة الى قضية البلاد المقدسة» . وبعد ان تطرح الرسالة تحوّل قضية المجلس الاسلامي «عن كونها قضية اسلامية داخلية» تسال الاشخاص المعنيين عما اذا كانوا يوافقون : «على ان يدعى لعقد مؤتمر وطني في اقرب وقت ، لبحث في انجع دواء يخلصنا من حالتنا الحاضرة ، وياتمر على طريقة حازمة تعود بالبلاد السي سيرتها الاولى من اتحاد ووفاق» . ارسلت مثلا ، هذه الرسالة الى جيميل البحري ، رئيس تحرير مجلة الزهرة بحيفا ، فكان جوابه : «لا نتهم احدا بالخيانة ، لان الخيانة كلمة كبيرة لا يقوى احد منا ، بل وليس من حقه ان يلصقها باحد كائنا من كان . الكل وطني ، وفي قلب الكل بذرة الوطنية ، ولا اعتقد ان الانسان مهما سفلت طبيئته وحطت كرامته ، يفضل الغير على نفسه . والانانية في الوطنية محدودة ، انما لكل طريقة في خدمته ، ولكل وجهة نظر في جهاده ، وهذا هو سبب الخلاف الدائم بين الصفوف ، خلاف نظريات فقط . اما الجوهر فالكل فيه على دين واحد ، دين الوطنية الحققة . ولذلك من السهل جدا - بقليل من التضحية ، وبرغبة حقيقية في التفاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها مسن بعض - ازالة الخلاف ، واعادة المياه - كما يقول المثل - الى مجاريها ، وهي الامنية التي تصبو اليها قلوبنا» . اما انعقاد المؤتمر ، فهو يحبذه ، «علسى ان يؤلف من الامة جمعاء من غير ما تفرقة بين جمعياتها واحزابها» (١٥) .

ان هذا الجواب يدلنا على عمق هذا الاتجاه ، الذي لا يرفع تهمة الخيانة عن الخونة فحسب ، بل يعتبر ان خيانتهم اجتهاد ، وان الفرق بينهم وبين المخلصين هو خلاف على النظريات فقط . ولذلك فالقليل من التضحية والرغبة الحقيقية في التفاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها من بعض ، كاف لان يجعل القادة يتفقون ، ويعملوا لمصلحة الوطن . اذا قصد بهذا الكلام طبقة «الزعامات والوجهات» في فلسطين ، وليس افرادا منها فقط ، فهو صحيح . ان مصلحتها واحدة ، وان اختلاف ثنات منها قابل للتسوية بقليل من التضحية . ولكن هذا لا ينفي ان يكون بعض افراد من هذه الطبقة خونة بالمعنى العادي للخيانة . ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذا التفكير هو تفكير الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية (١٦) في فلسطين ، وتفكير حواشيها واتباعها . وقد عملت هي على ترويح هذا التفكير في صفوف الجماهير حتى لا تؤدي تناقضاتها ونزعاتها الى اكتشاف طبيعتها . وبالتالي عزلتها وانهيارها .

حين بلغت الامور هذا الحد من التدهور ، تحرك الانجليز قاصدين اختبار مدى استعداد قادة الحركة الوطنية للتفاهم . ابلغ هؤلاء ، عن طريق بولس شحادة صاحب جريدة مرآة الشرق ، بعض قادة الحركة الوطنية بانهم على

استعداد للتباحث معهم في سياسة الانتداب بفلسطين ، وفي امكانيات اعادة النظر فيها وتعديلها . ولم يخيب الوطنيون امل ميلز مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب في فلسطين . لقد تجمعوا واختاروا نفرا منهم لمقابلة المذكور ، هم بالاضافة الى بولس شحادة ، محمد عزة دروزة ومعين الماضي ورشيد الحاج ابراهيم وعمر الصالح البرغوثي ورفيق التميمي . لم يكن هؤلاء من اعوان الانجليز ، ولا كانوا من جبهة راغب النشاشيبي ، بل كانوا من جبهة المفتي وكاظم الحسيني ، ومن ابرز قادة الحركة الوطنية . اجتمع هؤلاء مع ميلز اربع مرات خلال اسبوع واحد ، وكان ذلك في اواسط تموز سنة ١٩٢٦ . ماذا دار في هذه الاجتماعات ؟ ان محمد عزة دروزة يكفيننا مؤونة التكهن اذ انه يقدم لنا تفاصيل ووثائق عن هذه الاجتماعات (١٧) . يقول محمد عزة دروزة : «وقد جرى البحث حول الاسباب التي تمنع العرب من التعاون مع الحكومة ، وخاصة فيما اخذته على عاتقها من انشاء الوطن القومي ، وما ينطوي فيه من تعارض لمصالح العرب واخطار لكيانهم ، وقالوا فيما قالوا ان التعاون المطلوب يتوقف على تعديل الدستور على الاقل ، بحيث يرفع منه كل نص يتصل بتصريح وعد بلفور ، ويدخل عليه نصوص تيسر قيام حكم وطني برلماني ، يشترك فيها الفلسطينيون بنسبة عددهم ، وبمهد لقيام كيان سياسي فلسطيني لم يقم الى الان ، كما قام في امثال فلسطين من البلاد العربية ، وينتهي الى انتهاء عهد الانتداب ، وابداله بمعاهدة على ما جرى فسي العراق » . ويضيف محمد عزة دروزة : «وكانت مقترحاتهم متسامحة معتدلة لان الحالة الروحية ، وفتور الحركة الوطنية كانت تملئ الرغبة في الحصول على شيء ما» . ما هو «الشيء ما» هذا ؟ لن نعود هنا الى مذكرة المستر ميلز التسي بناها على المذاكرات ، بل سنعود للمذكرة التي قدمها الفريق المشار اليه ، تصحيحا لمذكرة ميلز الالفة الذكر ، والى تعليقات محمد عزة دروزة عليها . لا تطالب المذكرة بجلاء ولا استقلال ، ولا تطرح موضوع ايقاف الهجرة مباشرة . انها :

اولا : تحاول ايجاد صيغة مقبولة لبقاء الانتداب واشتراك الاهلين في الحكم . ويذكر محمد عزة دروزة ان صيغة الاقتراح التي قدموها في هذا الصدد هي :

«اننا نعلم ان حكومة جلالة الملك البريطانية مرتبطة بتعهدات دولية بما يتعلق بفلسطين . فنحن نطلب من الحكومة المشار اليها ان تحدد مسؤولياتها ، وتضع لحفظاتها في ذلك بحيث لا يوضع في فلسطين تشريع ما يناقض او يخل بهذه التحفظات والمسؤوليات . ثم بعد ذلك تمكن اهالي فلسطين على اختلاف طوائفهم من وضع دستورهم بواسطة ممثلين عنهم . وينص في هذا الدستور على شكل حكومتهم واشتراكهم فيها ، وعلى تأليف برلمان يشترك اشتراكا فعليا في التشريع مثلما فعلت الاقطار الاخرى المماثلة لفلسطين كالعراق ولبنان وسوريا . ونحن نعتقد ان هذا هو الحل المعقول العادل لقضية فلسطين ، والمتفق في الوقت ذاته مع روح الانتداب» . تكشف صيغة هذا الاقتراح حرصا شديدا غريبا على عدم المساس بتعهدات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين . اليس وعد بلفور اول وخطر

هذه الالتزامات ؟ فكيف تقول المادة (٢) من المذكرة المعدلة « فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب ، المبني على تصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية ، وان يشترك الاهالي اشتراكا فعليا في سن القوانين وادارة البلاد » . ولكن من المعروف سلفا ان هذه الالتزامات تتعارض مع حقوق العرب ، فما معنى رغبتهم في الا تتعارض ؟ ان المادة (٢) من مذكرة ملز تقول : « فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعا في صك انتداب بني على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها . ولا يرغبون في التعرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية ، ما دام الاهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكا فعليا في سن القوانين ، الامر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات » . ان المادة (٢) من مذكرة ملز تجعلهم (اي فريق المفاوضين) موافقين على التزامات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين ، اما مذكرتهم المعدلة ، فهي لا ترفض هذه الالتزامات ، ولكنها ترغب فقط في الا تتعارض مع حقوق العرب . فلنسجل على جناح من الحركة الوطنية اسقاطها شعار المطالبة بإلغاء وعد بلفور والانتداب ، وقبولها بالمشاركة في ظل الانتداب .

ثانيا : الموافقة على وعد بلفور - كما نص عليه الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ رقم (١٧٠٠) . وتذكر المادة (٣) من مذكرة ملز ان المفاوضين الوطنيين طلبوا « في ان يكون في جملة ما يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفهيم السياسة البريطانية الصريح ، كما جاء بها الكتاب الابيض رقم (١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢ » . ولا يكذب محمد عزة دروزة في تعليقه على مذكرة ملز هذه المادة ، كما ان المذكرة المعدلة لا تشير الى الموضوع ابدا . وقد ورد في المادة (٤) من مذكرة ملز ، والمادة (٣) من المذكرة المعدلة ان المفاوضين طالبوا بأن يضاف نص الى الدستور « مفاده ان اهالي فلسطين لم يستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التعهدات الدولية بشأن بلادهم » . ولكن ما جدوى ذلك ؟ ان كل المعنيين في العالم يعرفون بأن شعب فلسطين ليست له اية علاقة بالالتزامات البريطانية الدولية ، وانه قاوم سياسة بريطانيا منذ البدء . وان المطالبة بتسجيل مثل هذا النص ، لا تفيد رفض وعد بلفور رفضا قاطعا ، فالذي سجل هو عدم استشارة العرب ، ولكن تسجيل عدم استشارتهم لا يعني رفض التفاهم على هذه الالتزامات .

ثالثا - ان صيغة الاشتراك في الحكم التي وافق عليها المفاوضون هزيلة جدا ، لا تتجاوز الانضواء تحت لواء الانتداب والعمل معه . تقول مذكرتهم المعدلة المادة (٤) « اما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيذي ،

فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي في الامور التنفيذية» . وتقول المادة (٥) «ان الفصل الثاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد» وقد اقترحوا ان يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس اعيان ومجلس نواب والمندوب السامي يظل محافظا على هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب حاكم وطني عام لفلسطين» . وتقول المادة (٦) : «واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس اعيان من الاهالي فقط فهم لا يعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين» واعضاء غير موظفين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد» على ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الالوية في الاعضاء المعيين» وعلى ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربعة سنوات» . وتقول المادة (٨) «وقد اقترحوا ان يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين» على انهم لا يعترضون على ان يكون للحكومة وحدها حق وضع مشروع الميزانية» ومشاريع القوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك البريطانية من المسؤوليات الدولية» اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين» . وهذه المادة لا تعترف لبريطانيا بحقها في التصرف بفلسطين وفق التزاماتها الدولية فقط بل تلزم جناحا من الحركة الوطنية بالموافقة على هذه السياسة» التي رفضها الشعب» وقاومها الوطنيون منذ بدء الاحتلال» ان هذه الوثيقة هامة وخطيرة» وهي تدل على مدى استعداد قيادات الحركة الوطنية للمساومة» انهم هنا لم يتهاودوا» كما يقول محمد عزة دروزة» بل سلّموا» .

ماذا كان رد المفوض الانجليزي على المذكرة المعدلة ؟

اجاب المستر ملز في ١١-١٢-١٩٢٦ قائلا : «وقد رفعت هذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي» فنالت لديه الاعتبار التام» وقد سر فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القناع عن ميل بين العرب لان يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة» وان يتبعوا بدلا منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية» . ويضيف : «وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات» غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع ان الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلد» . وقد اشار الرد الى ان المندوب السامي يعتبر مذكرة المستر ملز معقولة اكثر» وان كانت الحكومة لا توافق على كل ما جاء فيها» من المذكرة المعدلة التي قدمها المفاوضون» .

ما هي اهداف الانجليز من هذه الاتصالات ؟

انني اعتقد انهم هدفوا الى ما يلي :

اولا : معرفة المدى الذي يمكن ان تقف عنده قيادة الحركة الوطنية فسي



تعاونها مع الانجليز .

ثانيا : جر قيادة الحركة الوطنية الى مساومة ، تقربها من السلطة ، وتخيب امل الجماهير بها .

ثالثا : حماية المتعاونين معهم من النقمة الشعبية ، باظهار استعداد قادة الحركة الوطنية للتعاون .

ومع هذا ، وعلى الرغم من استسلام المفاوضين امام سلطة الاحتلال ، فان سلطة الاحتلال لم تتنازل قيد شعرة . فقد اصررت على ان مذكرة ملز هي المعقولة كأساس للمفاوضات ، ثم اشعرتهم بأنهم لا يمثلون البلاد . وان المندوب السامي «يجب ان يقتنع بأن الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلاد» . لقد نجح المندوب السامي ، وممثلو سلطة الاحتلال ، في جر بعض قادة الحركة الوطنية الى المساومة ، ثم كشفوهم ، ثم اخبروهم بأنهم لا يمثلون البلاد ...! فماذا كانت النتيجة ؟ طبع قادة الحركة الوطنية المذكرات المتبادلة ، وشفعوها بدعوة الى الامة لتستعيد حيويتها ، وتنسى احقادها ، ولتجتمع في مؤتمر سابع ؛ يكون الهيئة التمثيلية التي تتولى امر مفاوضة الانجليز .

كانت الصراعات قد ازدادت واحتدت بين قيادة الحركة الوطنية من جهة ، والمعارضة بقيادة راجب النشاشيبي من جهة اخرى . وكان هذا الصراع يقود الى انقسامات في اوساط الجماهير ، ويحرك حزازات طائفية واحقادا عشائرية... وكان الاحساس بضرورة انعقاد مؤتمر اكثر حدة منه في اي وقت مضى . وكان الراي العام ينظر بعين الغضب الى هذه الخلافات ، ولا يرى فيها الا الطابع الشخصي ، وان كان في اكثرية يدرك خيانة المعارضة السافرة . وحين وجّه فريق المتفاوضين مع المستر ملز نداءه الى الامة ، بدأت الاتصالات من اجل عقد المؤتمر السابع ؛ واخذ الحريصون على وحدة الجبهة الوطنية يتوسطون بين الفئتين المتناحرتين ، وكان فريق المتفاوضين مع المستر ملز من المتوسطين . وقد عقد المؤتمر في تموز سنة ١٩٢٨ ، بعد جهود كبيرة بذلت في الاتصالات والتسويات والمساومات . وقد ثارت الخلافات اول ما ثارت حول من يدعو الى المؤتمر ، ومن يدعى اليه ، وكيف تكون الدعوة ... ولما لم يكن ممكنا الوصول الى اتفاق دعيت كل الفئات : الوطنيون واعدائهم ، المخلصون والخونة ، مقاومو بيع الاراضي والسماسة ... الخ . وانطلق دعاة التعاون مع الانجليز في العمل لتنفيذ مخططاتهم ، وكادوا ينجحون لولا ان بعض الوطنيين لاحظوا ما يدبر ، فطالبوا بأن يقرر المؤتمر تأييد قرارات المؤتمرات السابقة . وهكذا فشلت محاولة اقرار قيام نوع من الحكم الوطني في ظل الانتداب والتزاماته . ولكن المؤتمر الذي ولد بعد مخاض عسير لم يستطع الا ان يكون ميتا . ذلك ان التناقضات التي كانت تحكمه ، حالت دون انتخاب لجنة تنفيذية فعالة . ولما كانت كل فئة تسعى لان تتمثل في اللجنة التنفيذية ، فقد روي ان يكون عدد أعضاء اللجنة التنفيذية كبيرا ، على ان يكون من كل قضاء اثنان احدهما يمثل قيادة الحركة الوطنية ،

والآخر يمثل خصومها ، على ان يضاف الى هؤلاء عدد من ممثلي المسيحيين .  
جمل هذا اعضاء اللجنة التنفيذية ثمانية واربعين من مختلف الاشكال والالوان :  
وطنيون ، عملاء ، سماسرة ، انتهازيون ، وانتخب ثلاثة لامانة السر احدهم  
«مجلسي» ، والآخر مسيحي . وهكذا اصبحت اللجنة التنفيذية وامانة سرها  
ميدان صراع ، تبرز فيه كل التناقضات الخاصة بالزعامات والوجهات . لقد  
انتصرت المعارضة في هذا المؤتمر ، لانها ادخلت اليه كل اعداء الحركة الوطنية ،  
ولانها ضمنت عددا من المقاعد في اللجنة التنفيذية ، مساويا لمقاعد قيادة الحركة  
الوطنية ، ولا يتناسب مع القوة الشعبية التي يتمتع بها دعاء التعاون مع الانجليز  
والعملاء والسماسرة . حكم هذا على اللجنة التنفيذية واجهزتها بالشلل ، وهذا  
ما كان يريد الانجليز والصهيونيون والسماسرة والعملاء .

ان ما حدث كان تعبيرا حادا وعنيفا ، لا عن خيانة بعض فئات من طبقة  
الافندية شبه الاقطاعيين شبه البرجوازيين ، بل عن فشل طبقة كاملة وعس  
عجزها وانهارها . ولكن عدة عوامل حجت هذا الانهيار ، اهمها نفوذ هذه الطبقة  
المادي والمعنوي ، وسيطرتها على جماهير الفلاحين والعمال ، وضعف الوعي  
الطبيقي عند الفلاحين والعمال ، واتجاه انظارهم نحو الانتداب والغزو الصهيوني .  
وكان السقوط الفعلي لهذه الطبقة مستحيلا ، في وقت كانت قيسته تزداد ثروة  
ونفوذ ، على الرغم من افلاسها السياسي ؛ وكانت التنظيمات العمالية والفلاحية  
الواعية غائبة عن المسرح .

كانت الجماهير ساخطة نائمة على تناقض القيادة السياسية وتهافتها . ولم  
تكن سياسة المساومة والمهادنة لترضيها . ولكن الجماهير غير المنظمة ، التي كانت  
ما تزال تعتبر اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع قيادتها ، لم تكن تعرف ماذا تفعل  
بالضبط ، وان كان واضحا لديها ان المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني ، وللحركة  
الصهيونية هي الوسيلة الوحيدة الناجمة .

ولقد كان صيف آب من سنة ١٩٢٩ منذرا بالخطر . ذلك ان الصهيونيين كانوا  
يطمعون بالاستيلاء على حائط المبكى ، فاثاروا حقوقهم التاريخية فيه ، محطيا  
ودوليا ، وحاولوا شراء املاك الوقف المجاورة له بأثمان مفرية . وفي سنة ١٩٢٨ :  
قاموا باحتفالات غير عادية هناك ، فاجتمعوا من كل انحاء فلسطين ، ونفخوا في  
الصور . قادت هذه الحادثة العرب الى التنبه والحذر . فانشأوا «جمعية حراسة  
المسجد الأقصى» ، بمبادرة رئيس المجلس الاسلامي الاعلى الحاج امين الحسيني ،  
الذي استغل الحادثة لتحريك الرأي العام ، واثارة روح النقمة والاحتجاج

---

✽ - لا بد من ايضاح ما تعنيه كلمتا مجلسي ومعارض ، لانها غير مفهومين الآن . تعني  
«مجلسي» مؤيد لرئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، ومعارض : معارض لها . ولقد كانت رئاسة  
المجلس الاسلامي الاعلى موضوع صراع بين الحركة الوطنية « بزعامة المفتي والخارجيين عليها بزعامة  
راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي .

والتهيو للدفاع عن المقدسات . وقد انتشرت هذه الجمعية في جميع أنحاء فلسطين ، وعقدت مؤتمرا واسعا ضم الكثير من رجال فلسطين ، وحضره عدد من خارجها . حل صيف ١٩٢٩ ، واليهود ينتظرون مناسبة عيد الغفران للقيام باحتفالات اكبر من احتفالات السنة السابقة . وصدف ان عقدت الصهيونية العالمية مؤتمرها في زوريخ في هذه الاثناء ، فثار خطباء المؤتمر قضية فلسطين وحائط المبكى ، اثارة اشعلت نيران الحقد عند العرب ، وحركت عواطف اليهود . فلما كان عيد الغفران في منتصف آب ، بدأ الصهيونيون استفزازهم بمظاهرة كبيرة . وكان الرد العربي مظاهرة اكبر في الاسبوع التالي . وفي الثالث والعشرين من الشهر عينه بدأت الاشتباكات بين العرب والصهيونيين \* . لقد انفجرت الجماهير العربية في المدن خاصة . فاندفعت في القدس اولا ثم في يافا والخليل وصفد تسوي حساباتها مع الصهيونيين . لم تكن تنتظر اوامر قيادة ، او تخطط لعمل جذري وحاسم ، ومع هذا فقد اعطت للصهيونيين درسا قاسيا لن ينسوه .

كان هذا الانفجار الشعبي اوسع واخطر من الانفجارين الاولين : انفجار القدس وانفجار يافا المذكورين سابقا . وقد دل ، لا على رفض الجماهير الشعبية لسياسة الاحتلال والحركة الصهيونية فحسب ، بل على رفضها سياسة المؤتمرات والاجتماعات والاحتجاجات التي انتهجتها اللجنة التنفيذية واحتقارها لها . وكان ممكنا وسهلا ان يتحول هذا الانفجار الشعبي الى ثورة عارمة ، لسوء وجدت القيادة التي تستطيع توجيه الانفجار وتعميمه في فلسطين من اقصاها الى اقصاها . وتحديد اهداف واضحة له : الاتجاه نحو بيت دعر لا مثيل له في اوساط المهاجرين الصهيونيين عن طريق الهجمات الملاحقة ، كما حدث في الخليل ، واعلان بدء الكفاح ضد الاحتلال حتى النصر . ولكن اللجنة التنفيذية ، بوضعها حينذاك ، وبما فيها من عملاء وسماسرة ، وبالعقيلة المساومة المهادنة المتخلفة الذاتية التي تتحكم بها ، لم تكن في مستوى الاحداث . ولذلك فقد تبعثر الانفجار . ولم تقدم اللجنة التنفيذية الا الاحتجاج . لقد حكمت هذه الحادثة على اللجنة التنفيذية بالاعدام ، واقنعت الجماهير بضرورة البحث عن طريق اخرى ...

---

\* - طربين ، احمد : المرجع السابق ، ص (٢٠٦ - ٢٠٩) .

## الفصل الثالث

### مرحلة الاضراب الكبير والثورة الكبرى

( ١٩٢٠ - ١٩٢٩ )

تبدأ هذه المرحلة ، والقيادة التقليدية للحركة الوطنية اشد ما تكون تنازعا وتناحرا ، واستعدادا للمساومة . وقد عبر هذا عن نفسه من خلال وقائع ثلاث :  
اولا : زار سانت جون فيليب في اواخر شهر تشرين الاول من سنة ١٩٢٩ فلسطين ، مدعيا بأنه من حزب العمال البريطاني الحاكم ، وان بعض المسؤولين في الحزب ، طلبوا منه ان يزور فلسطين خلال سفره الى الحجاز ، ليساعد على حل المشكلة . وهو يرى ان يتفق على خطوط عامة ، تقدم الى الوزارة البريطانية ، وتبدل الجهود اللازمة لاقرارها . وقد استجاب له بعض قادة الحركة الوطنية ، فاجتمعوا به مرارا في بيت احمد حلمي \* وكان من بين الذين اجتمعوا به الحاج امين الحسيني . قدم فيليب مسودة مشروع ، فنوقشت ، واجريت تبديلات فيها ، لا تغير من روحها شيئا . يطالب المشروع المعدل بقيام جمهورية دستورية ديمقراطية في فلسطين ، ولكن بشروط . من هذه الشروط ان تكون «الهجرة الى فلسطين حرة ، وخصوصا للعرب واليهود ، مع اعتبار مصالح البلاد وطاقاتها الاقتصادية» كما جاء في المادة (٢) . ومنها ان يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام في البلاد ، الى ان تفدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء ، وتكون القوات المسلحة في البلاد تحت امرته مباشرة ، على

ان يكون لحكومة فلسطين حق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية ، مؤلفة من عرب ويهود بحسب نسبتهم» كما جاء في المادة السادسة . وتعطى المادة السابعة «المندوب السامي بالنيابة عن عصبة الامم حق الرفض (الفيتو) بشأن اي قانون او قرار يصدر من المجلس التنفيذي ، او مجلس الوزراء ، ولا يكون متفقا مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، او يكون مجحفا بحقوق الاقليات والاجانب ، او منافيا لمصلحة البلاد وامنها وازدهارها . على ان يكون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الامم للفصل فيه» (١) .

المشروع - كما هو واضح - يعلق بندا اساسيا من بنود الميثاق الوطني . وهو الرفض القاطع للهجرة الصهيونية ، ويضع صيغة مطاطة مكانه : وهسي «الهجرة حرة مع اعتبار مصالح البلاد وطاقنها الاقتصادية» ؛ كما ان المشروع يقر بسيادة بريطانيا في فلسطين «الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء الخ» ، ويمترف «بالالتزامات الدولية الموكول لبريطانيا رعايتها» اي وعد بلفور ، وانشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين . ومع كل هذه التنازلات ، فان الحكومة البريطانية لم تظهر اي تجاوب . ويبدو ان المشروع كان مجرد محاولة «جس نبض» ، بعد الانفجار الشعبي الكبير .

ثانيا : وكانت اللجنة التنفيذية ، في اوائل هذه المرحلة ، قد وصلت مرحلة النزاع الاخير . ويبدو ذلك جليا في النزاع الذي نشأ بين اعضائها ، عندما قرروا ارسال وفد الى لندن ، بعد نشر تقرير لجنة شو البرلمانية (٢) ؛ للاستفادة من مفعول التقرير . الذي اعتبر لمصلحة العرب ، ولمواصلة رعاية القضية . ولكن تأليف وفد لم يكن سهلا في هذا الوقت بالذات الذي بلغ فيه التناحر اشده بين اعضاء اللجنة التنفيذية . كان الخلاف طبعا حول رئاسة الوفد والاشتراك فيه . ويبدو ان المعارضة كانت تريد ان تعطل مشروع سفر الوفد ، الا اذا حققت انتصارا جديدا ، كالذي حققته في المؤتمر السابع ■ ولهذا ، وسعي وراء مكاسب معينة . أعلن يعقوب فراج نائب رئيس اللجنة التنفيذية ، وممثل المعارضة ، ومفتم مفتم من اعضاء امانة سر اللجنة ، ومن المعارضة ايضا ، الاستقالة من منصبيهما . ورد رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني على ذلك بأن تنازل عن رئاسة الوفد . احدثت هذه الخلافات ضجة في البلاد ، وبدأت بعض الفئات في شمال فلسطين تجري اتصالات لانتخاب وفد يذهب الى لندن . وهنا جرى الاتفاق بسرعة على تأليف وفد من موسى كاظم الحسيني رئيسا ، والحاج امين الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني والفرد روك اعضاء . لقد انتصرت قيادة الحركة الوطنية على المعارضة ■ وسافر الوفد ، بعد ان اتفق الجميع على ان يقوم نائب الرئيس ، وهو من المعارضة ، برئاسة اللجنة خلال سفر الوفد . وكان على الرئيس الجديد ان يقنع دعاة انتخاب الوفد الآخر بالعدول عن خطتهم . وقد نجح (٣) . ولكن ما حدث كان باعثا على مزيد من التذمر والنقمة ، ودافعا الى مزيد من الرفض والتأمل .

وصل الوفد لـندن، فقدم مذكرة الى الحكومة البريطانية بمطالبه، ولكن الحكومة التي تعرف جيدا اوضاع اللجنة التنفيذية، لم تجب الوفد مباشرة، بل اكتفى رئيس الوزراء ماك دونالد بان اثار في حديث له في مجلس العموم، بان بريطانيا لن تتخلى عن التزاماتها في فلسطين، وانها لذلك ستظل هناك. وهنا استثير الوفد، فاصدر بيانا اشار فيه الى تقرير لجنة شوم، وتقارير اللجان السابقة التي تثبت ما لحق بالعرب من اضرار، نتيجة لسياسة بريطانيا في فلسطين، وجاء فيه: «ان الاستمرار في هضم حقوق العرب اكراما للسياسة الصهيونية، يؤدي الى ابادتنا وافنائنا واجلائنا عن بلادنا. وان المسألة عندنا هي مسألة حياة او موت، وان الشعب العربي سيكافح هذه السياسة، وان كل عربي يؤثر الموت دفاعا عن حقوقه الطبيعية وكيانه. وان من واجبه ان يخطر اهل البلاد العربية والاسلامية بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة. واخوانهم الساكنين فيها (١)». وقد ردت الوزارة ببيان يثبت فيه انها اوضحت للوفد عدم امكان اجراء تغييرات دستورية شاملة في فلسطين. لان ذلك يحول دون حكومة بريطانيا وتحقيق التزاماتها التي تحملتها بموجب صك الانتداب.

لم تكن هذه التجربة الاولى مع الاستعمار البريطاني، ومع هذا، هل اقتنعت قيادة النضال في فلسطين بعدم جدوى المفاوضة والمساومة... لا ابدا.. وهذا ما ستراه في الصفحات المقبلة.

ثالثا: واجهت اللجنة التنفيذية، بعد مرور عام على ثورة البراق، مشكلة جديدة. فقد كانت البلاد عازمة على تكريم شهدائها. وكان اعدام ثلاثة مسن المتهمين بحوادث ١٩٢٩ تحديا لشعور الجماهير، وعاملا على ازدياد نفوذتها وسخطها. وكان واضحا ان البلاد تغلي، وان الاحتفالات بذكرى الشهداء، تهدد بانفجار لا يعرف مداه. خشي الانجليز ان يحدث ما لا تحمد عقباه، فأمروا لعملائهم ان يعملوا على احباط المحاولات الجارية، من اجل اجراء احتفالات شعبية واسعة. واخذ العملاء، وعلى رأسهم المعارضة في اللجنة التنفيذية، في تحدي الرأي العام بالسخرية من الشهداء، ونعتهم بالصعاليك الذين لا يستحقون ان يحتفل بهم. وقد زاد هذا من حماسة الرأي العام. فخاف الانجليز، وطلبوا من اللجنة التنفيذية، ان تطلب من الشعب، عدم الاحتفال بذكرى شهدائه. ولم تخيب اللجنة التنفيذية امل الانجليز هذه المرة ايضا، فاجتمعت في الخامس والعشرين من تموز سنة ١٩٣٠، واصدرت بيانا، طلبت فيه من الشعب ان يلغى الاحتفالات، ويكتفي بالابتهالات الدينية.

وهكذا، فبدلا من ان تحرك اللجنة التنفيذية الجماهير، ضد السلطة المحتلة الفاشية، طلبت من الجماهير ان تستبدل الاحتفالات الشعبية بالابتهالات الدينية، وان تستعيز عن المقاومة بالدعوات (٢).

واصدرت الحكومة البريطانية كتابها الابيض في تشرين الاول (نوفمبر) سنة ١٩٣٠، فردت اللجنة التنفيذية عليه ببيان شامل، طرح مشاكل الهجرة والاراضي

والانتداب ■ وقد طالب البيان بتأسيس «حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي» .  
نما «الدولة - النموذج» التي قدمتها اللجنة التنفيذية مثلاً لبريطانيا فهي امانة  
شرق الاردن ، مثل على استتباب الامن فيها ، وعلى ادارة البلاد بواسطة اهلها .  
تقول المذكرة : «واللجنة تعتقد ان الحالة في فلسطين لن تتحسن من الوجهتين  
الاقتصادية وتوطيد النظام ، ما دامت الحكومة الانجليزية لا تعدل عن سياستها  
الحاضرة ، ولا توافق على ادارة فلسطين بواسطة اهلها . ذلك لان نتيجة الاختيار  
ليس في فلسطين فقط ، ولكن في جميع العالم ، اثبتت ان البلاد لا ترقى ويستتب  
الامن فيها الا بواسطة اهلها . فشرق الاردن مثلاً ما كانت لتحصل على الامن الذي  
تشاهدها تتمتع في نعيمه اليوم ، او لم يسلم امر ادارتها الى اهلها العرب» .  
ومن المعروف ان شرق الاردن في هذا الوقت . كانت تابعة تبعية كاملة للانجليزية  
في الادارة والسياسة والجيش والمالية الخ . ان ما تطالب به اللجنة التنفيذية هو  
المشاركة في الحكم فقط ، كما هي الحال في شرق الاردن ، وهو ما طالبت بسبه  
بشكل اوضح في مناسبات سابقة اشرنا اليها . وقد وردت في المذكرة فقرة جاء  
فيها : «... ان هذه البلاد لن يقيض لها ان تعيش بسعادة ، ما دامت تحكم  
بواسطة ادارة انجليزية صرفة» . وهذا يعني - اذا ما اخذنا القرائن الاخرى بعين  
الاعتبار - ان الاشتراك في الحكم - بالنسبة للجنة التنفيذية - كاف لجعل  
البلاد تعيش في سعادة .

ومما يثير الانتباه ، ان اللجنة التنفيذية التي سميت مباشرة ، مرارا وتكرارا  
من الحكومة الانجليزية ، ان الاخيرة عازمة على تنفيذ التزاماتها الدولية فسي  
فلسطين ، تحاول في هذه المذكرة ان تبريء الحكومة البريطانية من جرائمها ،  
لتلصق هذه الجرائم بالموظفين الصهيونيين . تقول المذكرة : «ان اللجنة لا تنسب  
هذا الظلم الفادح الذي ابتلي به العرب ، الى سياسة الحكومة الانجليزية بصورة  
مباشرة . ولكنها لا تقدر من وجهة اخرى الا تعتبرها مسؤولة عن كل ما اصاب  
البلاد من بلاء في هذا الشأن ، فانها هي التي اناطت مراقبة الاراضي في فلسطين  
بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الاراضي ويسيرونها حسب رغائب  
الصهيونيين» (٦) . ان الحكومة هنا مسؤولة ولكن بشكل غير مباشر ، انها لم  
تخطط لانشاء الوطن القومي ، ولم تقم ادارتها في فلسطين لتكون قادرة على  
تنفيذ ما التزمت به في عصبة الامم . كل ما حدث هو انها عينت صهيونيين صدفة  
في دوائر الاراضي . هذا ما تقوله المذكرة . وواضح ما في هذا الكلام من  
تحريف وتضليل . وخدمة للاستعمار البريطاني . ولكن اللجنة التنفيذية التي  
اتخذت من التعاون مع الانجليز ، والاشتراك في الحكم استراتيجية ، ومسئول  
المساومة والمهادنة تكتيكا . كانت لا تتورع عن اتخاذ مثل هذا الموقف ، واعلانه  
مكتوباً على الجماهير .

وعلى الرغم من كل ما سبق ، فان المذكرة طالبت مؤكدة ملححة «على ان يقرر  
حالا مبدأ منع انتقال الاراضي من العرب لغيرهم» ■ وهو الشعار الذي رفعه

ميشاق المؤتمر الاول ، ولكنه كثيرا ما اختفى خلال المساومات مع الانجليز على الاشتراك في الحكم .

ثارت ثائرة الحركة الصهيونية على الكتاب الابيض ، فاستقال وايزمن رئيس الوكالة اليهودية ، وبدأت عملية الاحتجاجات تنهال على الحكومة البريطانية ، ولجنة الانتداب بعصبة الامم . وقامت المظاهرات في مختلف مدن اوروسيا وأمريكا في يوم واحد . ولم تلبث الحكومة البريطانية ان اصدرت تفسيرا للكتاب الابيض، سمّاه العرب «الكتاب الاسود» ،لانه اكد للحركة الصهيونية التزام الحكومة البريطانية بأهدافها . واستغل الصهونيون تراجع الحكومة البريطانية فعملوا على ما يلي :

اولا : زيادة الهجرة وشراء الاراضي .

ثانيا : انشاء «حاميات» صهيونية لمنع العمال العرب من العمل في المؤسسات والمزارع والبيارات الصهيونية ، ولاجبار اصحاب المؤسسات اليهودية على عدم تشغيل العمال العرب . وكان اصحاب المؤسسات والمزارع والبيارات هؤلاء يفضلون تشغيل العمال العرب لرخص اجورهم . ولكن زيادة الهجرة، زادت من عدد العمال الصهيونيين العاطلين ، واضطرت الحركة الصهيونية لاتخاذ مثل هذا الاجراء .

ثالثا : انشاء حرس المستعمرات . فقد اوصت لجنة شو بضرورة اتاحة الفرصة للمستعمرات للدفاع عن نفسها . وكانت هذه التوصية نتيجة لتدمير الصهونيين امام اللجنة المذكورة من عدم حماية حكومة الانتداب لهم . وما ان صدر الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ، الذي اشار الى مشروع للدفاع عن المستعمرات ، حتى قدمت الادارة البريطانية في فلسطين بنادق واعتدة الى الصهونيين للدفاع عن انفسهم ، وتبرعت لهم بمدرسين .

انار هذا كله العرب ، ولكن اللجنة التنفيذية التي كانت تستيقظ فسي المناسبات ، فتصدر البيانات وتطير البرقيات ، كانت الان اضعف من ان تفعل شيئا . وكان عجزها واضحا ، وتهافتها معروفا ، حتى ان كثيرا من الذين آمنوا ان يثوب «الزعماء» الى رشدهم ، اصبحوا الان غير قادرين على الانتظار امام التحديات الصهيونية . وجرت محاولات للانقاذ كان اهمها :

اولا : نشوء حلقات كفاح سرية ، سوف تبرز اهميتها فيما بعد .

ثانيا : انعقاد المؤتمر الاسلامي ، والدعوة للمؤتمر العربي .

ثالثا : نشوء حزب الاستقلال .

كانت المحاولة الاولى ، تعبيرا عن نقمة جماهير الفلاحين والعمال وعلى تهافت القيادات واستهتارها . وكان أخطر تنظيم لها ، هو الذي نشأ في اوساط «الفلاحين - العمال» في مدينة حيفا . وهذا التنظيم هو الذي بدأ ثورة عام ١٩٣٦ كما سنرى . كانت هذه هي محاولة التصحيح الحقيقية . وقد نظمتهما اوسع الطبقات واكثرها تعرضا للظلم والاضطهاد والتشريد والاستغلال . هذه



طبقة الكبيرة الواسعة ، لم تتعرض لاضطهاد السلطة ، التي فرضت عليها أعلى ضريبة مباشرة في البلاد العربية آنذاك ، وفرضت عليها التخلف والتشريد ، ولا تعرضت لاستغلال التجار وكبار الملاكين العرب واليهود فقيسط ، بل تعرضت لحرمان من مصدر رزقها الاول : وهو الارض ، والمنافسة على العمل من تاجرين ، جعلتها طبقة ثانية تعاني البطالة ، وتحس بالفن ازاء العامسـل الصهيوني المنظم ، والذي يتقاضى اجرا مضاعفا ، ويعيش حياة افضل ، ويملك خبرة في الغالب . وقد أوضحنا هذا كله في الخلفية الاقتصادية والاجتماعية . بعد اخذت طبقة الثورة تهيب نفسها للثورة المسلحة منذ الان .

اما المحاولتان الثانية والثالثة، فقد كانتا ضمن الطبقة الاخرى ، الطبقة شبه القطاعية - شبه البرجوازية . شعرت هذه الطبقة ان لجننتها التنفيذية اصبحت غير قادرة على ان تحقق لها اهدافها ، في تأكيد سيادتها ، والوثوب على السلطة . ولذا اخذت بعض العناصر الطامحة ، او العناصر الاكثر وعيا ، والاكثر حيوية ، في البحث عن وسيلة للخروج من المأزق . وكان الحاج امين مفتي فلسطين، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى ، واحد قادة الحركة الوطنية البارزين ، رجلا عموحا ذكيا ، ويملك نفوذا واسعا بين الجماهير . وكان قد ساهم من قبل في نشاطات الحركة العربية ، حتى انه سنة ١٩٢٤ ، في العاشر من الشهر الثالث، استصدر فتوى من رجال الدين في فلسطين ، بمبايعة الشريف حسين ، خليفة على المسلمين (٧) . وقد ساعدته وظيفته ، مفتيا لفلسطين ، ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى فيها ، على ان يكون واسع الصلات برجال الدين والسياسة والفكر في العالم الاسلامي . وصادف ان وجد في القدس عبد العزيز الثعالبي ، بعد احداث البراق السالفة الذكر ، فتباحث الحاج امين معه في المخاطر التي تتعرض لها فلسطين ، واتفقا على ان يعقد مؤتمر اسلامي عام في القدس للدفاع عن قضية فلسطين ، «على اعتبار انها قضية اسلامية» . وبعد ان وجد الحاج امين رحيبا بالفكرة من بعض المعنيين ، الف لجنة تحضيرية ، وحدد موعدا للمؤتمر في الاول من كانون الاول سنة ١٩٣١ . وقد استجاب للدعوة عدد كبير من رجال سياسة والدين الكبار في الوطن العربي والعالم الاسلامي ، وتكون مكتب المؤتمر من الحاج امين الحسيني رئيسا ، ومحمد علي علوبة والدكتور الشاعر فبال وضياء الدين الطباطبائي ومحمد زبارة وكلاء . واختير للسكرتارية محمد غرة دروزة وابراهيم الواعظ ورؤوف السيلاني ، وأحمد حلمي عبد الباقي امينا منيا ، وشكري القوتلي ورياض الصلح مراقبين . وكان من بين الحضور محمد رشيد رضا والمجتهد الاكبر كاشف الفطاء وسعد الله الجابري، وسعيد ثابت ، ووفد من مسلمي اليوشناق فيه وزير، والمفتي سسي الاكبر، وممثلون لمسلمي جاوه وبركستان الخ .. ولكن المؤتمر واجه منذ البدء عقبات اهمها :

اولا : مقاومة السلطات البريطانية ، والحركة الصهيونية للمؤتمر . فقد كان به الانجليز، والحركة الصهيونية، الا يتيقظ الراي العام الاسلامي ويتحد ، لان في

ذلك خطرا على مصالح بريطانيا في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا . اما الحركة الصهيونية ، فقد كانت ترى في مثل هذا المؤتمر تأليا للعرب على الصهيونيين ، وتسعياراً لنار المقاومة والكفاح ضد الحركة الصهيونية . ولهذا فقد كانت الدسائس كثيرة ضد المؤتمر ؛ حتى ان السلطات البريطانية ابعدت عبد الرحمن عزام من فلسطين ، بعد ان القى خطابا ضد السياسة الإيطالية الاجرامية في ليبيا . ولم يكن هذا العمل استجابة لطلب السفارة الإيطالية . او اكراما للايطاليين الذين احتجت سفارتهم فقط ، بل كان تعبيرا عن الموقف البريطاني من المؤتمر ، وتهديدا للمؤتمرين ، حتى لا « يتطرفوا » عند بحث مسألة الاستعمار التي أجلت الى نهاية المؤتمر .

ثانيا : خاف بعض رجال السياسة والدين ، أن يكون للمؤتمر علاقة بموضوع الخلافة ، الذي كان مطروحا منذ خلع آخر سلطان عثماني سنة ١٩٢٤ . وقد عقد مؤتمر في القاهرة ، بعد ان بويع الملك حسين بالخلافة ، من جهات دينية ورسمية . ولكن المؤتمر لم ينته الى شيء . وبعد ان فشل المؤتمر ظل فؤاد ملك مصر ظامعا باللقب . وكان هذا من اسباب تخوف بعض رجال السياسة والدين . لاسيما في مصر . الا ان الحاج امين أجرى الاتصالات اللازمة التي بددت مثل هذه التخوفات .

ثالثا : وكان « المعارضون » في فلسطين ، وهم المتعاونون مع الانجليز والصهيونية ضد الحركة الوطنية . اعداء عائلتين لعائلة الحسيني ، وخصوصا شخصيين للحاج امين . وكانت هذه الخصومة التي امتزجت فيها العواميسل الوطنية بالعوامل الشخصية عنيفة وحادة وحمقاء . ومما لا شك فيه ان « المعارضين » نفسوا على الحاج امين زعامته ، وراوا في المؤتمر الاسلامي وسيلة لزيادة نفوذه محليا ، ولتكوين زعامة اسلامية له . وهذا ما خافوه وقاوموه منذ البدء . ولذلك فقد عملوا كل ما يمكن عمله لاجباط المؤتمر . ومما فعلوه انهم اجروا اتصالات مع بعض رجال السياسة والدين خارج فلسطين ، لاقتناعهم بعدم الحضور ، على اساس ان هدف المؤتمر خدمة مصالح الحاج امين الشخصية والحزبية . ثم شنوا حملة صحفية حادة ، على الحاج امين . والمجلس الاسلامي الاعلى . وكانت جريدة « صوت الشرق » لصاحبها الياس شحادة ، تتولى امر هذه الحملة . ولم يقنع المعارضون بالرسائل التي كتبوها الى الخارج ؛ فأجروا اتصالات مع الوفود التي حضرت المؤتمر لتحقيق اهدافهم . الا ان أهم ما فعلوه هو انهم عقدوا مؤتمرا آخر خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي ، في فندق الملك داود ، أسموه مؤتمر الامة الاسلامية ، حضره جمع من اعداء الحركة الوطنية والحاج امين الحسيني في فلسطين ، ولم يحضره احد من الخارج .

وكانت لجنة المؤتمر التحضيرية ، قد حاولت ان تضيف هؤلاء ، فدعيتهم للاشتراك في اللجنة التحضيرية ، ولكنهم رفضوا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد دعي عدد من أبرز المعارضين لحضور المؤتمر ، الا ان المدعويين لم يحضروا . وعمل

بعض أعضاء الوفود المشتركة في المؤتمر، على انتهاء الشقاق فلم يستطيعوا . لقد كانت المعارضة . لا ترضى عن تخريب المؤتمر بديلا .

وعلى الرغم من كل ذلك نجح المؤتمر . وقد اتخذ عددا من القرارات ونجزها فيما يلي :

١ - وضع دستور للمؤتمر يجعل المؤتمر ، منظمة دائمة تجتمع دوريا ، وتوجد لها مؤسسات تابعة في جميع أنحاء العالم الإسلامي ، ويحدد لها أهدافا سامية . تابعة من عظمة الاسلام وتاريخه .

٢ - انشاء جامعة اسلامية كبرى في القدس ، تسمى «جامعة المسجد الأقصى» . وتاليف دائرة معارف اسلامية .

٣ - الدفاع عن فلسطين لاهميتها بالنسبة للعالم الاسلامي . وشجب السياسة البريطانية الصهيونية فيها ، وعلان قدسية البراق .

٤ - تشكيل شركة اسلامية لانقاذ اراضي فلسطين .

٥ - تسليم شركة سكة حديد الحجاز الى هيئة اسلامية ، لانها ملك للمسلمين .

٦ - «استنكار السياسة الاستعمارية الروسية في بلاد تركستان والتتر والطيانية في ليبيا ، والفرنسية في سورية ولبنان والمغرب العربي ، والانجليزية في مصر والسودان وجزيرة العرب» (٨) .

وخلال انعقاد المؤتمر الاسلامي . التقى عدد من رواد الحركات العربية الاولى - ولاسيما حزب العربية الفتاة ، والاستقلال ، ورجال الحكم العربي في الشام . وتباحث هؤلاء في اوضاع الامة العربية ، وما آلت اليه من استعمار وتجزئة . وقد لفت نظرهم انشغال كل قطر بمشاكله ، وانهمالك كل سياسي ، حتى قادة الحركات العربية الاولى ، بمشاكل القطر الذي ينتمي اليه ، فقرروا ان يعقدوا مؤتمرا عربيا ، يعيد للحركة العربية شبابها وحيويتها ، ويحقق وحدة الكفاح بعد تمزق .. وقد حدد موعد للاجتماع في اواسط كانون الاول سنة ١٩٣١ ، التقى فيه حوالي خمسين سياسيا من اقطار عربية مختلفة ، ذكرنا اسماء بعضهم عند الحديث عن المؤتمر الاسلامي . تم في هذا الاجتماع الاتفاق على وضع ميثاق قومي ، والدعوة الى مؤتمر قومي ، واتشاء لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر . ولقد وضع الميثاق ، فوقعه الذين حضروا الاجتماع ، ومنهم محمد رشيد رضا ، وعلي ناصر الدين ، ومحمد العفيفي ، ورياض الصلح ، وشكري القوتلي ، وعوني عبد الهادي ، وسعيد ثابت . يتحدث هذا البيان عن كفاح العرب من اجل الاستقلال والوحدة ، وكيف خدعهم «الحلفاء» ، وآامروا عليهم ، وعلى وحدة بلادهم . ثم يذكر كيف شغلت التجزئة كل «قطر» بمشاكله . وهذا ما دعا فريقا من رجالات العرب الذين حضروا المؤتمر الاسلامي الى عقد اجتماع في ١٣ كانون الاول ١٩٣١ «بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء النزلات الاستعمارية التي

نزلت ببلادهم ، والقضايا الاقليمية التي غمرها بها المستعمرون ، واقرؤا المواد الآتية ميثاقا مقدسا يكون للعرب هدفا ، ولجهودهم مقصدا وغاية في مختلف اقطارهم . فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ، ويجرون على سننه ، حتى يأذن الله بادراك المحجة والاماني كاملة محققة» (٩) . والميثاق هو:

١ - ان البلاد العربية وحدة ، وان الامة العربية لا تعترف بالتجزئة .

٢ - الاتجاه في كل الاقطار العربية الى الاستقلال التام والوحدة .

٣ - رفض الامة العربية الاستعمار بجميع اشكاله .

انتخب الاجتماع لجنة تحضيرية من عوني عبد الهادي بوصبحي الخضراء وعجاج نويهض ومحمد عزة دروزة (من فلسطين) وخير الدين الزركلي، وأسعد داغر . وكان اول ما قامت به اللجنة التحضيرية انصالها برجال السياسة والفكر في البلاد العربية لمعرفة آرائهم في الموضوع . وبعد دراسة المقترحات ، استقر الرأي ان يعقد المؤتمر في بغداد . اما اسباب انعقاده في بغداد ، فهي :

اولا : ارتباط اكثر الذين دعوا للمؤتمر بفصل ، خلال الثورة العربية الكبرى والحكم الفيصل .

ثانيا : ترحيب فيصل بعقد المؤتمر في بغداد .

ثالثا : المكانة التي احتلها العراق في الوطن العربي ، بعد دخول عصبة الامم . وحين قدم فيصل الى عمان ، زاره وفد يمثل اللجنة التحضيرية ، وتباحث معه في الامر ، فرحب وايد ، ووعد ان تتاح للمؤتمر الحرية التامة . اثار عقد المؤتمر في بغداد حفيظة السعوديين ، منافسي الهاشميين وخصومهم ، فابدوا تحفظاتهم ازاء المؤتمر . وكان على اللجنة التحضيرية ان ترسل الى السعودية من يقنع عاهلها بأن المؤتمر ان يسير في مخططات الهاشميين ، وانه يستهدف العمل للقضية العربية ، لا لاشخاص معينين . وقد اختير الشيخ كامل القصاب لهذه المهمة ، فنجح فيها . وحين عاد اجتمعت اللجنة التحضيرية في حيفا ، ووضعت اسس الدعوة للمؤتمر ، وحددت تاريخه في ربيع سنة ١٩٣٣ . وما كادت الاتصالات تبدأ ، حتى ابلغ ياسين الهاشمي اللجنة التحضيرية بانسحابه . وكان الدافع وراء هذا الانسحاب اتصال المندوب السامي البريطاني بالملك فيصل ، وابلague خشية بريطانيا من ان يزج المؤتمر العراقي في مشاكل لا قبل له بها ، وهو حديث عهد بالاستقلال . ولقد كانت وفاة فيصل ، وعدم وجود من يتبنى المؤتمر بعده سببا في عدم انعقاده ...

فشل المؤتمر العربي - قبل انعقاده - اما المؤتمر الاسلامي ، فقد ارسل وفدا الى الخارج لجمع النقود اللازمة لبناء جامعة المسجد الاقصى . الا ان الوفد لم يلقَ الترحيب اللازم عند امراء المسلمين وحكامهم الموالين للانجليز . وقد ظل كل ما قرره المؤتمر حبرا على ورق .

لم تكن المظاهرة الاسلامية الكبرى ، والمظاهرة القومية الكبرى ، على اهميتهما وضرورتهما ، لتغيرا من واقع فلسطين شيئا . فقد اخذت الاحوال تسوء شيئا

فشيئا ، وكان هناك عاملان يزيدان من تدهور أوضاع العرب في فلسطين، هما :  
أولا : كانت سيطرة المعتدلين والعملاء والسماصرة على اللجنة التنفيذية ،  
تجعلها بعيدة عن حركة الجماهير ، وتقودها الى سياسة التعاون مع السلطة  
الاستعمارية والحركة الصهيونية . ومع هذا فقد كان النزاع داخل اللجنة ، الذي  
تحدثنا عنه مرارا ، يجعلها مشلولة وعاجزة عن اتخاذ اي قرار ، او الاتفاق على  
تحقيق اي مشروع .

ثانيا : ان المندوب السامي واكثوب، اتبع سياسة التقرب من العرب ، وتوثيق  
الصلات «بوجوههم» وزعاماتهم ، موجدا بهذا سوفا اوسع لسياسة التعاون مع  
السلطة .

ليس بدعا ، والحالة هذه ، ان يندفع السماصرة في تسهيل بيع الاراضي  
العربية للصهيونيين ، وان تسيطر فكرة التعاون على قطاع واسع من قيادة  
الحركة الوطنية . اكثر المندوب السامي ، والانجليز من المآذب والحفلات ، وكانوا  
يدعون لها زعماء العرب والصهيونيين . ووصل الامر ان يحضر موسى كاظم  
الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية مثل هذه المآذب والحفلات . وقد اذارت صحف  
فلسطين في اواخر ايلول واذائل تشرين الاول سنة ١٩٣٢ موضوع المآذبة التي  
اقامها اميرال من الاسطول البريطاني في ميناء حيفا ، وحضرها الامير عبد الله ،  
وموسى كاظم الحسيني وعدد من رؤساء البلديات العرب ، والدكتور اورلوزروف  
من الوكالة اليهودية، وشبثاي ليفي رئيس الطائفة اليهودية في حيفا ، وسكرتير  
شركة الايكا ، وبهراف سكرتير شركة روتنبرغ (١٠) . وحاول المندوب السامي ان  
يكسب «وجاهات» فلسطين و«زعاماتها» وان يربطها بمجلة الادارة البريطانية ،  
فعمد الى تعيين افراد منها في اجهزة السلطة . وحين وقع المجلس الاسلامي في  
ازمة مالية ، بسبب سياسة التوسع والتبذير التي انتهجها رئيسه ، وبسبب عدم  
توافر المال اللازم من امالك الوقف ، تقدم المندوب السامي مادا يد المساعدة الى  
المجلس .

ان هذه الاوضاع ، وزيادة مكاسب الصهيونيين، وتدفق تيار الهجرة ، كانت  
تستفز جماهير الشعب في فلسطين ، والعناصر النظيفة في الحركة الوطنية .  
وكثيرا ما قامت الجمعيات الاسلامية المسيحية، او الوطنيون، باطلاق صرخات  
الانذار للجنة التنفيذية التي كانت تستفيق على الصرخات ، لتحتج احتجاجا  
باهتا ، ثم تستسلم للنوم العميق .

واراد بعض الوطنيين ان يهزوا أعماق البلاد ، فقرروا الدعوة لاقامة  
احتفالات شعبية في كل انحاء فلسطين، بمناسبة ذكرى واقعة حطين . ولقد كانت  
هذه الاحتفالات مظاهرات ضد السياسة البريطانية ، لا ضد الحركة الصهيونية  
فحسب ، كما كانت الحال في السنوات السابقة ، وخاصة منذ سنة ١٩٣١ .  
ان الجماهير ، وبعض القيادات الوطنية، كانت تحس ان تحويل المقاومة من الانجليز  
الى اليهود ، عمل أخرق ، يستهدف استنفاد الطاقات الشعبية في اعمال جزئية،

ذات طبيعة «طائفية» ، تعطي السلطة الاستعمارية كل الحق في ضرب المبادرات الوطنية . وكان بهم دعاة التعاون مع الانجليز ان يفهمهم انهم ليسوا هدف النقمة الشعبية ، وان اليهود هم هدفها . ولكن ماذا كان الصهيونيون يستطيعون ان يعملوا ، لو لم يكن الاستعمار البريطاني موجودا ؟ لا شيء بالطبع ... ثم لماذا توجه النقمة الى الصهيونيين فقط ، ما داموا هم والانجليز شركاء في التخطيط والتنفيذ ، وما دام الشريك البريطاني يقوم بالدور الفعال في الجريمة ؟! لهذا احتل شعار مقاومة الاستعمار البريطاني مكان الصدارة في اوساط الجماهير من جديد .

كانت فكرة نشوء حزب وطني تراود اذهان كثيرين منذ اواخر سنة ١٩٢٩ . وقد اعلن عمر الصالح البرغوثي انه سيعمل على انشاء حزب استقلالي : ينادي بالوحدة العربية منذ اوائل سنة ١٩٣٠ (١١) . واخذت الفكرة تتبلور . وجرت الاتصالات بين عدد من المعنيين . وكانت في فلسطين فئة مهياة اكثر من غيرها لمثل هذا العمل ، لممارستها العمل الحزبي سويا في السابق ، ولتقاربها في السن والثقافة والمستوى الاجتماعي . هذه الفئة هي بعض اعضاء حزب العربية الفتاة ، ومن ثم الاستقلال العربي ، مثل عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة . وكان هؤلاء من قادة الحركة الوطنية ، ومحسوبين في النزاع الحسيني - النشاشيبي على الحاج امين ، وان كانوا ضد انقسام الحركة الوطنية لمصالح عائلية . فلما ارادوا انشاء حزب ، بحثوا الامر مع الحاج امين ، ومع بعض مؤيديه من قادة الحركة الوطنية السائرين على اساس ان غاية الحزب ستكون «تجديد الحركة الوطنية وتصحيح سيرها ، بحيث يدخل في منهجها النضال ضد الانجليز ومصارحتهم العداء واعتبار مداراتهم منافية للاخلاص والصفقة الوطنية» كما يقول محمد عزة دروزة (١٢) . الا ان مؤيدي الحاج امين لم يتجاوبوا مع الحركة الجديدة . وكانت هنالك اسباب عدة : اهمها :

اولا : ان الحاج امين ، وموسى كاظم الحسيني . كانا يهادنان الانجليز في هذه المرحلة ، ولم يكن في برنامج اي منهما ان يرفع شعار مقاومة الانتداب ومعاداته . لان رفع هذا الشعار سيؤدي الى خسارة الحاج امين رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، ووظيفة مفتي فلسطين ، وهو حريص على الاحتفاظ بهما . احتفاظا بسيطرته ونفوذه ؛ شخصا ووطنيا . وربما كان يرى ان الوقت لم يحن بعد لدخول معركة سافرة مع الاستعمار البريطاني ، يخرج منها ظافرا .

ثانيا : كان الحاج امين يعمل لزعامته . وكان نشوء حزب : على مستوى من التنظيم ، ويرفع شعارات معادية للاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ، يهدد زعامة الحاج امين الشخصية بالخطر . وكان صعبا عليه ان يوافق على تزعم الحزب الجديد ، لانه موظف ومسؤول ، وينهج نهج مهادنة وتعاون ، وصعبا عليه ان يرضى عن نشوئه دون زعامته .

لهذا نشأ الحزب دون موافقته . وموافقة حواريه \* ومن هنا وقع الحزب

في ورطة لم يكن سهلا التغلب عليها . فالحاج امين لم يكن الان مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى نحسب ، بل كان قد أصبح زعيم فلسطين الاول ، وان عارضته «عائلات كبرى» في جميع انحاء فلسطين .

اعلن بيان انشاء الحزب في تموز من سنة ١٩٣٢ . وقد حدد البيان اسباب نشوء الحزب بما يلي :

اولا : الشعور «بما طرا على الحركة الوطنية الاستقلالية في هذه البلاد من ضعف وفقر ، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى ، وما تسلط عليها من أهواء ونزعات زعمت اساسها ، وبدلت اغراضها ومراميها . فبعد ان كانت قضية استقلالية تحمل خواص القضية العربية الكبرى ، وتحفظ بمزاياها الشريفة ، وتكافح الاستعمار وجها لوجه ، أصبحت قضية محلية ، تتأثر بالنزعات الشخصية والاهواء العائلية والقوى الانتخابية الى حد كبير» .

ثانيا : اعتبار ان تصبح القضية الاستقلالية، رهن القضايا الشخصية، وفريسة للنزعات والحزبيات المحلية ، وان يخلو الميدان من حزب يضم فريق الاستقلاليين الذين عملوا في القضية العربية ، ومن ينحو نحوهم ، جريمة وطنية .

ثالثا : اعتبار انه قد «آن الاوان لاقامة مثل هذا الكيان ، والقيام بحركة وطنية خالصة، على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار ، وما جره من نكبات، كفاحا شريفا بلا مداورة ولا مواربة . ويعمل على نيل حقوق الاممة الاستقلالية ، وانهاضها ، حاذيا حذو الاحزاب الوطنية التي تعز بالبادئ الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى» .

رابعا : اما الاساس الذي يقوم عليه هذا الحزب فهو : «التجانس فسي المبادئ الصحيحة ، والاخلاص الشريف ، وحب العمل النزيه ، والابتعاد كل الابتعاد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة ، وعدم الاهتمام بنة لفكرة اكثرية او اقلية ، وما يشبعها من سياسات انتخابية لا يراد بها وجه الله والوطن ، وعدم الموالاة او المعاداة لاي كان الا بما يكون له من موقف او عمل يتسق او يتعارض مع مبادئ الحزب وغاياته وخطته» .

وحدد قانون الحزب مبادئ الحزب بما يلي :

- «أ - استقلال البلاد العربية استقلالا تاما .
  - ب - البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .
  - ج - فلسطين بلاد عربية ، وهي جزء طبيعي من سورية .
- اما فيما يتعلق بفلسطين فخطط الحزب هي ما يلي :
- «أ - العمل على تحقيق المبادئ الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه نفسه ، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .
  - ب - الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .
  - ج - إلغاء الانتداب واعد بلفور .

د - إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .

هـ - انهاض البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا» (١٢) .

وقد تألفت هيئة الحزب المركزية من عوني عبد الهادي السكرتير العام .  
ومحمد عزة دروزة ، ومعين الماضي وصبحي الخضرا ورشيد الحاج ابراهيم  
والدكتور سليم سلامة وعجاج نويهض واكرم زعيتر وفهمي العبوشي ، وانضم  
اليهم فيما بعد حمدي الحسيني وحربي الايوبي . وكانت العضوية تقوم على  
الاختيار ، الذي كان محصورا في هيئة الحزب . وكان قبول فرد من الافراد في  
الحزب يقتضي ، ان يكون وطنيا مخلصا معاديا للاستعمار والصهيونية ، مترفعا  
عن الانغماس «في تيار السياسة المحلية والشخصية» (١٤) . وعلى هذا الاساس  
لم يهتم مؤسسو الحزب بالكثرة ، وانما اهتموا بالتنوع . وكان الحزب يقبل  
الاعضاء المؤازرين والفخريين ، وهؤلاء «يناصرون مبادئ الحزب وخططه  
ومقرراته ، ويدفعون لصندوق الحزب اكتتابا شهريا ، لا يقل عن عشرة مليمات» .

بدأ الحزب نشاطه بإقامة عدد من المهرجانات الكبرى في مدن فلسطين  
الرئيسية : يافا والقدس ونابلس وحيفا . وكان يصدر بيانات في المناسبات ترفع  
شعار مقاومة الانجليز ، واعتبارهم اصل الداء ، وتطالب بوقف الهجرة ومنع  
بيع الاراضي ، وتعلن السخط على السماسرة . وقد جاء في بيان الحزب الصادر  
عن اجتماع نابلس : «ان المجتمعين يعتبرون الاستعمار الانجليزي اساس البلاء  
وسبب الرزايا ، ويجددون العهد على مكافحته ومقارعتة حتى تظهر الامسة  
باستقلالها وحريتها» . وجاء في البيان ايضا : «ان لا بقاء للامة الا اذا اقل  
باب المهاجرة ، ومنع بيع الاراضي ، وان المجتمعين يجددون سخطهم على  
السماسرة ، وباعة الاراضي ، ويرون ان قد آن الاوان لهذه الامة ان تسلك سبيل  
تأديبهم ومقارعتهم ، ويعتبرون الممالئين للانجليز كالممالئين للصهيونية» (١٥) .

وقد اصدر الحزب بيانا بمناسبة احتفال الانجليز بذكرى فتح القدس ، واقام  
اجتماعا شعبيا في القدس . وقد جدد البيان العهد على مكافحة الاستعمار «اصل  
وفرعه» واستنكر «اساليبه الفاحشة ، وخططه المنافية لمصلحة العرب» ، وطالب :  
«بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الاقطار العربية  
الآخري ...» . واصدر اجتماع القدس ، وهو ثالث اجتماعات الحزب ، قرارا  
اجماعيا ، اعتبر «الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلا ، ولا يستند الا على  
القوة» ، وأكد رفض الانتداب ووعده بلفور ، وتمسك العرب «بحقهم الطبيعي في  
الحرية والاستقلال» ، واستنكارهم : «بكل شدة الاساليب الفاحشة التي تطبقها  
السلطات الانجليزية في فلسطين ، سواء في حرمانها من حكم نفسها بنفسها ،  
أم في مساعدة المشروع الصهيوني ، بما يرمي اليه من هدم كيان العرب ، وانشاء  
الوطن القومي اليهودي على انقاضهم ، ومن سن القوانين الصارمة لاختفاد اصوات  
الدفاع عن حقوق العرب ، وبماهدون الله والوطن على الجهاد المستمر في حفظ  
الكرامة العربية ، والدفاع عن هذه البلاد المقدسة ، ويعتبرون ذلك واجبا مقدسا



وأمانة في أعناقهم» (١٦) .

وحين رأت قيادة الحزب تهافت كثيرين على مآذب الانجليز والصهيونيين ، أصدرت «نداء» وجهته الى «ضمير كل عربي في فلسطين» ، أشارت فيه الى سياسة المآذب والحفلات التي اندفعت فيها السلطة ، ونهت العرب الى «أن مسابقة هذه السياسة من جانب رجال العرب ، ستحمل المستعمر على الاعتقاد بضعف روح المقاومة الوطنية فينا ، وتطمعه في الاستمرار على الاساليب الاستعمارية والصهيونية التي اشتدت اخطارها ، وهددت كيان العرب القومي والاقتصادي والاجتماعي ، كما هو مشاهد كل يوم بالفعل والواقع» . ولهذا «فإن الحزب يوجه هذا النداء الى ضمير كل عربي في فلسطين ، ويهيب به ان يذكر دائما ما يقاسيه وطنه البائس من حرمان وشقاء ، وان لا يعرض كرامة أمته ، وعزة قوميته للمهانة والاحتقار ، بارتكابه اثم التهافت على هذه المآذب والحفلات ، وان يثبت للملأ صدق الكفاح الذي تكافحه هذه البلاد العربية ضد الاستعمار والصهيونية ، وفي سبيل الاستقلال والحرية» (١٧) .

وانعقد اجتماع اللجنة التنفيذية في يافا، بتاريخ السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٣ ، وكان الحزب يريد الاستمرار في مقاومة الاستعمار البريطاني وتطويرها ، فقدم مذكرة انتقد فيها اللجنة التنفيذية على اساس ان قراراتها لا تتحقق ، وعلى اساس ان الذين يقررون مقاطعة السلطات يظلون متعاونين معها . اما المقترحات التي قدمها الحزب ، فلم تكن مختلفة عن قرارات اللجنة التنفيذية ، عدا اضافة واحدة ، هامة وخطيرة ، وهي المطالبة بالامتناع عن دفع الضرائب المباشرة كالاغشار والويركو وضرائب المدن ، اذ «لا ضرائب بدون تمثيل» . وكان ممثلو الحزب قد حضروا الاجتماع الصباحي ولكنهم امتنعوا عن الحضور في اجتماع بعد الظهر ، تعبيرا عن استنكارهم النزاعات الشخصية في اجتماع اللجنة التنفيذية (١٨) .

وقد أصدر عجاج نويهض ، عضو الهيئة المركزية للحزب ، مجلة أسبوعية اسمها «العرب» ، صدر العدد الاول منها في الاسبوع الاخير من آب سنة ١٩٣٢ . وكانت المجلة معنية بالوطن العربي من اقصاه الى اقصاه ، تتابع اخباره وتعلق عليها بجدية واهتمام . كما كانت المجلة تنشر ابحاثا عن الحركة القومية العربية وتاريخها وأهدافها ، و«دراسات» عن الحركات السياسية والاجتماعية في العالم ، مثل النازية والشيوعية .

لم تكن المجلة بالطبع «ميتالة» الى الشيوعية كما يبدو من تعليقاتها ، ومع هذا فقد فتحت صفحاتها لمن يهاجمها ، ولمن يدافع عنها ، ولو بشكل بارع (١٩) . وحين قفز هتلر الى الحكم ، قدمت المجلة تفسيرا للنازية ، لا يخلو من العطف عليها . «فما الحركة النازية في المانيا التي يمثلها هتلر ، الا رد فعل للاضطهاد الاوروبي الذي وقع على المانيا ، وحاول أن يحطم عزمها وكرامتها» . وتنبأت المجلة ان المانيا «لا تلبث ان تبرز الى الميدان قوة صاخبة ، وترغم اولئك المضطهدين على

التسليم لها بما حاولوا ان يحرموها منه بشتى الوسائل والاساليب» . وقد بررت المجلة كره التازيين لليهود على اساس «ان هناك اسبابا كافية لتبرير هذا التصرف، ونحن نلمس هذه الاسباب لمس اليد : ونراها رأي العين ، بما يبدو من اليهود من غطرسة ، وتصرف ودسائس ومطامع وحب التسلط على كل شيء بكل وسيلة، واعتبار انفسهم يهودا قبل كل شيء ، وعدم اهتمامهم بالمرء بمصالح الناس الذين يعيشون معهم ، ويتمتعون بخيراتهم ، ولا بعواطفهم ولا بتقاليدهم» (٢٠) .

ذكرنا ان مبادئ الحزب وسياسته كانت عربية ، وانه كان يتابع الاحداث العربية ببياناته ، وعلى صفحات مجلة العرب ، ولكن ما ثم نذكر حتى الان هو الرابطة التي كانت تربط اكثر قيادة الحزب بالملك فيصل ملك العراق ؛ واثار ذلك في سياسة الحزب . فاننا نرى مثلاً عوني عبد الهادي ، يدافع عن فيصل على صفحات مجلة «العرب» ، ويشيد بموقفه المشرف عندما ابلغه لويد جورج بتنفيذ اتفاقية سايكس - بيكو (٢١) ، ونرى محمد عزة دروزة يبكي الحكم العربي في الشام في المجلة عينها (٢٢) . وحين زار الملك فيصل مدينة القدس كتبت مجلة «العرب» : «كان احتفاء القدس بجلالة الملك فيصل الاول ملك العراق ، يوم الاحد الماضي ، مظهراً رائعاً من مظاهر العزة القومية ، ومجلى مهيباً من مجاني الهيبة الشعبية» (٢٣) . وقد تحمس هؤلاء لعقد المؤتمر العربي القومي في بغداد ، ولكنهم لم يتفوهوا بكلمة احتجاج واحدة ، عندما تراجع فيصل بعد اشارة من المندوب السامي .

اما بالنسبة لفلسطين ، فقد قدمنا بعض مواقف الحزب ، فيما مضى ، وستقدم الان موقفه من اللجنة التنفيذية ، ولقد كان موقفه هنا صارماً وقاسياً . وكان كتاب مجلة العرب ، كثيراً ما يلجأون الى الاساليب الساخرة في مهاجمة اللجنة وتجريحها ، والكشف عن اخطائها والاعيب اعضائها .

ولعل ما كتبه «ابو الفتح المقدسي» عن اللجنة احسن نموذج لهذا الاسلوب الساخر ، يقول ابو الفتح :

( «فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني العربي ، او العربي الفلسطيني السابع : «مرفعة» المؤتمرات على الاطلاق ، ولدت خرساء عمياء ، بيد سلاء ، واحسن ما ذكر فيها من الوصف لها قول احدي صحفنا الوطنية انها ، «قطيع» من الماشية البشرية» .

«اللجنة التنفيذية عدد اعضائها (اربعة ذريعات) - ٨ فقط لا غير ، وحقيقة لو طلب من فلسطين ان تشارك في معرض بشري متنوع الصور ، مختلف السحج ، متباين الاغراض والغايات ، لفازت فلسطين على يد هذه اللجنة التنفيذية باعظم كاس فضي» .

«لكل مدينة عضوان في اللجنة : وكل عضو منتسب الى حزبية ، من الحزبيتين المحليتين ، ويا ليتهما قيسي ويمني ، ولكنها انتداهي و... وهذه الحزبية كانت احده من السيف حتى اخرت عقد المؤتمر السابع الهزيل نحو عشرة اشهر ، وكان مدار الخلاف والشاد يتعلق بمسائل غاية في التضحية والشرف

والقومية والوطنية ، وأهم موضوعات الخلاف كانت : من يدعو للمؤتمر ؟ ومن يوقع الدعوة ؟ بل واسترق الشعور ولطفت الروح الى حد تناول الخلاف : ومن يتقدم اسمه سائر الاسماء في التوقيع ؟ .

«وكانت الطائفية بارزة في تكوينها بروزا عجيبا ... الخ» .  
«لجنة (حالاتية) أمدّ الله في عمرها» :

نعم (حالاتية من الطراز الاول . وتجمع الى صفة (الحالاتية) التناقض القبيح ، ثور اللجنة على خروج الارض من يد العرب ، وفي اللجنة اناس باعوا ويبيعون اراضي عزيزة لليهود . تنادي اللجنة «بالمقاطعة» . وفيها من هو عاكف على «المواصلة» ( ٢٤) .

وقد استمرت مجلة «العرب» في الكتابة عن اللجنة بهذا الاسلوب ، وكان لا يخلو عدد من تعليق على اللجنة .

ولعل الحزب الشيوعي الفلسطيني كان اكثر الاحزاب اهتماما بنشوء حزب الاستقلال ، لانه رأى فيه حزبا اكثر تحررية من التجمعات الاخرى . وقد عمل الحزب الشيوعي الفلسطيني على التعاون مع حزب الاستقلال ، وخاصة الجناح اليساري منه ، بقيادة حمدي الحيني . وحدد الحزب الشيوعي الفلسطيني علاقته بحزب الاستقلال عن طريق الشعار التالي : « السير منفصلين والعمل مجتمعين » ( ٢٥) .

وعلى الرغم من ان الضجة الوطنية الكبيرة التي أحدثها الحزب ، والشعارات الصحيحة التي رفعها ، فانه ، مع نهاية ١٩٣٣ ، وجد نفسه غير قادر على الاستمرار . ما اسباب ذلك ؟ يمكن حصر الاسباب فيما يلي :

اولا : كان الحاج امين قد تحول الى زعيم شعبي ، تدين له اكبر الجماهير الشعبية ، والفلاحين خاصة ، بالولاء الشخصي والديني . وكان نشوء حزب لا يتزعمه ، يعني محاولة الخروج عليه . وهذا ما فهمه الحاج امين من انشاء الحزب ، فبدأ حملاته ضده .

ثانيا : وكانت فكرة تأسيس الحزب ، كما بينا ، تقوم على اساس فتور العمل الوطني ، وانهماك القادة في النزاعات الشخصية والعائلية . وفي هذا ما يدين الحاج امين وقادة الحركة الوطنية ادانة تامة ، ويضعه في مصاف معارضي الحركة الوطنية وعملاء الانجليز . ولم يكن الحاج امين الذكي الطموح بالذي تخفى عليه مثل هذه الادانة ، او تحظى منه بالتسامح والتفاضي .

ثالثا : ان نشوء حزب سياسي ، يرفع شعارات مثل : الانكليز اساس الداء ، المقاومة حتى النصر ، المقاطعة الشاملة والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة ، في وقت تسلك فيه القيادة الوطنية سبيل المهادنة والمساومة ، كفيل بكشف هذه القيادة وإحراجها وقضحها . ولهذا فلم يكن غريبا ان تقف «الزعامات والوجهات» من هذا الحزب موقف الحيطة والعداء .

رابعا : كان الحزب حزب العناصر المتقدمة من الطبقة شبه الاقطاعية شبه

البرجوازية ، المهادنة للانجليز والحركة الصهيونية ، المستفيدة من وجودهما ، ولم تكن طبقته تؤيد الشعارات التي رفعها الحزب عمليا ، وان كانت تشدق بها . ولهذا لم يحظ الحزب بانتشار واسع تنظيميا ، ولم يكن ممكنا ان تتجه هذه الفئات الى الفلاحين والعمال ، فتبحث عن المناضلين في صفوفهم ، وتنشئ تنظيمات منهم ، لانها بذلك تكون قد خانت طبقتها . وقيادة حزب الاستقلال غير مهيأة لذلك بحكم تكوينها الطبقي والفكري وارتباطاتها السياسية .

خامسا : لحزب الحزب ، خلال حياته القصيرة ، الى سياسة المهرجانات والبيانات والاحتجاجات ، وهي - تقريبا - السياسة نفسها التي اتبعتها الفئات الاخرى ، وخاصة المؤتمرات السبعة . وكانت الجماهير تمقت هذا الاسلوب ، وتسخر منه . انها تعرف بيديتها انه لا يحررها ، ولذلك فهي تصدف عنه ، ولا تقيم له اعتبارا . ولم تدرك قيادة حزب الاستقلال ان الجماهير التي جربت هذه الاساليب منذ ١٩١٩ ، لم تكن مستعدة لمعاناة مزيد من التجارب الفاشلة ، التي يذهب الوطن ثمنها للاستمرار فيها .

لهذا كله ، ظل عدد اعضاء الحزب ضئيلا ، ولم تكن موارده كافية لسد حاجاته . ان محمد عزة دروزة يجعل نقص موارد الحزب المالية من اسباب فشله الرئيسية ، ويرد قلة عدد الاعضاء الى «الصفات التي فرضها على الانتساب ، وفكرة عدم الاهتمام للتكثف عن طريق المنتسبين» (٢٦) . ولكن الم يكن في شعب فلسطين بضعة آلاف من المواطنين غير الموثقين ، والمتفقين على مقاومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ؟ لقد كان هنالك عشرات الآلاف من هؤلاء . ولكن حزب الاستقلال لم يكن يبحث عنهم ، لقد كان يبحث عمليا عن عناصر من ابناء الطبقة التي يمثلها . وسنرى - فيما بعد - كيف عاد قادة حزب الاستقلال الابناء البررة لطبقته ، الى احضان الزعامة التقليدية ، بينما خرج الفلاحون والعمال لمقاومة الاستعمار البريطاني بالسلاح ، وبقيادة منظمات انشأوها من اجل هذه الغاية .

لم يكن كل ما فعله العرب في السنوات التي تلت الاحتلال البريطاني كافيا لتغيير السياسة البريطانية او تبديلها . كانت الهجرة تزداد تدفقا ، والانجليز يزدادون استهتارا دون اي اعتبار لمشاعر العرب . وكانت البلاد تغلي بنقمة عارمة على الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والقيادة الوطنية المتخاذلة . وقد دفع هذا كله اللجنة التنفيذية الى ان تستفيق من النوم العميق ، فتدعو لاجتماع في يافا بتاريخ السادس والعشرين من آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ ؛ اشرنا اليه خلال الحديث عن حزب الاستقلال . حضر هذا الاجتماع - عدا اعضاء اللجنة التنفيذية - عدد من اعيان البلاد وزعمائها . ولكن الخلافات بين اعضاء اللجنة التنفيذية خاصة ، والحضور عامة كانت تهدد الاجتماع بانفجار . ويبدو ان «المعارضين» حضروا من اجل نفس الاجتماع ، فبينما كان الحاضرون يناقشون الاقتراحات المقدمة بشأن مقاطعة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية وقف

عاصم السعيد رئيس بلدية يافا ، وهو من المعارضين ، وأعلن استعداد واستعداد زميله راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس للاستقالة ، مشاركة منهما في عملية المقاطعة . وهنا ارتفعت بعض الاصوات تطالب الحاج امين بالاستقالة من الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى . كانت هذه محاولة بارعة لاحراج الحاج امين ، وإحباط مشروع «المقاطعة» . ذلك ان الحاج امين لم يكن مستعدا للاستقالة ، لان وظيفته في الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى مصدر قوته ونفوذه ، وهو لم يصبح في غنى عنهما بعد . وكان خصومه السياسيون والشخصيون والعاليون يريدون حرمانه من مصدر قوته هذا . ولهذا حدثت مشادة فسي الاجتماعية بين انصار الحاج امين وخصومه كادت ان تتحول الى «اشتباك» ، لولا الحريصون على «التضامن» . ومع هذا ، فقد اتخذ الاجتماع القرارات التالية :

١ - تقرير مبدا اللاتعاون ، والمباشرة بتنفيذ اولى درجاته منذ الان كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة ، ومقاطعة لجان الحكومة ، ومقاطعة البضائع الانجليزية والمصنوعات والتاجر الصهيونية .

٢ - تأليف لجنة من أعضاء مكتب اللجنة التنفيذية ، وممثل عن كل «حزب» لتحقيق فكرة اللاتعاون بصورة اوسع .

٣ - طواف لجنة صندوق الامة في البلاد لحض الاهلين على شراء اسهم شركة انقاذ الاراضي (٢٧) .

وقد بيتنا موقف حزب الاستقلال من الاجتماع . ومقترحاته التي قدمها عند الحديث عن هذا الحزب . وما نريد ان نقوله الان ، هو ان المقررات لم تطالب الموظفين بمقاطعة السلطة المستعمرة ، ولم تطالب جماهير الشعب بالامتناع عن دفع الضرائب ، وهو ما كان يمكن ان يطرح الامور على مستوى اكثر جدية وحسما وخطورة . وطبيعي ان عاصم السعيد وراغب النشاشيبي لم يستقيلا من وظيفتهما . وقد ظلت مقررات هذا المؤتمر حبرا على ورق ، بينما راح دعاة اللاتعاون يتعاونون مع الاحتلال ، لاسيما «المعارضون» منهم .

جرى في اوائل ايلول من السنة عينها اجتماع للجنة التنفيذية ، بحث فيه امر ضرورة عمل ايجابي . ولما كان ممثلو الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية يريدون ان يستروا عجزهم فقط ، راوا ان الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق هي الدعوة الى التظاهر . وعليه حددوا الثالث عشر من ايلول موعدا لمظاهرة تقام في القدس . وقد جرت المظاهرة ، واشترك في قيادتها «زعماء» فلسطين ، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ، بقيادة موسى كاظم الحسيني . ولما كان قادة المظاهرة قد رفضوا ترخيصها فقد هاجمها البوليس ، واعتدى على المشتركين فيها ، حتى ان بعض قادتها ، ومنهم جمال الحسيني ، تعرضوا للضرب .

بعثت المظاهرة احساسا بالزهو في اعضاء اللجنة التنفيذية ، فاجتمعوا بعدها ، وقرروا الاستمرار في التظاهر ، على اعتبار انه وسيلة التعبير عن مشاعر السخط والاحتجاج عند الجماهير ، ولما اثاره من حماسها واندفاعها . كان موعد المظاهرة

الثانية يوم الثالث عشر من تشرين الاول ، واختيرت يافا مسرحا لها . استعدت السلطة للقضاء على المظاهرة استعدادا حسنا ، وحين بدأت ، وكانت تضم حشودا كبيرة ، وعددا كبيرا من «الزعماء» ، تصدى لها الشرطة ، فاشتبكوا مع المتظاهرين ، وقتلوا اثنين وثلاثين عربيا . وجرحوا سبعة وتسعين . وكان موسى كاظم الحسيني ، وسنه تنوف على الثمانين ، احد المصابين . لم تكف السلطة بما حدث ، فاعتقلت عددا من القادة الوطنيين الذين تعرضوا للضرب المبرح . اضربت مدن فلسطين في اليوم التالي ، وقامت مظاهرات في القدس وحيفا ونابلس وغزة وغيرها ، سقط فيها عدد من القتلى والجرحى . امتد الاضراب سبعة ايام ، فخشيت السلطات ان يحدث ما لا تحمد عقباه ، وهنا حاولت ان تقنع المضربين بالعودة عن اضرابهم ، الا انهم اصرروا على الافراج عن المعتقلين مقابل انتهاء الاضراب . لم يكن التراجع صحيحا آنذاك ، ابان الفورة الشعبية ، ولم يكن الافراج عن المعتقلين يستحق هذا الثمن العالي . ومع هذا ، فان المعتقلين وافقوا ان يخرجوا من السجن بكفالات . فقدموا للمحاكمة بعد ذلك وسدرت عليهم احكام مختلفة ، اقصاها عشرة اشهر مع الاشغال . وفي المحكمة ، لم يكن موقف بعض الزعماء مشرفا اذ انهم اخذوا يتبرأون من مسؤولياتهم . واستغلت صحف «المعارضة» نقطة الضعف هذه . لتشكك بقيادة الحركة الوطنية . ولتضعف من حماسية الجماهير واندفاعها . وحين استؤنف الحكم عرض على المتهمين ان يوقعوا تعهدا بحسن السلوك ، على ان يحتفظوا بحقوقهم في ممارسة العمل السياسي . فوافقوا كلهم ، ما عدا الشيخ عبد القادر المظفر . وكانت نتيجة رفض عبد القادر المظفر على التوقيع سجنه ستة اشهر .

اجتمعت اللجنة التنفيذية ، بعد ان خرج الموقوفون من سجونهم ، للبحث في مواصلة المقاومة التي قررت في اجتماع سابق . ولكن موقف السلطة خلال مظاهرات يافا جعل اغلب الحضور - على ما يقول محمد عزة دروزة - «يتكفون الجراة تكلفا» . كانت احداث يافا قد هزتهم ، ومع هذا فقد قرر ان تتظاهر فلسطين كلها يوم عيد الفطر . اي بعد حوالي شهرين من تاريخ الاجتماع . وكانت سلطات الاحتلال تريد ان تتحاشى الصدام مع الشعب كله ، فعرضت على اللجنة التنفيذية ان تمنحها ترخيصا بالتظاهر ، اذا هي طلبت ذلك . ولم تخيب اللجنة امل سلطات الاحتلال . فتقدمت بالطلب ، ونالت الموافقة «الكريمة» . وهكذا قامت مظاهرات عيد الفطر بموافقة سلطات الاحتلال ، ولم تكن تحديا للسلطات كما قصد منها .

كانت هذه الاحداث نهاية اللجنة التنفيذية ، المتعبة والمنقسمة على نفسها ، والعاجزة عن اية مبادرة . فقد مات موسى كاظم الحسيني بتأثير جراحه ، في السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٤ . وكانت الخلافات التقليدية في اللجنة التنفيذية ، وما جد من صراعات بعد موت الرئيس ، حائلا دون انتخاب رئيس جديد ، يحل محل الرئيس الراحل . لقد اجتمعت اللجنة في آخر الاسبوع الاول

من شهر نيسان ، وقررت ان يبقى كرسي الرئاسة شاغرا ، حتى انعقاد المؤتمر الثامن ، الذي حدد له يوم الثاني من ايلول ، على ان يقوم نائب الرئيس بمهام الرئاسة . وألفت لجنة لاختيار انجع الطرق في انتخاب هيئة المؤتمر المقبل ، ووضع أنظمة ادارية ومالية لمكتب اللجنة التنفيذية ، وحدد يوم الاول من حزيران موعدا لاجتماع اللجنة التنفيذية للنظر في تقارير اللجنة المصغرة المكلفة باعداد المشاريع المذكورة . اجتمعت اللجنة في اول حزيران ، وأصدرت بيانا سياسيا ، ثم اصدرت بيانات اخرى في ذكرى اعدام شهداء ثورة ١٩٢٩ ، وبمناسبة الاعتداء على عدد من الكشافة العرب في ١٩ آب ، وبمناسبة ذكرى وعد بلفور في ١-١١-١٩٢٤ . وقد قررت اللجنة التنفيذية بعد ذلك حل نفسها بسبب عدم الانجاء (٢٨) .

حملت سنة ١٩٣٤ ، زوبعة جديدة ، هزت البلاد ، لا تقل في قوتها عن زوبعة المجلس الاسلامي . ففي هذا العام قررت سلطات الاحتلال اجراء انتخابات بلدية ، من باب ما اسمنته التوسع في تنمية الحكم الذاتي . وبدأ التنافس على «المقاعد» بين طرفي اللجنة التنفيذية المنشقة ، قيادة الحركة الوطنية برئاسة الحاج امين الحسيني من جهة ، ومعارضيه برئاسة راغب النشاشيبي من جهة اخرى . وكان راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس منذ سنة ١٩٢٠ عندما ابعد موسى كاظم الحسيني من رئاسة البلدية . وكانت رئاسة بلدية القدس معقلا من معاقل «المعارضة» في عاصمة فلسطين الديشية والسياسية : مدينة القدس . ولهذا اراد الحاج امين ان يحتل هذا «المعقل» ليحرم المعارضة منه ، ويسجل لنفسه وللحركة السياسية التي يقودها نصرا سياسيا . ولجأ - لكي يؤمن الفوز - الى شق جبهة «المعارضة» اولا ، فاستمال الدكتور حسين فخسري الخالدي ، وبالتالي عائلة الخالدي الى صفه . ورشحه لرئاسة البلدية . ولما كانت المعارضة قوية ، فقد بدل الحاج امين والنصاره كل جهد ممكن من اجل فوز مرشحهم . وكان ان فاز ، فهزت «المعارضة» هزة عنيفة : حتى اخذت تعزو النجاح الذي احرزه المرشح المعارض الى سيطرة الحاج امين على فلاح «الفتا» . من هذه اللحظة ، لحظة سقوط راغب النشاشيبي مرشحا المعارضة ، ازداد الصراع حدة وضراوة بين اطراف الطبقة شبه الاقطاعية ، شبه البرجوازية . وبدأت المعارضة حملة جديدة مركزة ، ضد الحاج امين الحسيني مقنيا ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى وزعيما وطنيا . وكانت جريدة «الجامعة العربية» الناطقة باسم الحاج امين ، قد جعلت معركة رئاسة بلدية القدس معركة ما بين الوطنية والخيانة . وحين فاز الدكتور الخالدي ، صدر عددها يوم الثامن والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٤ يحمل العنوان الكبير التالي : «فوز باهر لمرشح الامة الدكتور حسين فخري الخالدي» .

اقتنع «المعارضون» بعد هزيمة الانتخابات في القدس ، ونتيجة وجود عناصر «معارضة» في جميع انحاء فلسطين ، وتحقيقا لاهداف سلطات الاحتلال في ايجاد

توازن سياسي في البلاد . بأنهم لا يد من ان يظهروا على المسرح ، من خلال تكتل سياسي . وفي شهر كانون الاول (ديسمبر) من سنة ١٩٣٤ اعلنوا انشاء حزب سياسي ، باسم حزب الدفاع الوطني . ضم الحزب الجديد « فريقا متجانسا من اغنى الشخصيات في البلاد » كما قالت جريدة المعارضة : « فلسطين » (٢٩) . [وقد انضم الى الحزب عدد من الاقطاعيين والوجهاء المتعاونين مع الانتداب وخاصة رؤساء البلديات الذين كانت سلطات الانتداب هي التي تعينهم ومشايخ بسدو الجنوب . كما انضم اليه بعض سماسرة الاراضي ، وبعض رجالات التعصب الطائفي المعروفين برجميتهم ، وبعض الزعماء الفاشلين] . ومع ان امثال هؤلاء اندسوا على الحركة الوطنية الا ان الحزب كان مهيا بحكم تكوينه للعب دور تخريبي ضد الحركة الوطنية . وكان هذا الدور يتلخص بما يلي :

١ - اثارة الصراعات والخلافات والاحقاد داخل الحركة الوطنية وخارجها .  
٢ - اثارة الشكوك حول الحركة الوطنية والوطنيين واشغال الجماهير بمعارك مفتعلة .

٣ - الاشتراك مع البريطانيين في محاربة الحركة الوطنية وفي ملاحقة الوطنيين . كما حدث خلال الثورة الكبرى .

٤ - الدعوة لابناع سياسة التفاهم مع الاستعمار والصهيونيين ونبد سياسة «التطرف» والمقاومة .

٥ - تنفيذ مخططات الامير عبد الله والبريطانيين \* . [ واخذ قادة الحزب الجديد ، ولاسيما راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي ، وحسن صدقي الدجاني . يترمون بزيارات للمدن والقرى ، ويلقون الخطابات تنفيذا لمخططاتهم . وفي اول زيارة - بعد انشاء الحزب - لمدينة الخليل ، لقي توفيق طهوب كلمة ترحيب ، ندد فيها ببعض الزعماء ، واراد راغب النشاشيبي ان يظهر بمظهر الحريص على وحدة الصف ، المتفاضي عن الاحقاد ، فلقى خطابا قال فيه : « ليس فينا زعيم ، بل كلنا افراد متساوون ، وليس فينا من لا يعمل لمصلحة البلاد » (٣٠) ثم اضاف : « وليس بيننا وبين احد من مواطنينا الآخرين اي فرق ، فكلنا نعمل لمصلحة البلاد . وسنعمل على التعاون معهم ، وكلما ابتعدوا عنا فسنقرب اليهم ، ما دامت نيتنا خالصة لله والوطن » . ان هذه الكلمات المصطنعة تظهر غير ما تبطن ، وهي تستهدف اظهار الحزب الجديد بمظهر المتعالي على الخلافات الشخصية والعائلية ، العامل من اجل الوطن ، لان اكثرية الناس تمقت صراعات «الزعامات» وتستنكرها . وحين تكلم حسن صدقي الدجاني سكرتير الحزب ، اراد ان يصور الخلاف بين الحزب الجديد وحزب المفتي خلافا بين طريقتين في التفكير والعمل ، احدهما تعتبر الحركة الصهيونية

\* - صايغ ، انيس ، المرجع السابق ، ص (١٥٠ - ١٥١) .



الخطر الرئيسي ، فهي لذلك توجه العداء اليها ، وهذه طريقة جماعة الحاج امين الحسيني ، والثانية تعتبر ان الانكليز هم «الببيع الحقيقي» ، وترى توجيه الجهود لمقاومة «الببيع الحقيقي» ؛ وهذه طريقة جماعة حزب الدفاع . ولم يكن هذا صحيحا ايضا ، لان قادة حزب الدفاع الوطني كانوا يعملون لبريطانيا ، ولم يكن خلافهم مع قيادة الحركة الوطنية ناتجا عن اصرار الاولين على مقاومة بريطانيا ، بينما يصر الآخرون على قتال الصهيونيين ، بل كان خلافا شخصيا عائليا وطنيا . وكانت «المعارضة» حريصة على ان ترفع شعار مقاومة الانجليز ، لانه شعبار الجماهير اولا ، ولتدفع تهمة العمالة عن نفسها ثانيا ، ولان حوادث الاعتداء على اليهود التي اخذت تزداد حدة منذ سنة ١٩٢٩ ، كانت باعث قلق الحركة الصهيونية ، اذ انها تبث الرعب في تجمعات المهاجرين في فلسطين ، وترهب يهود العالم المزمعين على الهجرة . ولكن قادة حزب الدفاع نجحوا في كشف نقطة ضعف قاتلة ، من نقاط ضعف القيادة الوطنية ، الا وهي الصمت عن الانكليز .

وليس في اول بلاغ صدر عن هيئة الحزب المركزية ما يمكن ان يستحق الذكر (٢) ، اذ ان البلاغ يشير الى ان الهيئة المركزية درست الحالة العامة في البلاد ، وانها ستتصل ببعض الشخصيات العاملة في الحقل الوطني لمعرفة آرائها . ومما يذكره البلاغ هو ان هيئة الحزب المركزية قررت «الاتصال بالمندوب السامي والرجاء اليه للعفو عن مسجونى الاضطرابات» . ان البلاغ الاول لا يذكر موضوع الاستقلال . ولا يطالب بوقف الهجرة الصهيونية ، ولا يرفع شعار مقاومة الانجليز . انه بلاغ «اداري» مختصر لا يمكن استنتاج شيء منه ، غير ان الحزب لا يملك شيئا جديدا يقوله .

[وعقد في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٣٥ مؤتمر للعلماء المسلمين في فلسطين برئاسة الحاج امين الحسيني ، مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى . وكان هدف المؤتمر دراسة ما يمكن عمله وما يجب عمله لمواجهة الهجرة الصهيونية . ولحماية الاراضي العربية من التسرب الى المهاجرين الصهيونيين .

حضر المؤتمر حوالي اربعمائة من رجال الدين : ائمة وقضاة ومفتيين ووعاظا ومدرسين . وكان من قرارات المؤتمر :

١ - فتوى بتحريم بيع الاراضي للمهاجرين الصهيونيين واعتبار البائع والسمسار مارقين وخارجين عن الاسلام ، توجب مقاطعتهم وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين .

٢ - مطالبة حكومة الانتداب بوقف الهجرة ومنع بيع الاراضي للمهاجرين الصهيونيين ، واصدار قانون يحمي المزارعين الصغار من جشع الملاك الكبار والاغنياء .

٣ - توجيه نداء الى ملوك العرب والمسلمين وامرائهم وزعمائهم حول المخاطر التي تحيط بفلسطين .

٤ - تأسيس الشركات الوطنية ومساعدة المشاريع الاقتصادية وحض الاهلين على شراء مصنوعاتنا .

٥ - تأليف جمعية باسم جمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تتولى تنفيذ المقررات .

وقد اختير الحاج امين الحسيني رئيسا لها .

وانه ليشير الانتباه ان يكون في قرارات هذا المؤتمر قرار بطالب بحماية صغار المزارعين من جشع الملاكين الكبار والاغنياء ، ولكن من يحميهم ؟! ايحيمهم الانتداب وهو الذي يعمل على افقارهم ؟ ام يحميهم قادتهم وهم الذين يستغلونهم ؟

ولكن كان لا بد ان يطالب العلماء بحماية المزارعين الصغار ، لان هؤلاء كانوا يعانون من اضطهاد مزدوج اضطهاد الاحتلال واضطهاد الملاكين الكبار والاغنياء ، وكان وضعهم يستحق مثل هذه الالتفاتة الكريمة .

غير ان الذي لا شك فيه هو ان صدور مثل هذه الفتوى التي تحرم بيع الاراضي ، وتخرج من الاسلام من يبيع او يساعد على البيع ، كان عملا موجها في الاساس ، لا ضد المزارعين الصغار الذين لا يبيعون ارضا ، واذا باعوا فقليل من الارض لا يعني شيئا ، انما ضد الملاكين الكبار وضد السعاسة الذين كانوا يربون ثروات من وراء بيع الاراضي . والقلة من هؤلاء التي لم ترتدع كان العنف كفيلا بمعالجة امرها .

وكان مثل هذا القرار كفيلا بزيادة حدة الصدام بين الفريقين المتنازعين ، جماعة المفتي والحركة الوطنية عموما ، وجماعة راغب النشاشيبي الذين كان بينهم عدد كبير من الملاكين الكبار والاغنياء ، بينما كان العدد الاكبر من الفلاحين مع الحاج امين خصمهم اللدود .

وكان رجال الحاج امين يجرون اتصالاتهم لانشاء حزب سياسي . وقد كان اول اجتماع «رسمي» لهم يوم السبت ١٦ شباط ١٩٣٥ في كلية الروضة بالقدس . وكان الداعي جمال الحسيني . ويبدو ان كثيرا من المدعويين لهم يحضروا (٢٤) ، ولذلك لم يصدر عن الاجتماع شيء . وفي الرابع والعشرين من آذار ادلى جمال الحسيني بحديث للصحف عن الحزب الجديد ، مشيرا الى قرار اللجنة التنفيذية حول «تأليف احزاب وطنية متجانسة في الميول والمبادئ العامة» وذاكرا انه : «تنفيذا لهذا القرار عقد بعض الاخوان المتجانسين في المبدأ والاساليب الوطنية عدة اجتماعات . وضعوا فيها مشروع تأسيس حزب يضم اخوانهم في العقيدة والاسلوب ، كي يتمكنوا من تنظيم عملهم حسب الطرق

\* - طربين ، احمد : قضية فلسطين ١٨٩٧ - ١٩٤٨ ، الجزء الاول ، ١٩٦٨ ، ص (٢٥٧-٢٥٨) .  
المطري ، عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

والانظمة القويمة التي تقتضيها عقائدهم ومبادئهم الوطنية» (٢٣) . وفي السابع والعشرين من آذار اجتمع الاعضاء المؤسسون ، واختاروا جمال الحسيني رئيسا ، والفرد روك نائبا للرئيس . وبعد ايام اصدر الحزب «العربي الفلسطيني» الجديد بيانا جاء فيه : «لقد تحققت رغبة الامة في استئناف الجهاد بنظام سياسي جديد ، يكفل لها الجد في العمل والاستمرار فيه . ويحشد للدفاع عن كيانها المهدد بالزوال جميع قواها ، وينظم اعمالها ، ويستثمر للصالح العام جهودها . فتألف الحزب العربي الفلسطيني بتأييد جماعي من المؤتمر الوطني الكبير ، المنعقد في القدس في ٢٧ آذار سنة ١٩٣٥ على المبادئ القويمة التي وضعتها الامة نصب عينها ، منذ بدء جهادها القومي . وهي العمل لاستقلال البلاد ضمن الوحدة العربية . ورفع الانتداب . ودفع الخطر الصهيوني» (٢٤) .

وكانت في هذا الوقت ثلث من الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية ما زالت حريصة على ما اسمته «جبهة الدفاع الوطني» . وفي منتصف نيسان اصدر عبد الفتاح طوقان وعبد اللطيف صلاح من نابلس بيانا جاء فيه : «ان الحالة الحاضرة دعت البعض في البلد الى التفكير في تأليف كتلة محايدة ، تقوم بالقسط الواجب عليها من الاشغال في الحقل الوطني ، وتوحيد جبهة الدفاع . وترى اول واجب عليها ان تؤلف هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون الا بدين الوطن ، ولذلك تدعو جميع الذين يعتقدون هذا المبدأ الى الاشتراك معها ، لتخرج هذه الفكرة من القول الى العمل» (٢٥) . وكانت هذه الدعوة منشا الكتلة الوطنية التي انتخب في الخامس من تشرين الاول سنة ١٩٣٥ عبد اللطيف صلاح رئيسا لها . وقد اختيرت نابلس مقرا للحزب الجديد .

لم يكن نشوء الاحزاب عامل انتفاء ، بين القوى المتصارعة ، بل كان واسطة لتعبئة القوى المتصارعة ، في طول البلاد وعرضها وحمل الناس على اختيار موقف من الصراع الدائر . على الرغم من تصريحات مؤسسي الحزبين الرئيسيين ، الدفاع والعربي ، بحرصهما على التعاون والعمل المشترك لمصلحة البلاد . ولهذا فقد ازداد الصراع حدة بين الحزبين ، معبرا عن نفسه باتهامات يمكن ان توجز فيما يلي :

اولا : كان رجال الحزب العربي ، قيادة واعضاء وانصارا ، يتهمون رجال حزب الدفاع ، قيادة واعضاء وانصارا ، بانهم عملاء للانجليز ، وسماسة للصهيونيين ، وبالتالي فليس الخلاف معهم شخصا او عائليا ، وانما هو صراع بين الاخلاص والخيانة . ولم تكن تهمة الحزب العربي لحزب الدفاع صعبة الإثبات ، او تحتاج الى براهين بالنسبة الى مؤيدي الحزب العربي ، وهم اكثرية الشعب لاسيما الفلاحين ، الذين كانت ثقتهم بقيادة الحزب الى جانب صلات قيادات حزب الدفاع المكشوفة بالصهيونيين . وتبنيهم المشاريع البريطانية الاستعمارية ، تجعل جماعة حزب الدفاع خونة في نظر هؤلاء .

ثانيا : وكان حزب الدفاع يوجه اتهامات عدة الى الحزب العربي ، والحاج

أمين الحسيني ، مفتيا ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى . ولعل اهم تهمة وجهها حزب الدفاع الى الحزب العربي ، هي توجيه نقمة الشعب الى اليهود ، وتجاهل الانجليز . ولم تكن هذه التهمة كاذبة ، ذلك ان جماعة الحزب العربي ، وعلى راسهم الحاج امين الحسيني ، اتخذوا موقفا مهادنا من سلطات الاحتلال ، حتى ان الحاج امين القى خطابا في يافا في هذه الاثناء لم يذكر الانجليز فيه ابدا ، مع انه القى الخطاب في مهرجان شعبي (٢٦) . ولم يكن تركيز جماعة حزب الاستقلال على اعتبار الانجليز اساس الداء الا رد فعل لهذا «الوضع» . وهذا الاتهام الذي وجهه افراد حزب الدفاع ، المعروفون بصلاتهم مع الانجليز ، والمطمعون بوطنيتهم ، استخدم ستارا لتغطية ارتباطاتهم بالانجليز ، وسلاحا لمحاربة خصومهم بالسلاح القتال الذي يحاربونهم به : العمالة مع الانجليز .

ولقد استغلت «المعارضة» بعض مواقف الحاج امين ازاء الاحتلال . ومما اشارت اليه صحيفة «المعارضة» «فلسطين» : سكوت الحاج امين «عن اعمال الانجليز في ثورة اكتوبر سنة ١٩٢٢ ، وعودته من الهند دون ان يرسل كلمة احتجاج على الانكليز ، ويتنازل لزيارة الجرحى ، لئلا تعتبر زيارته لهم تحديا للانجليز ... الخ» (٢٧) . ونشرت الجريدة نفسها . بعد ذلك ، وثيقة تثبت توسط الحاج امين مع رجال حزب الوفد ، حتى لا يساء استقبال وزير الداخلية البريطاني برنتفورد الذي كان ينوي زيارة مصر (٢٨) .

ولقد طرح الانجليز في هذه المرحلة مشروع مجلس تشريعي ، فنشطت «المعارضة» بالدعاية له ، متهمة «الحزب العربي» والحاج امين ، بالعمل لمصلحة الصهيونية لرفض هذا المشروع . ويذكر راغب النشاشيبي في خطاب له (٢٩) بان جماعة الحزب العربي ، رفضوا المجلس التشريعي سنة ١٩٢٢ ، «وقيلوه علانية» ورفضوه سرا سنة ١٩٣٥ ثم يتابع كلامه قائلا : «انظروا كيف خدموا الصهيونية» وما زالوا يخدمونها ، انهم رفضوا المجلس التشريعي طلبية لرغبات الصهيوليين ، لان هؤلاء لن يرضوا به الا اذا اصبحوا اكثرية مطلقة في البلاد ، او عندما يصبحون يعادوننا عددا ، ليكون لهم نصف مقاعد المجلس» . ولم يتصور قادة «المعارضة» عن الادعاء بأن كل ما حل بالبلاد ، ما كان «ليتم لو كان هنالك مجلس تشريعي ، يشرف على ادارة البلاد ، ويبعث بصوته داويا من تحت قبته في الدفاع عن القضية الوطنية» (٣٠) .

وفي هذه المرحلة ايضا ، بدأت مشكلة الغزو الايطالي للحبشة ، فاتهمت المعارضة حزب المفتي بالعمل لحساب ايطاليا ، ونشر الدعاية لها . ولم تكن علاقة حزب المفتي بايطاليا بالامر القابل للطعن ، او الذي يحتاج الى اثبات ، فقد جمعت هذا الحزب بايطاليا عداوة مشتركة للانجليز ، وليس ببعيد ان يكون المفتي قد انشا هذه العلاقة ، ليستعين على الانجليز ، بالايطاليين ، لانهم رفضوا الاستجابة لايست مطالب العرب ، او ليكون في مركز يسمح له بمساومة الانجليز مساومة تعود عليه ، وعلى الحركة التي يقودها باستقلال معائل لاستقلال العراق

ومصر . ولما كان الرأي العام العربي معاديا لاطاليا ، بسبب وحشيتها في ليبيا ، وكان الانجليز يخافون مطامع ايطاليا في الوطن العربي وافريقيا ، فقد عملت «المعارضة» على استشارة جماهير الشعب ضد الايطاليين الفسزاة المتوحشين ، الذين ارتكبوا الجرائم في ليبيا ، وانتهكوا الحرمات ، والذين يعملون على استعمار امة شرقية ضعيفة هي الحبشة ، وضد اصدقائهم ودعاتهم : الحزب العربي والحاج امين الحسيني . واذا كان الحزب العربي قد ضحى بالحبشة في سبيل صداقة ايطاليا الفاشية ، فان حزب الدفاع اندفع في تأييد الحبشة في سبيل المحافظة على مصالح بريطانيا في آسيا وافريقيا ، مضحيا بمصالح العرب وغيرهم من الشعوب التي تستعمرها بريطانيا ، وقبل كل شيء بفلسطين . وقد نفت جريدة الجامعة العربية التهمة عن المتهم الاول شكيب ارسلان ، وبالتالي عن المفتي ، واعتبرت ما نشره المعارضة اخبارا حقيرة (٤١) .

وبينما كان الصراع يزداد احتداما بين الاحزاب ، كانت الهجرة تزداد تدفقا والحركة الصهيونية تزداد قوة . وكانت جماهير الشعب تزداد نقمة على «الزعامة والزعماء» . حتى ان جريدة فلسطين ، وصاحبها من اركان حزب الدفاع ، وجدت نفسها مضطرة الى ان تقول تحت عنوان «تاريخ

الزعماء لا تشرف به قضية - اعملوا للبلاد لا لانفسكم» : «وفي الحق ان هذه المظاهر من سخط الامة التي تنفجر بها بين الحين والآخر ، هي ثورة على الحزبية وليست لها» . نعلم ان البعض لا يفتأ يعلن ان وراء كل مظهر من مظاهر هذا السخط اصبا من اصابع المعارضة ضد المجلسية ، او المجلسية ضد المعارضة ، ولكن بقليل من البحث النزيه ، يتبين المرء كذب هذا الاعلان ، لان الامة بلت من عيث هؤلاء واولئك ما ازهدا فيهم ، وبفضها بهم واثارها عليهم» (٤٢) . ولما كان الشعار المرفوع هو «وحدة الكلمة» لمحاربة الاحتلال والحركة الصهيونية ، فقد انطلقت الدعوات لوحدة الصف من كل حذب وصوب . وفي اليوم الثالث من الشهر الثامن عقد اجتماع في بيت جبرين ، دعا اليه الوجيهان خليل المسرة ورشدي الشوا ، حضره قرابة ألفي شخص ، ولم يحضره احد من قادة الاحزاب . وقد صدرت عن الاجتماع القرارات التالية :

١ - السعي مع الشخصيات العاملة في البلاد للتفاهم وتوحيد الكلمة ، السير في مصلحة البلاد يدا واحدة .

٢ - السعي لتوقيف بيع الاراضي .

٣ - السعي لتأسيس بنك زراعي عربي .

٤ - العمل بالوسائل الممكنة لتوقيف الهجرة الصهيونية .

٥ - السعي لتوسيع التعليم في العشائر والقرى .

٦ - انتخاب وفد يعرف «بوفد مؤتمر الجنوب» لتنفيذ هذه المقررات» (٤٣) .

ويتضح من القرارات ، ان المجتمعين جعلوا وحدة الكلمة في رأس المطالب الوطنية ، وانهم وضعوها مع مشكلة بيع الاراضي وايفاف الهجرة . وبدل هذا

على أهمية مطلب «وحدة الكلمة» شعبيا ، وعلى الاحساس بضرورته . ومع هذا فان سكرتير حزب الدفاع ، هاجم الدعوة الى وحدة الكلمة ، بعد ايام من اجتماع بيت جبرين قائلا : «وليسمع لي القائمون بهذه الفكرة ان أسألهم ماذا يقصدون بهذه الدعوة ، وماذا يعنون بالاتحاد والتفاهم ؟- فاذا كانوا يقصدون بذلك جعل الامة كلها حزبا واحدا ، فهذا خطأ لا تفرهم عليه مصلحة البلاد . وهذه هي اللجنة التنفيذية التي كانت تمثل الامة بجميع احزابها ، كانت اول من نادى بلزوم تأليف احزاب متعددة في البلاد» .

«وأما اذا كان دعاة الاتحاد يقصدون بدعوتهم ان تنقاد الامة الى حزب واحد، تولى قيادة الامة منذ ١٨ سنة ، ولم يستطع ان يزيل عنها هما ، او يدفع عنها غما ، او يدرأ عنها خطرا ، فهذا ما لا نقرهم عليه . اذ ان السنين الطويلة التي مضت علينا كانت كافية واقية ، لتعطينا درسا وعبرة عما تتطلبه مصلحة البلاد والاعمال المجدية» (٤٤) .

وعقد اجتماع للكتلة الوطنية بتاريخ ٦-١٠-١٩٣٥ ، القى فيه عبد اللطيف صلاح الذي انتخب رئيسا ، خطابا اشار فيه «للاحتراب» بين الحزبين الكبيرين : العربي والدفاع ، مؤكدا : «ان تبعة هذا الاحتراب واستمرار هذه الحالة ، لا تقع على رجال الحزبين فحسب ، بل تقع بالدرجة الاولى على الرجال الذين التزموا السكوت امام هذه الحالة اختيارا او اضطرارا ...» (٤٥) . وقد قرر مؤتمر الحزب يومذاك ارسال رسالتين لرعيي الحزبين راغب النشاشيبي وجمال الحسيني من اجل عقد اجتماع بتاريخ ١١-١٠-١٩٣٥ ، للبحث في تأليف لجنة تنظر في الطرق الموصلة الى توحيد جهود ابناء البلاد . أصدر مؤتمر الشباب تأييدا لاتحاد القوى المتصارعة في اليوم التالي ، وفي اليوم عينه أصدر حزب الدفاع بيانا اعلن فيه : «بأنه على اتم استعداد للتفاهم والتعاون مع سائر الاحزاب الفلسطينية العربية على خدمة قضية البلاد القومية العربية بصورة واضحة جلية» . وزاد الحزب على ذلك بان اظهر استعداده للتعاون مع الاحزاب العربية في سوريا وشرق الاردن ، بحيث يصبح في الامكان عقد مؤتمر عربي عام ، يجمع كل الاحزاب فسي هذه الاقطار العربية الثلاثة . واستند حزب الدفاع في تبرير قبوله لدعوة الاتحاد وتأييده لها على وعيه «للفظروف الحاضرة التي تكتنف البلاد العربية بوجه عام ، وفلسطين بوجه خاص ، وما يمكن ان يحدث في القريب العاجل من التأثير على القضية العربية الفلسطينية» ، «وعلى الدعوة التي اقراها مؤتمر الشباب» والتي اشرنا اليها سابقا . ولكن السبب الحقيقي لقبول حزب الدفاع بدعوة الاتحاد هو غير ذلك ... انه محاولة للتظاهر ، ازاء الضغط الشعبي والنقمة المتزايدة ، بقبول شعارات الجماهير .

وحين اكتشفت الاسلحة المهربة الى الصهيونيين ، وتاججت المشاعر فسي فلسطين ، وازداد الحاح الناس على «الزامات» لتتحد وتجاهه الخطر الصهيوني، دعا مؤتمر الشباب لاجتماع يوم ١٨-١٠-١٩٣٥ من اجل بحث قضية تهريب

الاسلحة . حضر الاجتماع ممثلون عن حزب الكتلة الوطنية ، بالإضافة الى ممثلي مؤتمر الشباب ، بينما لم يحضر ممثلون عن الحزب العربي ، الذي عقد اجتماعا منفردا وقرر الاضراب وأبلغ ممثلي الاحزاب المجتمعين . وقد اثار قرار الحزب العربي المنفرد استنكار الاحزاب الاخرى . وفي يوم ٢٠-١٠-١٩٣٥ عقد اجتماع آخر حضرته كل الاحزاب ، وقرر الاضراب يوم ٢٦-١٠-١٩٣٥ استنكارا لتهريب الاسلحة .

واستطاعت الاحزاب ان تتفق على اصدار بيان بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢-١١-١٩٣٥ . ولكنها اختلفت بعد ذلك ، عندما اجتمعت لتقرر الاضراب حين عودة المندوب السامي . كان راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي وشفيق عسل سكرتير حزب الكتلة الوطنية ، قد وافقوا على الاضراب ، بينما لم يوافق ممثلا حزب الاصلاح ومؤتمر الشباب على ذلك . وخلال الاجتماع الذي بحث فيه الموضوع تسلم كل من جمال الحسيني وراغب النشاشيبي رسالة من السلطات - على ما تروي جريدة فلسطين - ففتر جمال الحسيني موقفه ، وقال راغب النشاشيبي انا مع الاضراب اذا اقرته الاكثرية ؛ ولكن الاكثرية كانت ضد الاضراب ، فلم يقر (٤٦) . ولم يرق هذا القرار لقيادة الكتلة الوطنية ، فاصدرت بيانا ترفض فيه قرار اجتماع الاحزاب ، وتطلب من الشعب الاضراب . ويقول جمال الحسيني : «ان الرسالة التي تسلمها كانت بخصوص قضية تهريب الاسلحة ، وانه قرأها على الحضور . ويؤكد انه كان يؤيد الاضراب، وان الاغلبية كانت ضد الاضراب، فاضطر الى مجازاة الاغلبية. ولكن من هي الاغلبية ؟ يبدو ان ممثلي مؤتمر الشباب وحزب الدفاع وحزب الاصلاح كانوا ضد الاضراب ، وان رئيس الحزب العربي ، لم يكن متحمسا له ، فوافق على ما اسماه رأي الاغلبية . ذلك ان الحزب العربي لم يكن حريصا على رأي الاغلبية، ولقد اعلن الاضراب مرات منفردا .

وأبرقت يوم ١١-١١-١٩٣٥ لجنة اجتماع نابلس الكبير ليوم ٢ نوفمبر ، الى رؤساء الاحزاب ، مستنكرة قرارهم بعدم الاضراب . لانها «تعلم انه لا يعبر عن ارادة الامة العربية التي تعاون الظالمون على ابادتها ، وانما هو دليل على ضعف المتزعمين وهوادتهم» . «وهي تعتبر هذا الانهزام الذي مني به الائتلاف آيسة جديدة على افلاس الزعامة ، وضرورة تقدم المخلصين الجريئين الى احتلال ميدان الكفاح الوطني» (٤٧) . ولم تهز هذه البرقية التي تعبر عن رأي الجماهير قيادة الاحزاب ، فاجتمعوا وقرروا مرة اخرى عدم الاضراب حتى يعرفوا رأي المندوب السامي بالمذكرة التي سيقدمونها (٤٨) . ولم تنتظر مدن فلسطين موافقة قيادة الاحزاب ، فشكلت فوراً لجان اضراب في القدس ويافا وغيرها من المدن ، واصدرت بيانات تدعو للاضراب نشرتها الصحف يوم ١٣-١١-١٩٣٥ . وتشير اخبار الصحف في هذا اليوم الى اجماع البلاد على الاضراب ، وان كان هنالك اختلاف في الرأي في مدينة كحيفا . وقد نشرت الصحف في اليوم عينه بيان

مندوبي الاحزاب بضرورة تأجيل الاضراب (٤٩) . ومع هذا فقد أضربت البلاد اضرابا عاما شاملا ، علقت عليه جريدة فلسطين قائلة : «ثم اجمع الجمهور على الاضراب . فأضرب ، وكان في اجتهاده هذا مخلصا لضميره ولوطنه معا» . «ومهما قلنا عن حيرة الجمهور واضطرابه فقد كان الاضراب عظيما ؛ ويزيد في شأنه انه تم في غير دعوة رسمية اليه ، وفي غير تنظيم له ، وعلى الرغم من دعوات وبيانات الهيئات المؤولة » . وأشارت بعض الصحف العربية واليهودية الى ان الاضراب كان تحديا للزعماء اكثر مما كان تحديا للانجليز ؛ وحين علقت «فلسطين» مرة اخرى على الاضراب ، اعترفت بأنه كان تحديا للزعماء الا انها اضافت : «ولكننا نحب الا تمضي الامة في طريق ، والزعماء في آخر ، والا تتسع بينهما الشقة» (٥٠) .

كانت جماعة القسام في هذه الاثناء ، ومسرحيات الزعماء الهزلية تبلغ ذروة هزلها ، قد خرجت الى منطقة جنين ، لتبدأ ثورتها المسلحة ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية . وكان عز الدين القسام رجسلا دين وقورا ، وخطيبا ملك اعنة الكلام ، وتوفر على علم واسع بمجاله . وقد وضع علمه ومركزه الديني في خدمة المقاومة العربية ، فأخذ يحرض على الانتفاض على الظلم والثورة على الاجنبي ، مذكرا في خطبه على ان المسلم غير مكلف بالخضوع للاجانب . وكان مؤمنا ان الثورة لا بد لها من ان تعتمد على الفلاحين والعمال . رأى القسام ان الهيئات الشعبية لا تكفي لتحرير البلاد ، ودفع الخطر الصهيوني عنها ، كما رأى ان «القيادة» في فلسطين غير أهل للمهمة الخطيرة الموكولة اليها . ولذلك فقد عمل على انشاء حركة ثورية عقائدية ، تقوم على العقيدة الاسلامية من جهة ، وعلى التنظيم السري من جهة اخرى . ومن هنا بدأ القسام العمل ، فأنشأ حلقات سرية ، وأخذ يعدها ليومها الموعود .

ليس هنالك تفصيلات واسعة عن تنظيمات القسام وافكاره وخططه . ولكن ما هو موجود يدلنا على ما يلي :

اولا : اعتبر القسام ان المقاومة تقتضي وجود «كوادر» مهياة عقائديا وسياسيا وعمليا . ولذلك فقد اتجه الى تثقيف انصاره ومريديه تثقيفا اسلاميا ووطنيا . وكانت عملية التوعية هذه تستهدف تزويد المقاتلين بالايمان ، وحضهم على التضحية والتفاني . وفي القرآن الكريم والحديث الشريف مادة لا تنضب من الآيات والاحاديث المفيدة جدا في هذا المجال .

ثانيا : واعتبر القسام ان بريطانيا هي اساس البلاء ، وان الحركة الصهيونية مرتبطة بالاستعمار البريطاني . ولذلك فان انتهاء الانتداب هو الواجب الاول ، على ان تبذل الجهود لمنع الحركة الصهيونية من الاستيلاء على مزيد من الاراضي .

ثالثا : ان «الثورة المسلحة» هي وحدها القادرة على انتهاء الانتداب ،

والحيلولة دون قيام دولة صهيونية في فلسطين . وهذه الثورة تستلزم :

١ - نشوء تنظيم سري . ب - تربية المقاتلين وإعدادهم للمعركة عسكريا .



ج - تعبئة الجماهير نفسيا لتأييد الثورة والاشتراك فيها .

وبدا القسم العمل ، تحقيقا لهذه الاهداف ، منذ سنة ١٩٢٨ بتأسيس الحلقات السرية كما يقول ابو ابراهيم الكبير . وقد انتسب سنة ١٩٢٦ الى جمعية الشبان المسلمين . فانتخب رئيسا لها ، وكان يستهدف بانتسابه للجمعية التستر على اعماله السرية ، وحينما عُيِّن سنة ١٩٢٩ ماذونا شرعيا ، اخذ يتجول في القرى ، دارسا نفسية الشعب ، داعيا جموعه الى المحبة والوئام . وكان القسم يتصل بكل فئات الشعب ، حتى الذين لا يعرفون بالورع والتقوى ، فانار حفيظة بعض رجال الدين ، وجرى بينه وبينهم ، نقاش حول الموضوع .

استعمل القسم منبر مسجد الاستقلال في حيفا لاستشارة روح الكفاح في المصلين ، ولاختيار العناصر التي يتوسم الخير فيها منهم ، لتنضم الى حلقاته السرية .

طلب القسم من الحاج امين ، على ما ذكره صبحي ياسين في كتابه «الثورة العربية الكبرى في فلسطين» ، نقلا عن رفاق القسم ، ان يعينه واعظا متنقلا ، ليعمل من اجل الاعداد للثورة ، فاعتذر الحاج امين قائلا : «نحن نعمل لحل القضية سياسيا» .

وارسل القسم ، سنة ١٩٣٥ ، احد رجاله المدعو محمود سالم ، الى الحاج امين ليعلمه بعزم القسم على اعلان الثورة في الشمال ، وليطلب منه اعلان الثورة في الجنوب ، ولكن المفتي اجاب : «بان الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل ، وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم» .

كان القسم ، في هذه الفترة ، قد بنى تنظيمه السري ، واشترى كميات من الاسلحة ، ودرّب عددا من المقاتلين . وقد اتصل بالطلّيان اعداء الانجليز ومنافسيهم على الوطن العربي ، وضمن تأييدهم .

وكانت لجان خمس تشرف على العمل ، وهذه اللجان هي :

اولا : لجنة الدعوة ، وهي مكونة من عدد من «العلماء» ووظيفتها اعسداد الشعب للثورة ، مستخدمين كل الوسائل الممكنة من الاتصال اليومي بالناس ، الى حلقات التدريس والخطب في المساجد .

ثانيا : لجنة التدريب العسكري . ووظيفتها اعداد المقاتلين .

ثالثا : لجنة العتاد ، ووظيفتها شراء الاسلحة ، وحفظها في الاماكن الامينة حتى يحين اليوم الذي يحتاج اليها فيه .

رابعا : لجنة مراقبة الاعداء ، ووظيفتها جمع المعلومات عن الانجليز والصهاينة .

خامسا : لجنة الشؤون الخارجية ، ووظيفتها تنحصر في العلاقات الخارجية . اجتمعت قيادة الحركة بمناسبة الذكرى السنوية لاصدار وعد بلفور ، وقررت بدء الكفاح بالانتقال الى الريف ، وكان ذلك في ٢-١١-١٩٣٥ . واختارت منطقة جنين القرية من حيفا مسرحا لعملياتها . وكانت تستهدف الاتصال بالفلاحين ،

وتحريضهم على الاحتلال الاجنبي ، ودعوتهم للاشتراك في الثورة . وكان عدد الاعضاء المنظمين في الحركة قرابة مائتين عند اتخاذ هذا القرار ، بالإضافة الى ثمانمائة من الانصار . ولاعتقاد القسام بأن الثورة يجب ان تعتمد على الفلاحين والعمال ، فقد اختار أعضاء منظمته من اوساط «الفلاحين والعمال» الذين كانوا يسكنون خصاص التنك في ضواحي حيفا .

حين انتقلت جماعة القسام الى الريف، احس الجواسيس المكلفون بمراقبتهم انهم غائبون ، فازداد قلق السلطات المحتلة ؛ ونشطت في البحث عنهم . [وكان الشيخ قد وصل الى قرية نورس في منطقة جنين ، وتمركز مع رجاله في مفارة هناك . وفي ليلة ١٣-١١-١٩٣٥ هاجمت جماعة مجهولة احدي المستعمرات ، ومرت خلال عودتها من قرب المفارة . وفي الصباح مرت دورية تابعة للجيش البريطاني مؤلفة من ثلاثة افراد ، انجليزي وعربي ويهودي من هناك . وكان محمود سالم والزيادي مكلفين بالحراسة . وكان ان اطلق محمود سالم النار فقتل الشاويش اليهودي . وحين سمع القسام صوت الطلقات استفسر عن السبب . فاخبر بما جرى . وهنا نادى جماعته وقال لهم : لنرحل على الفور ورحلوا \* .]

وقد اخبر الشرطي بما رأى ، فحشدت السلطات المحتلة قوة كافية . واخذت تجوب المنطقة بحثا عما اسماه الانجليز «العصابة» . استمر البحث اياما ، حتى ان جريدة «فلسطين» كتبت تقول يوم ٢٠-١١-١٩٣٥ «قضاء جنين كانه ساحة حرب» . استطاعت القوات البريطانية ان تحكم الطوق على جماعة القسام الذين قاوموا مقاومة باسلة . ولكنهم كانوا في واد عميق . ولم يفكروا بالتسلسل والهرب ، بل بالمقاومة والاستشهاد ، ولذلك فان القسام حين طلب منه الاستسلام اجاب : «انا لن نستسلم . ان هذا جهاد في سبيل الله والوطن» والتفت الى زملائه وقال : «موتوا شهداء» . استمر الاشتباك الاخير من الفجر حتى التاسعة صباحا ، حين قتل القسام وبعض صحبه ، وجرح آخرون ، منهم الشيخ نصر حسن السعدي .

لم تستطع حركة القسام ان تحقق اهدافها الاولى ، فهي لم تتمكن من حشد القوى الشعبية اللازمة ، ولم تحتل مدينة حيفا ليكون ذلك اعلانا عن ميلاد ثورة شعبية كبيرة قوية كما كان مقررا . وفوق هذا وذاك ، فقد قتل قائدها . وبعض كبار معاونيه . الا ان الحركة لم تذهب سدى ، ذلك ان بعض جماعبة القسام ، قد افترقوا عنه . بقيادة الشيخ فرحان السعدي ، بعد مقتل الشاويش اليهودي ، فنجوا ... ثم ان مقتل القسام حرك البلاد ، واثار كوامن حقدوها

---

\* - تراجع القابلة التي اجرتها مجلة الثورة الفلسطينية مع القائد ابو ابراهيم الكبير، العدد

١٩ تاريخ ١٥-٩-١٩٦٩ .

ونقمتها (٥١) .

كان ما فعله القسام أبلغ رد على سياسة «زعماء» فلسطين التقليديين . فلقد ثقف ونظم وقاتل حتى مات شهيدا ، غير آبه لجأه ، أو باحث عن زعامة . وكانت سيرته مثلا للكفاح والفداء ، بعكس زعماء فلسطين التقليديين الذين اختاروا طريقا آخر ، وفضلوا المناصب على الشعب ، والمساومة على المقاومة . وكان المنهج الذي نهجه يخيف «الزعامات» ، لأنه لا يكشفها فقط ، بل يهددها بفقدان زعامتها . وبالإضافة الى هذا ، فإن القسام تعمد علنا ان يهاجم هذه الزعامات ، ويكشف زيفها وانانيتها واستهتارها . ويروى انه كان يحلل قتل بعضهم . لهذه الاسباب كلها ، فإن «الزعامات» حرصت على عدم الاستفادة من الجو المتوتر الذي تولد عن بدء المقاومة ، ومقتل بعض قادتها . ان «الزعماء» مثلا، لم يحضروا جنازة القسام، على الرغم من ان اكرم زعيتر ، من جماعة حزب الاستقلال ، قد دعا الزعماء للاشتراك في تشييع الشهيد . وكانت البرقيات التي أرسلوها ، ولاسيما برقية الحزب العربي ، باهتة باردة . ولم يكتفوا بهذا ، بل انهم ، ليقتنموا الجماهير بأن هنالك طريقا أخرى غير السلاح ، لتحقيق اهداف البلاد ، اجتمعوا بالمندوب السامي ، قبل ان يمضي اسبوع على وفاة القسام ، وقدموا له مذكرة ، حددوا فيها مطالب البلاد ، واعطوه مهلة شهر للإجابة عليها (٥٢) .

[ «وكانت المذكرة تطالب بما يلي :

- ١ - تشكيل حكومة ديمقراطية في فلسطين .
- ٢ - منع انتقال الاراضي لليهود ، وسن قانون شبيه بقانون الافدنة الخمسة في مصر (صدر هذا القانون سنة ١٩١٢ من اجل حماية المزارعين الصغار ، وكان يمنع نزع ملكية الفلاح سدادا لدين عليه) .
- ٣ - أ - وقف الهجرة اليهودية وقفا تاما وفوريا ، وتشكيل لجنة مختصة لتعيين المقدرة الاستيعابية للبلاد ووضع مبدأ للهجرة .
- ب - اصدار تشريع يطالب المقيمين الشرعيين في البلاد بالحصول على تذاكر هوية وحملها .

ج - البحث الفوري والفعال في الهجرة غير المشروعة» \* .

واجتمع ممثلو الاحزاب يوم الرابع من كانون الاول سنة ١٩٣٥ ، واتخذوا قرارات كان اهمها رجاء وجهوه للناس «بالفاء المعابدات والاحتفالات في الاعياد بسبب حالة البلاد ، وحدادا على الشهداء» (٥٣) . واقيم في التاسع من كانون الاول احتفال بمناسبة الذكرى السنوية لفتح القدس ، في سينما ابولو بالقدس ، وكانت صورة القسام مرفوعة على المسرح . وكان حمدي الحسيني ممن تحدثوا في هذا الاحتفال ، فندد «بالطرق الفاشلة للعمل الوطني الفلسطيني ، وذكر انها

\* - طربين ، احمد : المرجع السابق ، ص (٢٦٦ - ٢٦٧) .

كانت عاملا قويا في ترسيخ قدم الاستعمار» . ويثن «كيف أن الزعامية سعت لتقوية مراكزها فقط عند المستعمرين بالتظاهر بالوطنية ، واستغلت مع الاستعمار الدماء الزكية التي سفكت في سني ٢٠ و ٢١ و ٢٦ و ٢٣ حتى ضاعت هدرا» (٥٤) . لم يتفضل المندوب السامي بالاجابة خلال الفترة التي حددها رؤساء الاحزاب، ومع هذا فلم يفعلوا شيئا . وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ استدعاهم المندوب السامي للاجتماع به، وأبلغهم رد وزارة المستعمرات على مطالبهم . ولم يكن في الرد شيء جديد . ذلك ان وزارة المستعمرات احيث فكرة المجلس التشريعي ، ردا على طلب الاحزاب بانشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين . وأشارت الى ان مطلب توقيف الهجرة توقيفا تاما امر لا يمكن البحث فيه ، وابدت استعدادها لوضع تشريع يمنع انتقال الارض من العرب لليهود ، بعد ان استثنت قضاء بئر السبع ومناطق المدن والاراضي المفروسة بالاشجار الحمضية ، على الا تكون الاراضي موضوع البيع من «اراضي الاعالة» (٥٥) .

اختلف زعماء الاحزاب على موضوع المجلس التشريعي ، فأثر الحزب العربي التريث بينما اندفع حزب الدفاع في تأييد المشروع «على اساس انه توريست للسياسة الانجليزية» . ووضعها امام الامر الواقع» (٥٦) . واجتمعت الهيئة العامة للحزب في ٢٩-٣-١٩٣٦ ، واصدرت بيانا اشارت فيه الى مؤامرات اليهود على المجلس التشريعي، والى الاضرار التي لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروع المجلس التشريعي سنة ١٩٢٢ ، وقررت :

«١- قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم انه لا يحقق جميع امانى البلاد ، ولا رغبات اهلها ، وذلك لاعتقاد الهيئة بأنه مما يساعد على السير بالامة نحو الحكم الذاتي ، ما تصبو اليه البلاد من امان قومية» (٥٧) . ولم يعلن الحزب العربي موقفا رسميا ، مع ان ما أشيع حينذاك كان يؤكد رفض الحزب للمشروع ، حتى ان «فلسطين» جريدة حزب الدفاع غير الرسمية ، ذكرت ، نقلا عن النيويورك تايمز ان الحاج امين وعد السلطة بالقبول (٥٨) .

وفي اجتماع لرؤساء الاحزاب يوم ٣١-٣-١٩٣٦ ، طلب جمال الحسيني رئيس الحزب العربي ، ان تحدد خطة حازمة تسير عليها البلاد للوصول الى مطالبها الوطنية ، فطلب منه راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ان يصدر الحزب العربي بيانا مثل بيان حزب الدفاع في تأييد المجلس التشريعي ، فأبى رئيس الحزب العربي ان يحدد موقف الحزب من المشروع ، على اساس ان لجنة الحزب ستجتمع وتقول كلمتها في المشروع . وظل موقف الحزب الرسمي غير معروف حتى اصدر الحزب العربي في ١٤-٤-١٩٣٦ بيانا ، بعد اجتماع لجنته التنفيذية ، اعلنت فيه رفضها المجلس التشريعي لانه «لا يتفق مع مطالب البلاد وامانيها في الاستقلال التام ، والوحدة العربية» ولانه «ايضا مناقض لمهد عصبة الامم ومناف لما تتطلبه نصوص صك الانتداب الخ» (٥٩) . الا ان الحزب العربي وافق على ارسال وفد الى لندن لبحث القضية من اساسها .

عندما أعلن الحزب العربي موقفه الرسمي كانت جميع الأحزاب الأخرى قد تورطت بالقبول ، مع أن بعضها كمؤتمر الشباب لم يكن معروفا بالعمالة للإنجليز . وهكذا انفرد الحزب العربي بموقفه . وظهر أمام الرأي العام بمظهر الحريص على الاستقلال التام ، وتحقيق رغبات البلاد ، وإن كان يقبل الاشتراك في وفد يذهب إلى لندن للمفاوضة ، قد ترك باب المساومة مع الإنجليز مفتوحا .

كان الصراع بين الحزب العربي وحزب الدفاع قد أخذ يكتد من جديد ، مع بداية عام ١٩٣٦ . وكان الخلاف على المجلس التشريعي من أسباب عودة الصراع ، كما كانت محاولات الحزب العربي للانفراد بالقيادة من أسباب عودة الصراع أيضا . وقد أخذت «فلسطين» تهاجم الحزب ، وتعرض به ، وحين اختارت نابلس الإضراب . وحددت له يوما . فحدد الحزب موعدا سابقا عليه ، كتبت فلسطين : «انه أراد أن يفصل عار موقفه في يوم الإضراب ، يوم عودة (سيدنا) وسيدهم فخامة المندوب» (١٠) . وذكرت أن الحزب يومذاك أرسل دعائه يحضون الناس على فتح حواريتهم . وكان التنافس على المناصب يتداخل مع الصراع أحيانا فيزيده احتداما . ومن أمثلة ذلك أن الحاج أمين أصدر قرارا ، يعين فيه الشيخ محمد تفاع مفتيا لنابلس ، فاعترض الشيخ داود هاشم على القرار وادعى ضد الحاج أمين والمجلس الإسلامي الأعلى . وعمل حزب الدفاع على استغلال الحادثة ، فتبنى الشيخ داود هاشم . حتى أن سكرتير الحزب حسن صدقسي الدجاني ، واحد قادته مغمم مغمم كانا وكيل دفاع المدعي (١١) .

وافقت جميع الأحزاب على إرسال وفد إلى لندن ، وإن كانت تختلف حول مشروع المجلس التشريعي ، وحول وظيفة الوفد . وحين اجتمع رؤساء الأحزاب في آخر الأسبوع الأول من نيسان ، اختلفوا - كما حدث سنة ١٩٣٠ - على من يذهب في الوفد . . . كانت البلاد تفتلي ، والنقمة تهدد بالانفجار ، ولكن الزعماء كانوا مشغولين بأمور أخرى . وعادت أزمة العمل الوطني تطرح نفسها من جديد . ولكن ما الحل ؟ كانت الجماهير تعتقد أن الكفاح المسلح هو الحل ، أما «الزعامات» فكانت تدعو للتعاون وتتناهد ، وتشير إلى الأخطار المحدقة بالبلاد ولكنها تشغل نفسها والبلاد بأمور أخرى . ظلت «وحدة الصف» هي المطروحة ، دون التفريق بين مخلص وخائن ، ذلك أن حديث الخيانة شائك وطويل ، ويمس جميع الأطراف من ناحية أو أخرى . فلقد كان يوجد عملاء وسماسرة في كل الأحزاب ، وكان بعض هؤلاء من قادة الأحزاب وأعضائها البارزين . لهذا ، ولأن حساب الخيانة . يفقد أي طرف عددا من «أنصاره» الأقوياء ، فإن «القيادات» ظلت تعتبر الحل في صفاء النية وحسن الطوية . وهكذا أصدر رشيد الحاج إبراهيم ، أحد أعضاء قيادة حزب الاستقلال المتقاعد والزعيم المحلي في حيفا ، نداء ، نشر يوم ١١-٤-١٩٣٦ يدعو فيه لاجتماع :

١ - أعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع .

٢ - أعضاء الوفود الفلسطينية إلى أوروبا وبلاد العرب .

٣ - رؤساء الاحزاب الفلسطينية .

٤ - اصحاب الصحف الفلسطينية .

اما هدف الاجتماع ، فهو ان يقرر ما تقتضيه مصلحة البلاد ... (١٣) .  
بالطبع ، لم يحدث النداء اي رد فعل ايجابي ، ولكن البلاد المتوترة لم تكن  
مستعدة لمزيد من الانتظار . ففي العشرين من نيسان اصدرت لجنة في يافا دعوة  
للاضراب العام الشامل ، واصدرت لجنة اخرى دعوة مماثلة في القدس تأييدا  
لنابلس . وفي اليوم التالي قدمت اللجنة القومية في حيفا مذكرة الى حاكم  
النواء تعلن فيها الاضراب ابتداء من ٢٢-٤-١٩٣٦ مطالبة بما يلي :

١ - وقف الهجرة حالا .

٢ - سن تشريع يمنع تسرب الاراضي .

٣ - تشكيل حكومة وطنية (١٤) .

وقد اجتمع عند ذلك ممثلو الهيئات المختلفة في حيفا وقرروا تأييد الاضراب .  
كانت البلاد كلها قد بدأت الاضراب الشامل حينما اجتمع «اتحاد الاحزاب»

ليقرر ما يلي :

١ - تأجيل ارسال وفد الى لندن .

٢ - الرجاء الى «الامة ان تستمر في اضرابها» (١٥) .

ولكن كيف اتخذ هذان القراران ؟

كانت البلاد - كما ذكرت - قد اجتمعت على الاضراب ، تاركة رؤساء  
الاحزاب يتحاربون ويتنازعون ، ثم ان حشدا من التجار واعضاء النوادي وتلاميذ  
كلية الروضة في القدس ، تجمهر في المكان الذي اجتمع فيه رؤساء الاحزاب ،  
وقدم لهم مذكرة ، طالبهم فيها بان يؤيدوا استمرار الاضراب حتى تتوقف الهجرة ،  
ويتوقف بيع الاراضي . وكانت المظاهرات قد عمت فلسطين يوم ١٩-٤-١٩٣٦ ،  
وجرت اشتباكات في انحاء متعددة بين العرب والصهيونيين ، أدت الى مقتل  
وجرح كثيرين . الا ان الاكثر اهمية من هذا ، تعرض فرحان السعدي ، وهو قائد  
فئة من جماعة القسام ، لسيارة يهودية ، وقتل ثلاثة من ركبائها . ان عودة جماعة  
القسام الى النشاط العسكري في جو مثل ذلك الجو المتحفز المتوتر ينذر بانفجار  
خطر ، لا يهدد الانجليز والحركة الصهيونية فحسب ، بل يهدد «الزعامات» ايضا .  
اصاب الاضراب الانجليز والصهيونيين بالذعر ، لانهم لم يتوقعوا مثل هذا  
الانفجار . وزاد من خوفهم ان الاضراب الشامل قد شل الحركة الاقتصادية في  
البلاد ، وانه من الممكن ان يؤدي الى تطورات هامة في الوضع السياسي .  
واسرع المندوب السامي باستدعاء رؤساء الاحزاب ، وطلب منهم ان يطفئوا الموجة  
العارمة ، فأبلفوه ان الشعب لن يصير اكثر ، وهو يرى تدفق الهجرة الصهيونية ،  
بموافقة سلطات الاحتلال .

كان اتحاد الاحزاب قد فشل - كما رأينا - معلنا معه فشل طراز مسن  
القيادات . الا ان الاندفاع الثوري حملت بعض «حسني النية» من جديد ، على

رفع شعار انشاء قيادة موحدة للنضال ، بعد ان نشأت لجان قومية في كسل المدن . ان وحدة القيادة هنا ، تعني وحدة الطبقة اولا وقبل كل شيء . هذه الطبقة المتفسخة المتناحرة التي لا تتفق الا على الطموح الى السلطة . جاء رشيد الحاج ابراهيم وهو صاحب النداء المشار اليه سابقا ، على راس وفد من حيفا الى القدس . لاقتناع العاملين في الحقل السياسي بانشاء لجنة عربية عليا . وقد عقد عدد من الاجتماعات . توفش فيها الموضوع ، ولكن الروح التي كانت تسود جو الزعامات أدت الى الاقتناع بنتيجة واحدة : وهي ان لجنة يشترك فيها رؤساء الاحزاب . والحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى ، هي الحل الوحيد . وكان هذا الحل يصطدم بعقبتين : اولاهما : ان الحاج امين الحسيني لا يريد ان يتصدر قيادة الحركة مباشرة ، لانه بذلك يقف مسؤولا امام الشعب من جهة ، وامام الانجليز من جهة اخرى . وقد تملل بأنه يخشى «من عدم التضامن معه الى النهاية» (٦٥) . اما راعب النشاشيبي فقد تردد ، لان تكوين لجنة عليا . برئاسة الحاج امين ، يكرس زعامة خصمه السياسي ، ويفقده القدرة على لعب دور فعال ، ويحرمه من كل امكانيات المناورة . ولكن الوضع السياسي في البلاد فرض عليه الموافقة ، لان الرفض يعني ان تحكم عليه الجماهير بالخيانة والموت . وهكذا تشكلت اللجنة العربية العليا من الحاج امين رئيسا ، وعونسي عبد الهادي سكرتير حزب الاستقلال سكرتيرا . واحمد حلمي عبد الباقي امينسا ماليا ، وكل من راعب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، وجمال الحسيني الحزب العربي ، وحسين الخالدي رئيس حزب الاصلاح . وعبد اللطيف صلاح رئيس الكتلة الوطنية ، ويعقوب الغصين رئيس لجنة مؤتمر الشباب ، والفرد روك عن المسيحيين الكاثوليك ، ووجيه فراج عن المسيحيين الارثوذكس . كانت اللجنة تمثل «زعامات» فلسطين ، ولكنها كانت اقرب للمفتي الحاج امين منها لراعب النشاشيبي ، وان كان كل المشتركين فيها من رؤساء الاحزاب ، قد ايدوا موقف حزب الدفاع بقبول المجلس التشريعي قبل هذا التاريخ بقليل .

اعلن ميلاد اللجنة بحماسة فائقة ، وكان ميثاقها : «استمرار الاضراب الى ان تغير الحكومة الانكليزية سياستها ، فتوقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضى لليهود ، وتقوم حكومة وطنية نيابية ، على ان يكون وقف الهجرة هو البادرة العاجلة لذلك التغير» (٦٦) . وقد نشر خبر اول اجتماع لها يوم السابع والعشرين من نيسان .

انعقد في الثامن من ايار مؤتمر اللجان القومية في القدس . وقد تحدث الحاج امين في المؤتمر حديث القائد ، معتبرا «ان ابدع مظهر ظهرت به البلاد هو «هذا الاتحاد الوثيق بين احزابها وهيئاتها وافرادها (وعند الشدائد تذهب الاحقاد)» . وبعد ان ذكر بأن الشعب جدير بالتهنئة على هذا الاتحاد قال : «واني لارجو بذل اقصى الجهود للمحافظة على الاتحاد والاستمرار على التعاون ، فان الخطر يهددنا جميعا ، ولا يستثني منا احدا ، ولذلك يجب علينا ان نعمل كلنا

يدا واحدة» . اما الهدف الاول فهو الاستقلال التام والوحدة العربية (١٩) . ولم يهاجم رئيس اللجنة العربية العليا الانجليز صراحة ، ولكنه انحى باللوم على جماهير الشعب قائلا : « فلماذا نقبل الظلم ونحن اباة الضيم من القديم ؟ » . وكان اهم قرار صدر عن المؤتمر هو الامتناع عن دفع الضرائب ابتداء من منتصف الشهر اذا لم يبدأ من السلطة ما يقنع باستعدادها بتحقيق مطالب البلاد . وفي الرابع عشر من الشهر اذاعت اللجنة العليا بيانا جديدا طلبت فيه من الشعب ان يمتنع عن دفع الضرائب لعدم استجابة بريطانيا لمطالب البلاد .

لم يكد الاضراب يعم البلاد ، حتى انفجرت الثورة المسلحة التي ظلت تتسع منذ يوم اندلاعها حتى يوم توقفها . واخذت اللجان القومية المحلية تقوم بمقسام الادارات من جهة ، وتعمل على دعم الثورة ماديا ومعنويا من جهة اخرى . واذا كان الاضراب قد استهدف شل الحياة السياسية والاقتصادية ، فان العمليات المسلحة استهدفت اثارة الذعر في المعسكرات البريطانية والتجمعات اليهودية ، وتخريب ما امكن تخريبه من المرافق والمصالح البريطانية واليهودية . وتشير التقارير الى ان عدد الاشجار التي اطلقت في المزارع الصهيونية مائتا الف ، وعدد المرات التي قلعت فيها خطوط سكة الحديد مائة وثلاثين ، وعدد المرات التي اعطيت فيها قطارات اثنان وعشرون ، وعدد الجسور التي نسفت ثمانية واربعون . هذا خلال الاشهر الاربعة والنصف الاولى من الثورة . ولقد كان « اندفاع » الجماهير على طريق الثورة عميقا وشاملا ، فهذه هي الفرسة التي انتظرتها الجماهير . ولقد زاد من اندفاع الجماهير وحماسها ظهور قيادة موحدة ، واكثر فعالية من القيادة السابقة على المسرح ، واشتراك وحدات من المناضلين العرب في الثورة اهمها « الحملة » التي قادها فوزي الفواقجي . ويتراوح عدد الثوار الذين اشتركوا في العمليات المسلحة بين ستة آلاف وعشرة آلاف (٢٠) .

وعلى الرغم من كل هذا ، فقد تعرضت الثورة وتعرض الاضراب للاجهاض . ويعود ذلك الى ما يلي :

اولا : استمرار المشاحنات في اللجنة التنفيذية ، وحولها . ومع ان آثار هذه المشاحنات في اللجنة العربية العليا كآثارها في اللجنة التنفيذية ، فانها كانت تؤثر في نشاطها وفعاليتها .

ثانيا : عندما بدأ الاضراب ، وبدأت الثورة كانت الجماهير في المقدمة والقيادة في المؤخرة . ولم تستطع القيادة - على الرغم من حيوية الحاج امين وفعاليتها - ان تلحق بالجماهير .

ثالثا : عدم اشتراك قطاعات هامة من الشعب في الاضراب . ولعل اهم قطاعين نذكرهما هنا هما قطاع الموظفين الحكوميين ، وقطاع البلديات . فالموظفون الحكوميون اكتفوا بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطة . بعد مرور اكثر من شهرين على بدء الاضراب . وكان اشتراك الموظفين ضروريا لاجداث ارتباك خطر في أجهزة الدولة كلها . اما البلديات فان رؤساءها رأوا عقد اجتماع



لهم حتى يقرروا موقفهم . ولما كانت سلطات الاحتلال تخشى ما يمكن ان يحدثه اضراب البلديات منعت الاجتماع . وبدلاً من ان يتخذ الرؤساء قرارات حاسمة ، رداً على تحدي السلطات ، واسهامات في العمل الوطني ، قرر نصفها فقط الاضراب بينما بقي النصف الثاني مداوماً على عمله المعتاد ، ومن هؤلاء ، من كان عضواً في اللجنة العليا .

رابعا : قبول اللجنة العربية العليا بالمساومة ، وانهاء الاضراب والثورة . ذلك ان الانجليز حين عجزوا عن مجابهة الاضراب والثورة ، لجأوا الى عملائهم في البلاد العربية ، فوسطوا عمان ، ثم الرياض ، ثم العراق . وقد هبط نوري السعيد في القدس في السادس والعشرين من آب سنة ١٩٣٦ ، وبمسند مناشات تقدم الى اللجنة بالاقتراحين التاليين :

«اولا : ان تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة .

ثانيا : ان تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة» (٦٩) .

وافقت اللجنة على وساطة نوري السعيد ، بعد ان رفضت وساطة الامير عبد الله مرتين ، لاعتقادها بأن وساطة عربية ، تشترك فيها بغداد وعمان والرياض وصنعاء ، كقيلة بأن تدعم عرب فلسطين في كفاحهم ضد بريطانيا . ولحماسة عناصر في اللجنة ، لقبول مثل هذه الوساطة ، وهذه العناصر طبعاً هي جماعة حزب الدفاع والمؤيدون لخطهم . وقد اصدرت اللجنة العربية العليا في الثلاثين من آب بياناً عن محادثاتها مع نوري السعيد ، معلنة موافقتها «على وساطة الحكومة العراقية . واصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وامرائهم بكل ارياح واطمئنان» . وأشار البيان الى ان «فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن ، كما ان اللجنة العربية العليا ستعرض الامر على الامة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام ، لاخذ رأيها والحصول على موافقتها» . ويؤكد البيان ان «الامة» ستستمر «على اضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما ، رافعة الرأس راسخة الايمان ، متريثة رزينة الى ان تصل هذه المفاوضات الى النتيجة المرجوة التي تحفظ لهذه الامة الباسلة كيانها ، وتنيهاً حقوقها . وتوصلها الى امانها ان شاء الله » .

خاف الصهيونيون من الوساطة ، خشية ان تؤدي الى نتائج ايجابية فسي مصلحة العرب ، فاستغلوا ما نشرته جريدة «بالستين بوست» الصهيونية عن شروط الوساطة ، وكتب وايزمن رسالة الى وزير المستعمرات ، شفّعها بقصاصة من الجريدة المذكورة ، تحتوي على اخبار الوساطة وشروطها . وقد اجابه الوزير عليها مؤكداً ان المندوب السامي لم يقوض نوري السعيد بالوساطة ، ولم يوافق على اي شرط من الشروط المذكورة في «بالستين بوست» لانهاء الاضراب وتوقف الثورة (٧٠) .

[ومحاولة الشرب هذه جزء من الدهاء البريطاني، الذي كان يحاول تأكيد شيء للعرب، والتأكيد على نقيضه للصهيونيين. وهناك أكثر من مؤلف اجنبي يؤكد على ان الوساطة تمت بموافقة الإدارة الانتدابية.]

كان هذا النفي كافيا لانهاء الوساطة، ولكن اللجنة العربية العليا، بدلا من ان تعرف ان وساطة نوري السعيد لا تزيد شأنا على وساطة الامير عبد الله، وان الانجليز الذين انكروا علمهم بالاولى، من السهل ان ينكروا علمهم بالثانية، وان السياسة البريطانية صهيونية دون لبس ولا ابهام ولا تردد، أصدرت بيانا، كان مما جاء فيه: تأكيدها على قبول الوساطة مرتاحة مطمئنة، معبرة عن ثقتها بالوسطاء (٧١).

استمر الشعب في اضرابه، واستمر الثوار في عملياتهم، غير آبهين بأمر الوساطة. الا ان الامور تطورت بسرعة، فقد أبرق عبد العزيز بن سعود برقية الى اللجنة العليا، يعلمها فيها ان بريطانيا وافقت على ان يوجه الرؤساء العرب نداء الى شعب فلسطين لانهاء الاضراب وايقاف الثورة، واعدة بالنظر في مطالبهم، مؤكدة انها لن ترتبط بأي التزام قبل نهاية الاضراب وايقاف الثورة. وقد درست اللجنة القومية الامر، وتعرفت الى آراء اللجان القومية. وبعد ان حصلت على تفويض منها بالعمل ابرقت الى الملك عبد العزيز بن سعود، معلنة استمداد الشعب لقبول النداء، اذا كان الرؤساء العرب مطمئنين الى النتيجة.

وسرعان ما اذيع نداء الرؤساء العرب؛ موقعا من الملك غازي ملك العراق، والملك عبد العزيز بن سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين، امام اليمن، والامير عبد الله بن الحسين، امير شرق الاردن. وجه كل واحد من هؤلاء نداءه بنفسه، ولكن النصوص كانت واحدة: تطلب من شعب فلسطين «الاخلاد للسكينة» اعتمادا «على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل» (٧٢).

وهرولت اللجنة العربية العليا لاصدار بيان تعلن فيه قرارها بالموافقة على «تلبية نداء اصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الامير» داعية «الامة العربية الكريمة في فلسطين للاخلاد الى السكينة، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين المبارك في ١٦ رجب ١٣٥٥ / الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٦» (٧٣). وهكذا كان، فاللجنة العربية العليا التي رجت الشعب ان يستمر في اضرابه يوم اضرب تدعوه بعد ستة اشهر عربية كاملة ان يخلد للسكينة، وينتهي «الاضراب والاضطرابات»؛ دون قيد ولا شرط، واعتمادا على نداء وجهه «رؤساء» تسير

\* - طريبن، احمد، المرجع السابق، ص ٢٨٤. يراجع ايضا:

1 — C. H. Sykes : Cross Roads To Israel, p. 166.

2 — Marlowe John : Rebellion In Palestine, London 1946, p. 14.

بلدانهم بريطانيا كما تشاء .

بدأ الانجليز يعملون لقطاف ثمرات المؤامرة ، فالتى المندوب السامي خطابا في الاذاعة ، عبر فيه عن سروره بانتهاء الاضراب ، وتوقف الثورة ، وأعلن ان اللجنة الملكية ستصل يوم الحادي عشر من تشرين الثاني . وفي الوقت الذي اخذت فيه الادارة تطلق سراح المعتقلين ، وتوقف عمليات الملاحقة والمطاردة والتفتيش ، عمدت الى بدء عملياتها لاجراج القواقجي والاشمر ورفاقهم من المجاهدين . وقد اثارت هذه العمليات الرأي العام ، فهبت نجدات من الفلاحين المسلحين للدفاع عنهم . الا ان هؤلاء المجاهدين اختاروا الخروج من فلسطين الى شرق الاردن حيث استقبلوا بالحفاوة والترحيب من جماهير الشعب ؛ وكان الامير عبد الله غائبا عن امارته فاهتم بهم ابنه ونائبه طلال اهتماما لائقا . ولكن الانجليز اخذوا يضغفون لاجراجهم ، وكان ان اخرجهم الامير عبد الله عند عودته ؛ فعاد الاشمر الى سورية ، وذهب القواقجي الى العراق ، حيث استقبل استقبال القادة الظافرين . وفي الوقت ذاته اعلن وزير المستعمرات في البرلمان البريطاني ان حكومته ، بناء على توصية المندوب السامي في فلسطين قد قررت الا توقف الهجرة ، لعدم وجود اسباب تبرر ذلك ، وعلى اعتبار ان ايقاف الهجرة يؤدي الى تغيير الحالة ، ولا بد من ان يؤثر في التحقيق . ولذلك قرر اعطاء شهادات هجرة لالف وثمانمائة عامل كل شهر ، لمدة ستة اشهر ، ابتداء من اول اكتوبر؛ هذا عدا اصناف الهجرة الاخرى .

هز خبر تجديد «لوائح» الهجرة الرأي العام في فلسطين الذي اخذ يدرك ابعاد المؤامرة . وقد اذهل اللجنة العربية العليا التي كانت قد طلبت مقابلة المندوب السامي ، لبحث امر ايقاف الهجرة معه ، واعلامه بتصميم اللجنة على مقاطعة اللجنة الملكية ان لم توقف . وحين اذيع خبر تصريح وزير المستعمرات ارسلت اللجنة العليا تطلب الغاء مقابلة المندوب . وزاد من الاستياء ان وزير المستعمرات صرح في البرلمان بعد يوم واحد من تصريحه الاول ، بان الحكومة البريطانية لم تكلف الرؤساء العرب بالوساطة ، فانهم فعلوا ذلك من تلقاء انفسهم . الا ان المندوب السامي استعمل وسائله ، فاقنع اللجنة العليا بمقابلته في الموعد المحدد، وبتأجيل اعلان قرار مقاطعة اللجنة الملكية الى ما بعد المقابلة . وقد قابلته اللجنة العربية العليا ، وافهمته ان في قرار استمرار الهجرة استفزازا للعرب ، وتحريضا لهم على استئناف الكفاح . وبالطبع لم يجد هذا الكلام فتىلا، مع المندوب السامي المكلف بتنفيذ سياسة مرسومة ، تستهدف انشاء «وطن قومي يهودي» .

اعلنت اللجنة العربية العليا، بعد مقابلة المندوب السامي، قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية ، على اساس ان «القرار الذي اعلنه وزير المستعمرات تحدٍ شديد لعواطف العرب وعدوان على حقوقهم ؛ ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين حلا صحيحا ، قائما على تحقيق مطالبهم ، وحفظ كياناتهم القومي» . ولهذا «فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف ، وتقرر عدم التعاون

مع اللجنة الملكية ، وتدعو الامة الكريمة التي برهنت للعالم اجمع على نضوجها السياسي ، وقوة ايمانها الوطني ان تعمل بهذا القرار» (٧٤) .

وقد تمسك العرب بهذا القرار ، ولم يشتركوا في استقبال اللجنة الملكية . وكان هذا القرار صفة للسياسة البريطانية ، ولكنه لم يكن الموقف المطلوب فالبلاد متحفزة للثورة ، والثوار يعتبرون انفسهم في هدنة فقط ، ومع هذا فما تطلبه القيادة ردا على تحديات سلطات الاحتلال ، وعلى مكيدة انتهاء الاضراب ، وايقاف الثورة ، هو مقاطعة اللجنة الملكية فقط . . . !

تعرضت اللجنة لضغط شديد للتراجع عن قرار المقاطعة . ذلك ان الامير عبد الله ، استعمل مختلف الوسائل للضغط على اللجنة بغية جعلها تتراجع عن قرارها . وقد جرت بينه وبين اللجنة مراسلات واتصالات هاتفية ولقاءات في القدس وعمان ، كان يطلب فيها التراجع . وحين صمدت اللجنة له اخذت الرياض تمارس ضغطا مماثلا ، وتبعتها بغداد . وازاء هذا الوضع ، قررت اللجنة ارسال وفد الى بغداد والرياض لايضاح موقف اللجنة العربية العليا . كان موقف بغداد والرياض لا يختلف عن موقف عمان . وهو يتلخص بضرورة الغاء قرار مقاطعة اللجنة الملكية . دون ان يكون لدى العواصم الثلاث تعهدات يطمأن لها من بريطانيا ، وعلى اساس ان الغاء قرار المقاطعة ، يجعل رؤساء هذه الدول قادرين على الاستمرار في وساطتهم . واراد الملك عبد العزيز آل سعود ان يلحق اعضاء الوفد درسا في الخضوع للانجليز ، فابلغهم ما يسراه من ضرورة مسايرتهم . مؤكدا لهم ان هذه هي سياسته ازاءهم . ولم يكن رأي الحكومة «الوطنية» في دمشق مقاييرا لآراء حكام عمان والرياض وبغداد .

وقد وجه الملك غازي والملك عبد العزيز بن سعود رسالة تقرر «ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية ، والادلاء اليها بمطالبكم العادلة ، لان ذلك اضمن لحقوقكم ، وادعى لمساعدة اصدقائكم في حسن الدفاع عنكم » . وحين عاد الوفد ، يحمل رسالة الملكين ، ونصيحة الحكومة الوطنية في سورية . عقد اجتماع للجنة العربية العليا . قرر فيه الاستجابة «لطلب السامي» . واذيع بيان بذلك في السادس من كانون الاول .

وكان من اسباب موافقة اللجنة العربية العليا على مقابلة اللجنة الملكية ، عدا ضغط الرؤساء العرب ، موافقة بعض اعضاء اللجنة ، ومنهم جماعة حزب الدفاع على التراجع ، انسجاما مع موقف الامير عبد الله ، او خشية من ان يؤدي التصلب في موضوع المقاطعة الى عزل عرب فلسطين ، وحرمانهم من النأييد العربي . وكانت جريدة «فلسطين» قد اخذت تمهد للتراجع منذ اواخر شهر كانون الاول سنة ١٩٣٦ (٧٥) .

كانت الشهادات العربية امام اللجنة الملكية شاملة ، تناول جميع نواحي الحياة في فلسطين ، واثار الاحتلال والهجرة الصهيونية فيها . ولقصد كانت شهادة الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا اهم هذه الشهادات ، لانها تحدد

الموقف السياسي لقيادة الحركة الوطنية . ويرى الحاج أمين «أن المعالجة الأساسية والصحيحة هي في» :

- ١ - العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة .
- ٢ - إيقاف الهجرة اليهودية ايقافا تاما وفوريا .
- ٣ - منع انتقال الاراضي العربية لليهود متعا باتا ، وحالا .
- ٤ - «حل قضية فلسطين على الاسس التي خلئت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، بإنهاء عهد الإنتداب ، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين ، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ، ذات حكم دستوري ، تشمل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه» (١٩) .

كانت هذه هي مطالب الحركة الوطنية منذ الاحتلال سنة ١٩١٧ ، ولكن شيئا منها لم يتحقق ، ومع هذا فقد قدمت الى اللجنة الملكية بعد عشرين عاما مسن احتلال القدس ، دون ان يتساءل اعضاء اللجنة العربية العليا عما اذا كان ممكنا ان تغير بريطانيا موقفها اولا ... ويبدو ان اللجنة العربية العليا ، جاءت السى اللجنة وهي مقتنعة بأن الحكومة البريطانية ستستفهم الموقف العربي ، بعد الاضراب والثورة ، ونتيجة تدخل الرؤساء العرب لمصلحة عرب فلسطين ؛ مع ان الوقائع آنذاك ، واهمها اعلان لوائح الهجرة الجديدة بعد اقل من شهر من توقف الاضراب والثورة ، وإنكار تكليف اي مسؤول عربي بالتوسط ، مع ان هؤلاء المسؤولين كانوا يفاوضون اللجنة العربية العليا ، ممثلين لبريطانيا ، كانت تدل بلا لبس على ان بريطانيا ما زالت مصممة على تنفيذ سياسة وعد بلفور .

وكان الصهيونيون ، منذ انتهاء الاضراب وتوقف الثورة يقومون بجرائم واعمال استفزازية ، حتى يقنعوا اللجنة الملكية بعدم وجود امكانية للتعايش مع العرب . وكانت خطة اللجنة العربية العليا تلخص في ضرورة ان يتمسك العرب بضبط النفس ، حتى لا يفسد الصهيونيون ما يمكن ان يؤدي اليه تدخل الرؤساء العرب من مكاسب ايجابية لمصلحة فلسطين . وهذا ما يؤكد اعتقاد اللجنة العربية العليا بفائدة «التدخل الحكومي العربي» وجدواه ؛ هذا الاعتقاد الذي اكدته اللجنة في بياناتها ، منذ بدأت الوساطة ، حتى انها عند الدعوة لانهاء الاضراب وتوقف الثورة صرحت بذلك تصریحا لا لبس فيه : يقول بيانها : «وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقادا جازما بان اصحاب الجلالة والسمو لم يأمرؤا ابناءهم الا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم . لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالا لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء ، واعتقادا منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب انفاذا لهذه الاوامر السامية التي ليس لها من هدف الا مصلحة العرب» (٢٠) . ويمكن ان يرد سوء تقدير اللجنة العليا لمكانة «الرؤساء العرب» عند بريطانيا ، ولحقيقة موقف بريطانيا من قضية الوطن القومي ، الى العوامل التالية :

اولا : كان ابن سعود ، بعد ان حقق انتصاره في الجزيرة ، على الهاشميين

من جهة ، وابن رشيد أولا ثم إمام اليمن من جهة ثانية ، قد أصبح بطل الجزيرة بلا منازع . ثم ان مملكته لم تخضع لاستعمار مباشر . وكانت قيادة الحركة الوطنية في فلسطين ، وجماهير شعبها يرجون منه خيرا .

ثانيا : وكان غازي بن فيصل ، حفيد الحسين الاول ، وابن ملك اول دولة عربية في سورية بعد الحرب ، يتمتع باحترام في البلاد العربية ، لانه ابن فيصل ، وحفيد الحسين ملك العرب ، وخليفة المسلمين ولانه ملك العراق المستقل الذي اعتبره كثير من قادة الحركة الوطنية العربية «بروسيا العرب» ، ولمواقفه المعادية للاستعمار احيانا .

ثالثا : اما الامير عبد الله ، فلم يكن يحظى بالاحترام نفسه ، لاسباب اهمها موقفه من فيصل بعد تسنمه عرش العراق ، وانسياقه مع الانجليز انسياقا اعمى ، على امل ان يؤمنوا له ملكا واسعا ، ومعاداته للحركة الوطنية في شرق الاردن . ومع هذا فقد كان له حزب في فلسطين ، يؤيده ويدعمه . هذا الحزب هو حزب الدفاع الوطني ، حزب الانجليز . وكان هذا الحزب حريصا على الدعاية للامير ، واطهار علو مكانته عند الانجليز ، واهتمامه بالقضايا العربية ، بمقدار نفور قادة الحزب العربي ، ومشايخهم وانصارهم منه . ولم تتورع جريدة «فلسطين» عن ان تقول ، حين لجحت الوساطة العربية لانهاء الاضراب وتوقف الثورة ، مع ان اثر الامير في نجاحها كان ضئيلا : «الامير في الواقع هو خير من يعهد اليه بامر الوساطة بين العرب والحكومة . فسوءه من احذب الناس على قضية العرب ، واحرصهم عليها ، واعلمهم بدقائقها . وهو من الناحية الاخرى مرموق المكانة عند السلطات البريطانية ، بعيد الصيت في انجلترا ، حائز لاحترام الصحافة الانجليزية . ورجال الحكم يتسبطون مع سوءه بما لا يجيزون لانفسهم التبسط به مع غيره ، بسبب سوء مرتبته بين العرب ، وصلاته الشخصية المعروفة بالعائلة المالكة» (٧٨) . ولقد كان حزب الدفاع ممثلا في اللجنة العربية العليا ، وله اثره في سياستها .

رابعا : كانت مطامح الطبقة القائدة في فلسطين ، على اختلاف اتجاهاتها ، لا تتعدى ما حققته اختها في العراق وشرق الاردن حينذاك . وكان هذا واضحا في المواقف التي اتخذتها هذه الطبقة في المناسبات المختلفة ، وهو ما بيّناه فيما سبق . وكانت تعتقد ان دعم «الرؤساء العرب» سيحقق لفلسطين ما حققت بلاد عربية اخرى خضعت للاستعمار المباشر ، ثم استقلت مثل سوريا والعراق . ولم تستطع ان تدرك الوضع الخاص لفلسطين ، بالنسبة للصهيونية العالمية ، مع ان تصميم بريطانيا على تحقيق اهداف الصهيونية العالمية كان واضحا ، وعاريا ، ولا يخفى على احد .

خامسا : ان الطبقة القائدة تقدمت في عهد الانتداب ، والغزو الصهيوني ، تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . لقد زادت ثروتها ومكانتها ونفوذها . ولما كانت - بشكل عام - طبقة ضيقة الافق ، محدودة الطموح ، تفكر بمصالحها

المباشرة واليومية ، فانها لم تتخذ مواقف جذرية ، بل ظلت مهاودة مساومة ، تؤثر المركب السهل على الوعر ، وتركب الموجة العارمة ، لتتقدم بالمطالب الجزئية والضئيلة .

اخذت الاشاعات تملأ الجو ، بعد ان انتهت اللجنة الملكية من سماع الشهود ومن التحقيق في القضية . وكانت اهم الاشاعات هي الاشاعة القائلة بأن اللجنة ستقرر التقسيم . اثارت الاشاعة النفوس ، وزادت من التوتر ولكن اللجنة العربية العليا ظلت تنتظر .

احس ، في هذه الاثناء ، جماعة حزب الدفاع ، بانهم قد تحرروا من رهبة الجماهير ، فقرروا ان ينسحبوا من عضوية اللجنة العربية العليا ، متعللين بأعداد عديدة ولكنها كلها شكلية وواهية (٧٩) . كان هدف الحزب من الانسحاب التحرر من اللجنة ، والعمل منفردا لتحقيق اهدافه وهي اهداف الانجليز والامير عبد الله في الوقت عينه . وقد اثار الانسحاب السخط والنقمة في كل الاوساط الوطنية، ولكنه لم يكن خطرا ، لان جبهة الجماهير العريضة كانت موحدة ، ومستفزة . ومع هذا ، فقد كان الصراع مع بريطانيا والحركة الصهيونية يقتضي وحدة كل القوى والعناصر . وهذا ما اكدته اللجنة العربية العليا في بيان لها نشرته تعقيبا على واقعة الانسحاب (٨٠) .

صدر في اليوم السابع من شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، اي بعد انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا بأربعة ايام ، تقرير اللجنة الملكية ، وبيان مسن الحكومة البريطانية حول التقرير . كان التقرير يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق : عربية وصهيونية وانجليزية . اما البيان فقد ايد ما جاء في التقرير ، وبينما اشار البيان «الى ان من الواجب كئدير مؤقت اتخاذ اجراءات لمنع المعاملات في الاراضي التي قد تمس المشروع بسوء» ابقى باب الهجرة مفتوحا ، «على ان يسمح بهجرة ما مجموعه ٨٠٠٠ شخص من اليهود ، من جميع الاصناف في خلال مدة ثمانية اشهر ، من آب الى آذار ١٩٣٨ ؛ على شرط عدم تجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين» . ولم يفت بيان الحكومة من ان يذكر ان «العرب سينالون استقلالهم القومي ، وبذلك يتمكنون من التعاون على قدم المساواة مع عرب البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدم العرب» . وتدل هذه الاشارة على موافقة الامير عبد الله على التقسيم ، واتفاه مع بريطانيا على «ابتلاع» القسم العربي من فلسطين .

اثار تقرير اللجنة ، وبيان الحكومة المحتلة البلاد كلها ، وانهالت البرقيات والعرائض على اللجنة العربية العليا من جميع انحاء البلاد ، ولاسيما من شمال فلسطين ، الذي قررت اللجنة الملكية ضمه الى الدولة الصهيونية ، مستنكرة ومعلنة استعدادها لاستئناف الكفاح . ولقد اضطر حزب الدفاع ، لاستنكار المشروع ، مع انه كان يعرف به ، ويوافق عليه . اما الامير عبد الله فقد اخذ يرسل مراسيله الى القدس لاقناع «عماله» واصدقائه بتأييد المشروع مبدئيا ، مع

المطالبة بتغيير في حدود المناطق الثلاث لمصلحة العرب ؛ وان كانت رئاسة الوزارة في شرق الاردن قد اصدرت بيانا في الرابع والعشرين من تموز تنفي فيه تأييدها للمشروع ؛ كما تنفي تلقيها اي تكليف من اية جهة رسمية لبدء رأيها فيه . الا ان الوقائع والاحداث كانت تثبت اتفاق الامير عبد الله وحزب الدفاع على تأييد فكرة التقسيم . ومن هذه الوقائع : ا - بادرت جريدة فلسطين ، جريدة حزب الدفاع والامير عبد الله ، الى الشناء على اللجنة الملكية ؛ بعد صدور تقريرها ؛ لما فيه من انصاف للعرب . وبدل ان تستنكر مشروع التقسيم ، طالبت ان يجري سعي دبلوماسي لتغيير الحدود فقط ؛ الا انها عادت وتراجعت ؛ بعد ازدياد التوتر الشعبي ؛ واتخذت موقفا مفايرا . والذي يراجع جريدة « فلسطين » في هذه المرحلة ؛ ويلمس حماسها للامير ؛ ودعايتها له . يدرك الصلة بين ما كتبه عن مشروع التقسيم بالامير عبد الله ومطامحه . ب - اعلن وزير المستعمرات اثناء نقاش في مجلس العموم ؛ بعد صدور تقرير اللجنة بأسبوعين تقريبا ؛ ان هنالك كثيرا من العرب ؛ بما فيه حكومة شرق الاردن ، يؤيدون المشروع . وربما كان هذا التصريح هو السبب الذي جعل حكومة شرق الاردن تصدر بيانا بالنفي . ج - صدر كراس من الحزب الوطني الاردني يؤيد التقسيم ؛ زاعما ان مشروع التقسيم يحمي قسما من البلاد ، ويصونه من التهديد الصهيوني ، ويجعله جزءا من الوحدة العربية . وقد اصدر الحزب استنكارا للكراس والمشروع التقسيم ، ولكن هذا الاستنكار لم ينف صلة بعض انصار الامير وأعوانه بالكراس . فقد تبين ان بعضهم اصدره لارضاء الامير .

ماذا فعلت اللجنة العربية العليا ردا على التقرير ؛ وبيان الحكومة ؟  
كان اول شيء فعلته اللجنة العربية العليا هو الاتصال براغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ؛ ومطالبته بالعودة الى اللجنة ؛ من اجل ان تظهر « الامة » موحدة في مثل هذه الظروف الخطرة . ولكن رئيس حزب الدفاع اجاب بشأن الحزب لا يوافق على العودة . ثم قدمت مذكرة الى السلطات ؛ استنكرت فيها المشروع ؛ وكشفت جوهره وبطلانه ؛ وطالبت بتحقيق « ميثاق » الحركة الوطنية في فلسطين . ولكنها لم تدع لاستئناف الكفاح . وكان مما فعلته ايضا توجيه نداء الى زعماء العرب تستنكر فيه التقرير ؛ وتنبه الى ما فيه من خطر على البلاد المقدسة . وكان المندوب السامي قد استدعى عددا من اعضاء اللجنة العربية العليا ؛ بينهم المفتي الحاج امين الحسيني ؛ وانذرهم انذارا دبلوماسيا بضرورة التزام الهدوء ؛ والتروي قبل اتخاذ موقف من التقرير .

كانت عوامل عدة تدفع عرب فلسطين الذين اوقفوا كفاحهم ؛ مؤملين ادراك تقدم عن طريق الوساطة والمفاوضات ؛ الى الكفاح من جديد ؛ وكانت اهم هذه العوامل :

اولا : التأييد الواسع الشامل الذي ابداه العرب في جميع اقطارهم لعرب فلسطين ضد الاستعمار والصهيونية ؛ والذي ظهر في البرقيات والمؤتمرات



والفتاوى وغيرها . وكان مؤتمر بلودان الذي بدأ اجتماعاته في الثامن من ايلول سنة ١٩٣٧ اكبر مظاهرة تأييدية .

ثانيا : التحدي الصهيوني الوقع للعرب ، الذي بدأ في رفض مشروع التقسيم لانه لا يحقق كل المطامع الصهيونية في فلسطين ؛ كما بدأ في مؤتمر زوريخ الذي ناقشت فيه قيادة الحركة الصهيونية مشروع التقسيم ، كاشفة كل أطماعها وتطلعاتها . هذا بالإضافة الى استفزازات الصهيونيين المستمرة للعرب ، واعتداءاتهم عليهم .

ثالثا : الحملة التي اخذ الانجليز والصهيونيون يشنونها ضد الحاج أمين رئيس اللجنة العربية العليا ، بتهمة التعنت والتصلب ، ومحاولتهم اعتقاله يوم السابع عشر من تموز سنة ١٩٣٧ . وكانت مدهامة مكتب اللجنة العربية العليا ، وقرار الحاج أمين الى الحرم ، واعتقال صبحي الخضرا ، وفرض حراسة مشددة في القدس انذارا للوطنيين بالتحرك .

رابعا : اكتشفت جماهير الشعب ان كل وسيلة غير السلاح ليست مجدية . لاسيما بعد ان أدت وساطة الرؤساء العرب الى طرح مشروع التقسيم . كانت البلاد ، حين قتل حاكم اللواء الشمالي اندروز في السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٧ برصاص الثوار ، مهيأة للثورة . وعلى الرغم من ان حادث القتل كان اعلانا للثورة ، فقد استنكرته اللجنة العربية العليا . ومع هذا فقد عمدت السلطات الى اعتقال حوالي مائتين من رجال اللجان القومية ورجال الدين . ولم تكف بذلك بل عزلت الحاج أمين من منصبه (الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى) وحلت اللجنة العربية العليا واعتقلت بعض اعضائها ، وهم احمد حلمي عبد الباقي وحسين الخالدي ويعقوب الفصين وفؤاد سابا . وكان الحاج أمين ما يزال معتصما بالحرم فلم تغامر السلطة باقتحامه ، مع انها شددت الحراسة عليه ، وزادت الحراسة في مدينة القدس . اما اعضاء اللجنة الباقون فقد كان عدد منهم في الخارج يقوم بمهام لمصلحة القضية ، وقد ظل هؤلاء في الخارج ، لان السلطة اصدرت امرا بمنعهم من الدخول . وكان جمال الحسيني هو الوحيد الذي تمكن من الفرار والاختفاء ، ثم اللجوء الى سورية . واعتقلت السلطات ايضا رشيد الحاج ابراهيم احد قادة حزب الاستقلال ، واحد رجال الحركة الوطنية البارزين . واخذت تبحث عن كل الذين اشتركوا في حركة المقاومة ايام الاضراب الطويل والثورة التي رافقته ؛ فاختفى هؤلاء ، او هربوا الى البلاد العربية المجاورة ليعودوا الى ميدان الكفاح من جديد .

تابلت جماهير شعبنا الحركة القومية بالرد المناسب : قامت المظاهرات ، واضربت المدن ، ووزعت منشائر تدعو الى الثورة . وفي الوقت عينه بدأت العمليات : قامت فصائل من الشعب بتخريب خطوط السكك الحديدية ، وقطع اسلاك الهاتف ، ونسف الجسور وتعطيل الطرق . واخذت تلقي القنابل ، وتضع المتفجرات في اماكن التجمع الانجليزية والصهيونية . وكان من اهم ما قامت به

هذه الطلائع تفجير انابيب النفط واشعال النار فيها . ولم تقتصر العمليات على ذلك بل امتدت الى مجالات اخرى فهوهم العملاء والسماصرة والجواسيس ، وحدثت الصدامات مع رجال الشرطة والجيش التابعين لسلطات الاحتلال .

انتقلت الثورة الى مرحلة اعلى ، فبدأت الفصائل المسلحة تتشكل في بعض المناطق ، وكانت اقوى ما تكون في الوية نابلس والخليل وفي شمال البلاد . الا ان فصائل الثوار جابهت ظروفًا صعبة بادية ذي بدء . فلقد كانت تعاني مشاكل التكون من جهة ، وهي من جهة ثانية كانت تعاني من تخوف المتنفذين في القرى . ويبدو ان هؤلاء بعد توقف الثورة الاولى ، ونتيجة للاجراءات القاسية التي لجأت اليها سلطات الاحتلال ، اتخذوا موقف الحيطة والحذر . وتمادى بعضهم فقام بعمليات وشاية ، او كشف عن مخابىء السلاح . وكان الثوار لا يجدون الماوى والتموين في بعض القرى . او يجدون من يحاول اقناعهم بالطبيعة «الحزبية» للثورة ، وانها غير ذات جدوى ، ولن تكون لها نتيجة غير التخريب والضرر . من هؤلاء من كان يتحدث عن حسن نية ، ولكن منهم من كان من مؤيدي حزب الدفاع . وقد واجه قادة الفصائل هذا الوضع بشدة ، فضربوا على ايدي المناوئين ، وعاقبوا الوشاة والعملاء ، واقاموا سلطة الثورة على القسري ، وأنشأوا لهم مراكز وقيادات ، حتى انهم اصبحوا في ربيع ١٩٢٨ قادرين على تحديد ما يجب ان تشترك فيه القرى من عتاد ورجال في الثورة .

منذ ربيع ١٩٢٨ اصبحت الثورة تهيمن على فلسطين ، واصبح قادة الثورة سادة الموقف ، وقد اقام كل منهم دولة في منطقته ، وجمع في يديه — لاصلاحيات القيادة العسكرية فحسب ، بل صلاحيات ادارية وقضائية ايضا . وشملت سيادة الثورة الريف كله ، وقطاعات واسعة من المدن .

وكانت فصائل من جيش الثورة تهاجم معسكرات الجيش البريطاني ، وتصطدم مع دورياته خلال تحركاته ، وكثيرا ما تحتصم المعارك الكبيرة . وتعرضت المستعمرات الصهيونية للهجمات المختلفة مثل معسكرات الجيش البريطاني .

واعتمد الثوار اساليب حرب العصابات الحديثة . فكانوا يتجمعون في زمر صغيرة . ويبادرون بالهجوم ثم ينسحبون ، وينظمون الكمائن التي تشل تحركات العدو . ولكنهم اذا اضطروا لدخول معركة كبيرة ، أثبتوا كفاءة وشجاعة .

يقدر عدد الثوار آنذاك بعشرة آلاف ، تفرغ منهم ثلاثة الاف للعمل في الجبال والارياف ، والاف للعمل في المدن ، وانصرف الباقي للعمل دون تفرغ . وكانت تدعم هذه القوة جماهير واسعة من الشعب ، كلها تملك السلاح ، وكلها مهتمة بالعمل لحظة يطلب منها ذلك ، او ترى هي القيام بأي عمل مناسب .

ومع هذا فان الثورة لم تستطع ان تحقق اهدافها . اما اسباب ذلك فهي :  
اولا : عدم توافر قيادة سياسية واعية ومباشرة . ذلك ان اللجنة العربية العليا كانت قد تبعثرت ، فقد اعتقل قسم من اعضائها كما ذكرنا ، وفر قسم آخر ، وظل آخرون في الخارج . وكان الحاج امين قد اضطر للفرار بعد ان ظل معتصما بالحرم مدة من الزمن . ولم تكن في البلاد قيادة سياسية غير اللجنة العربية العليا ، كما لم يكن للجنة تنظيمات تجعلها قادرة على توجيه الكفاح وقيادته . ولهذا نشأت اللجنة المركزية للجهاد في الخارج ، واخذت على عاتقها مهمة توجيه الثورة سياسيا . وتأمين العتاد والامدادات لها . وكانت هذه اللجنة بعيدة عن الميدان عمليا ، وليس لها نفوذ سياسي مباشر . وحاولت اللجنة المركزية للجهاد ان تعين في كل قيادة مستشارا اداريا وقضائيا ، لتتمكن من تأمين مستوى مقبول من الحكم في مناطق الثورة ، فحققت بعض النجاح ، ولكنه كان نجاحا جزئيا . ان عدم وجود قيادة سياسية مباشرة ، قادرة على تعبئة الجماهير وقيادتها ، والاستفادة من كل امكاناتها ، قصر العمل الوطني على الاندفاعات العفوية . او الاعمال الجزئية ، وحمل العسكريين الذين لا خبرة لهم بالامور السياسية والتعبوية مسؤوليات جساما ، لم يكونوا اكفاء لها .

ثانيا : عدم وجود قيادة عسكرية واحدة . لقد قامت الثورة عفويا . ولم يكن وراءها تنظيم سياسي او عسكري قوي واسع الانتشار . ولهذا فقد نشأت قيادات متعددة هنا وهناك ، وفرض القادة انفسهم . حتى على اللجنة المركزية للجهاد . وكان القادة كثيرا ما يتنافسون ، فيصل تنافسهم الى حد الصراع . وقد اجتمع بعض القادة في دير غسانة لحل مشاكل بينهم فطوقتهم القسوات البريطانية . وقصفتهم الطائرات بقنابلها ، وكان ان قتل ابو خالد احد قادة الثورة ، خلال محاولته خرق خط الحصار البريطاني . ولم يكن هنالك قائد عسكري واحد ، ولو بسلطة اسمية ، تدين له كل القيادات العسكرية ، او قيادة عسكرية واحدة ، مهما كانت فعاليتها تنظم وتعبى وتوجه ، بل كان هنالك مجلس اعلى للقواد عقد مؤتمرا في صيف ١٩٣٨ ؛ وقرر الاستمرار في الكفاح ، ودعوة الذين لم يلتحقوا بالثورة الى الالتحاق بها . وقد نجمت خطورة هذا الوضع ، عن تجزئة العمل العسكري من جهة ، وعن اضطلاع قادة بدائيين بمسؤوليات ادارية وسياسية من جهة ثانية . ان قادة حرب العصابات يتمتعون عادة بدرجة من الاستقلال كبيرة ، لا يتمتع بها قادة الجيش النظامي ، ولكن حرب العصابات تحتاج الى قيادة مركزية ، تضع الخطة العامة ، وتشرف على التنفيذ والتعبئة وقيادة العمليات الكبيرة . هذا ما فقدته الثورة في فلسطين . وكان فقدان القيادة المركزية العسكرية والسياسية ، يشجع على التنافس ، والاستقلال ، حتى ان بعض قادة الفصائل ، اخذوا يبحثون عن مزيد من السلطة والنفوذ ، فاقام بعضهم مراكز قيادية لهم ، واحتفظوا لقادتهم بالسلطة الاسمية احيانا .

ثالثا : جنوح القيادة السياسية الى المساومة . عندما كانت الثورة فسي

عنقوانها ، وطئت ارض فلسطين لجنة بريطانية سُميت «اللجنة الفنية» . لتدرس مشروع التقسيم . وقد حاولت هذه اللجنة ان تعرف آراء الناس ، وسماع شهاداتهم فلم تجد احداً ، ذلك ان الجماهير الثائرة كانت ترى ان الثورة هي الوسيلة لتحقيق اهدافها . وكانت زمرة حزب الدفاع ، هي الوحيدة التي تقدمت بمذكرة للجنة من فلسطين . الا ان هذه المذكرة ، كانت على غير ما توقّسع البريطانيون ، ضد التقسيم . وقد قدم الامير عبد الله مذكرة مماثلة . وعندما عادت اللجنة اصدرت تقريراً ، بينت فيه المراقيل المختلفة التي تقف في طريق اي مشروع للتقسيم . وبناء على ذلك اصدرت الحكومة البريطانية بياناً ، اعلنت فيه عدولها عن مشروع التقسيم ، وسعيها لايجاد حل آخر ، يفي بالتزاماتها . نحو العرب واليهود . وأشار البيان الى عزم الحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في لندن يضم ممثلي الدول العربية وعرب فلسطين واليهود . لايجاد الحل .

كان هدف بريطانيا من هذا خلق حالة من الميوعة واللبلية في الاوساط الوطنية . وايجاد طريق غير طريق السلاح ، ما دامت الثورة تزداد عنفاً واتساعاً ، وما دامت المشاكل الخارجية التي تواجه بريطانيا في الخارج آخذة في الازدياد . فدعت ممثلي القاهرة وعمان والرياض وبغداد وممثلي عرب فلسطين والصهيونيين الى مؤتمر يعقد في لندن ، بعد صدور تقرير اللجنة الفنية وبيان الحكومة البريطانية بقليل . وافقت اللجنة العربية على الحضور ، وطلبت ان يحضر . تمثيل شعب فلسطين بها . وهذا حق ، كما انها طلبت الانفاق على الخطوط العامة للمفاوضات . ولكن بريطانيا لم توافق على الطلب الاول ، واستدعت وفداً من «المعارضة» ليشترك في المفاوضات جنباً الى جنب ، ومع وفد اللجنة العربية العليا . ولما اصرت بريطانيا على حضور ممثلي «المعارضة» قبلت اللجنة العربية بذلك واختارت من «المعارضين» اثنين ، هما راغب النشاشيبي ويعقوب فراج ، ليكونا عضوين في الوفد . مع ان سياسة «المعارضة» في هذا الوقت كانت تفترض اتخاذ موقف صارم منها . لاستمرار الثورة وانتصارها . اما الطلب الثاني ، المتعلق بأسس المفاوضات فقد كان حظه مثل حظ صاحب ، واغفل حين اصرت الحكومة البريطانية على اغفاله .

وعند انعقاد المؤتمر ، تقدمت الحكومة البريطانية باقتراحات ، لا تدل على استعداد لانتهاء الانتداب ، بمقدار ما تدل على رغبة في استمراره . واستمرار الهجرة الصهيونية . وكان رد ممثلي فلسطين انهم وافقوا على استمرار الانتداب لمدة عشر سنوات ، «تنتهي مسؤولية بريطانيا - بعدها - وتصبح فلسطين مستقلة استقلالاً تاماً» و«اذا لم يمكن ذلك لاسباب خارقة» ، وانتهت السنوات المذكورة . ينعقد مؤتمر بريطاني فلسطيني عربي ، للنظر في ما يجب عمله ؛ كما وافقوا على استمرار الهجرة لمدة خمس سنوات . بمعدل ١٢ الف في العام ، على الا يكون بعد ذلك هجرة الا بموافقة العرب . وكان المطلب الاول والاساسي : تأسيس «حكومة فلسطينية مستقلة بوزراء فلسطينيين» ، تضع دستوراً «جمعيّة

فلسطينية منتخبة» .

رفضت حكومة بريطانيا مقترحات الوفد العربي ، ولكنها اجرت تعديلات عليها ، وأرسلتها الى ممثلي الحكومات العربية المشتركة في المؤتمر ، وممثلي فلسطين . درس التعديل الجديد ، وبعد اجراء تعديلات عليه ، أصبح كما يلي : «تبذل الحكومة البريطانية كل وسعها لايجاد ظروف مساعدة على قيام دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنين . فاذا اتضح لها خلافا لما ترجو عند نهاية المدة ان الاحوال تقتضي تأجيل انشاء الدولة : فتستشير مندوبي فلسطين ، ومجلس عصبة الامم والدول العربية . قبل ان تبت في التأجيل اذا ثبت لها انه لا معدى عنه » (A) .

ولم يكن الحاج أمين موجودا ، عندما جرى الاتفاق على هذه الصيغة ، ولذلك فقد ارسل وفدا من بيروت الى القاهرة ، يحمل وجهة نظره . كانت وجهة نظره لا تخرج عما جرى في مؤتمر لندن . ولكنها تصر على ابراز بعض التفاصيل . محددة مواعيد لها . وأهم ما اكدت عليه وجهة النظر هذه ، هو انشاء حكومة فلسطينية . بمجرد توقف الثورة ، يعين مستشارون انجليز لها . ووافقت اللجنة على دخول خمسة وسبعين الف مهاجر ، على الا يزيد عدد اليهود في فلسطين عن ثلث السكان ؛ كما نمت ان يكون ممكنا انشاء جمعية تأسيسية تضع الدستور خلال ثلاث سنوات . اما موضوع الاراضي فقد اقترحت اللجنة ان يترك مطلقا ، على ان يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي والوزارة الفلسطينية .

ولكن الحكومة البريطانية حين اصدرت الكتاب الابيض في ايار ١٩٣٩ ، لم ترضها كل تنازلات اللجنة العربية العليا ، ولهذا فانها اکتفت بالاشارة الى ضرورة وقف الهجرة بعد ادخال خمسة وسبعين الفا ، ووقف انتقال الاراضي . وترك الكتاب الابيض موضوع الاستقلال مرهونا بإمكانية التعاون بين العرب واليهود . وستختبر الحكومة هذه الامكانية تدريجيا . وستبدأ الاختبار بتعيين الفلسطينيين عربا ويهود في الادارة . وسيكون اعلان الاستقلال ، مربوطا بنجاح تجارب التعاون هذه .

ردت اللجنة العربية العليا على الكتاب الابيض ، مشيرة الى اعترافه بالمطالب العربية : رفض التقسيم ، ايقاف الهجرة ، ايقاف انتقال الاراضي . ولكنها انتقدت الابهام الذي يحيط الكتاب به مسألة «الاستقلال» ، وتعليق امره على موافقة اليهود .

كان موضوع المفاوضات فاشلا منذ البدء ، وكان القصد منه تفكيك الحركة الشعبية ، ونشر البلبلة في اوساط الجماهير ، وبث اليأس في اوساط المقاومين ولم تدرك قيادتنا كل ذلك ، فاخذت تلعب بحيل المفاوضات البريطاني ، مؤملة بشبه حكومة في ظل الانتداب ، موهمة نفسها ، وكثيرا من مؤيديها بإمكانية اقناع الانجليز ، بالمنطق ، بالحق العربي . ولم تفدها تجاربها مع الاستعمار البريطاني اكثر من عشرين عاما ، وكانت ، حتى والثورة المسلحة تسيطر على

البلاد ، تكتفي بالحد الأدنى من المطالب ، وتقتنع بالتنازل اذا تعرضت للقليل من الضغط «العربي» الرسمي ، او البريطاني ، وتبرع هي بالتنازلات احيانا .  
رابعا : يوازر حزب اهلية في البلاد . كان حزب الدفاع الوطني : يقسود «المعارضة» ضد الحركة الوطنية . وكان الصراع بينه وبين الحزب العربي ، او حزب المفتي ، يزداد كل يوم حدة ، على الرغم من التعاون الشكلي بينهما فسي بعض الاحيان . ولعل من اسباب هذا الصراع - عدا التنافس الشخصي والعائلي - ارتباط حزب الدفاع الوطني بالانجليز ، وبالامير عبد الله .

وحين بدأت الثورة ، اخذ الثوار يقتصون من السماسرة وعملاء الانجليز . ولما كان قسم من هؤلاء من اعضاء حزب الدفاع او انصاره زاد الصراع حدة . وكان هم حزب الدفاع الوطني ان يقضي على الحاج امين . وعلى زعامته ليخلو له الميدان . وقد تقدم فخري النشاشيبي . سكرتير هذا الحزب ، بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني ، عند بحث موضوع ارسال وفد عربي الى لندن ، هاجم فيها حزب الحاج امين ، متهما اياه بتدبير الثورة ، والقيام بالاغتيالات ، ومحذرا من قبوله ممثلا للعرب . وعرض على السلطة خدمات حزب الدفاع الذي اعتبره ممثلا لاكثر من ٥٠ بالمئة من السكان ، و٧٥ بالمئة من مصالحهم . وقد ابدى استعداد الحزب لتحقيق السلام في البلاد اذا وفرت له السلطة الجو المناسب . استنكر بعض اركان حزب الدفاع هذه المذكرة ، ولكن هذا لم يمنع فخري النشاشيبي وانصاره من ان يجندوا انفسهم لخدمة الاستعمار البريطاني ، ويحملوا السلاح لتبعية الثوار والوشاية بهم او الاشتباك معهم . لقد تشكلت «فصائل» من «المعارضين» اخذت تقوم بما يعجز عنه الاستعمار البريطاني من اعمال الملاحقة والمطاردة . وارتكبت هذه «الفصائل» التي سُمي بعضها «فرق السلام» او «فصائل السلام» جرائم وفظائع عديدة ، باسم الانتقام «لضحايا» الثورة ، اي للسماسرة والعملاء ، او الذين قتلوا خطأ او لاسباب خاصة . وكانت بتادق «المعارضين» الالامعة ، وسيرهم جماعات فسي النهار ، امام اعين السلطات ، تكشفهم وتفضحهم .

لقد نجح الاستعمار في شق صفوف الشعب ، ودفع جزء منه لمحاربة الجزء الآخر . وبعد ان كانت الثورة تحكم سيطرتها على البلاد اخذت تراجع وتضمرة خاصة بعد ان تحول الصراع السياسي بين الحزبين الى صراع مسلح .

خامسا : تغير بعض ظروف المعركة : كانت سوريا مركزا من مراكز الثورة . اقامت فيها اللجنة المركزية للجهاد ، وانشأ بعض القادة العسكريين مقرات لهم . وكان كثير من الامدادات يصل عن طريقها . ولكن الخلافات البريطانية الفرنسية سوّيت قبل الحرب العالمية الثانية بقليل ، فتغير موقف سلطات الاحتلال الفرنسية من المجاهدين واخذت في التضييق عليهم ، حتى اضطر قسم كبير منهم الى مغادرة الاراضي السورية . ونتج عن ذلك ايضا نقص في الامدادات والعتاد . سادسا : زاد الانجليز من عنفهم وقساوتهم بعد اعلان الحرب وعلان قانون الاحكام العرفية .

سابعا : حالة من الانهالك العام : اصبح المجاهدون بعد ثلاث سنوات ممن

القتال في حالة انهاء : فلقد استنفدت المعركة قواهم : وانقص الكفاح عددهم .  
واستنفذ ذخائرهم : وحرمتهم «فرق السلام» من بعض مراكزهم . وخفضت  
نسبة تأييدهم : لأنها أخافت العناصر المترددة والضعيفة وفرضت عليهم  
التراجع ...

لهذا كله أجهضت أكبر ثورة في التاريخ العربي الحديث قبسل ثورة أول  
نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٤ في الجزائر (٨٢) .

وعلى الرغم من أن فشلها واضح : فإن مؤرخيها من مختلف الفئات يعتبرون  
أنها حققت بعض أهدافها .. ما هي الأهداف التي حققتها ؟ تراجع بريطانيا عن  
التقسيم ... ! ولكن هل تراجعت بريطانيا عن التقسيم ؟ هذه هي الخدعة .

وعلى الباحث أن يذكر لهذه الثورة ميزتين :  
أولهما : عمقها واتساعها والتأييد الجماهيري الذي حصلت عليه دون تعبئة  
سياسية مناسبة .

ثانيهما : أن قواعدها وأكثر قياداتها العسكرية كانت من جماهير الفلاحين  
والعمال . بمقدار ما كانت قياداتها السياسية من الطبقة شبه الاقطاعية شبه  
البرجوازية .

## الفصل الرابع

### مرحلة الركود والهزيمة (١٩٤٠ - ١٩٤٨)

حين انتهت ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) فرّ بعض قادتها الى سوريا فالعراق. او الى العراق مباشرة . وكان الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا قد سبقهم ، هو وبعض السياسيين ، وكان معظم قادة فلسطين السياسيين في السجون والمنفى او خارج فلسطين . ولقد أدت العوامل التالية الى حالة من الركود في فلسطين :

- أ - انتهاء الثورة بالشكل الذي انتهت عليه .
  - ب - عدم وجود قيادة سياسية وتنظيم سياسي في فلسطين .
  - ج - ظروف الحرب القاسية ، وترقب نتائج الصراع العالمي .
- وكان الحاج أمين ، خلال وجوده في العراق ، على صلة بدول المحور . وقد حاول ان ينتزع من دول المحور اعترافا باستقلال البلاد العربية في حالة كسب الحرب ، مقابل تأييد نشاط دول المحور ضد «الحلفاء» .
- وعندما غزا الجيش البريطاني العراق سنة ١٩٤١ ، دافع المجاهدون الفلسطينيون الذين كانوا موجودين هناك عن استقلال العراق وكرامته . وحين سقطت حكومة رشيد عالي الكيلاني ، غادر الحاج امين العراق الى ايران ومنها الى المانيا .
- أيدت الدول العربية الموجودة حينذاك «الحلفاء» ، وأعلنت الحرب على دول



المحور ، او قطعت العلاقات معها ، بينما كان الرأي العام العربي مع الالمان ودول المحور . ومع هذا فقد انطلقت اصوات تنادي بتأييد «الحلفاء» ، على أمل ان يحقق الحلفاء للعرب امانهم بعد الحرب . كانت هذه الاصوات اصوات اصدقاء الحلفاء وعملائهم . او اصوات الشيوعيين بعد ان شن هتلر الحرب على الاتحاد السوفياتي . بيد ان هذا لم يغير من موقف الجماهير الشعبية التي ظلت تؤيد دول المحور - على الاغلب - لا لانها نازية او فاشية ، ولا لانها اطمانت فعلا الى ان انتصار دول المحور سيحقق لها استقلالها وكرامتها ووحدةها ، بل لانها ارادت ان ترى قاهرها مقهورين .

عندما اخذت كفة الفوز تميل مع الحلفاء ، بدا بعض المثقفين الفلسطينيين يفكرون جديا ببدء العمل من اجل انقاذ فلسطين . كان الركود الذي سببته فلسطين العربية خلال الحرب ، والاستعدادات التي قام بها الصهيونيون ، ثم المورطة التي وقعت فيها الحركة الوطنية بالنزاع قائدها جانب المحسور المهزوم ، يدفعهم الى التأمل في مستقبل الحركة الوطنية ، ومحاولة انقاذها . ولكنهم لم يكونوا طبقيا او وعيا مختلفين كيفيا عن قيادة الحركة الوطنية ، فهم من طبقة «الزعامات والوجاهات» ، ومن قادة الحركة الوطنية ، وكل ما يميزهم عن غيرهم شهاداتهم . ولذلك فان هؤلاء لم يستطيعوا ان يغيروا شيئا من ظروف الحركة الوطنية بل اقتصرُوا على اعمال جزئية .

نقلت الحرب قيادة العالم الرأسمالي من بريطانيا الى الولايات المتحدة . ولم يضع الصهيونيون الفرصة . ذلك انهم بذلوا كل الجهود الممكنة لكسب الدولة القوية القائدة الى جانبهم . وقد استجاب الرئيس ترومان للحركة الصهيونية ، فبدأ حملة تأييد واسعة ، وأخذ يعمل لفتح باب الهجرة الذي كان سيغلق فسي وجه المهاجرين اليهود في نهاية سنة ١٩٤٥ .

اعلنت بريطانيا في ٢٩-١-١٩٤٦ ان باب الهجرة سيظل مفتوحا ، بعد انتهاء المدة التي حددها الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ . وان لجنة بريطانية - امريكية - سنكلف في التحقيق بالمشكلة .

بدأت اللجنة اعمالها في الشهر الاول من سنة ١٩٤٦ ، وكان واضحا ان مهمتها الاساسية ، هي الغاء الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، ومع هذا ، فمادام كان موقف القيادة الوطنية ؟

وافقت اللجنة العربية العليا على التقدم بشهادتها الى اللجنة ، مبررة موافقتها بالاستجابة لنصح جهات عربية مسؤولة . الا ان حزب الكتلة الوطنية ، وعصبة التحرر الوطني \* طالبا بمقاطعة اللجنة ، لانها ستلغي الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ .

---

\* - عصبة التحرر الوطني ، منظمة سياسية ماركسية ، امضاؤها من عرب فلسطين ، كانت نتيجة انشقاق الحرب الشيوعي الفلسطيني ، الى عرب ويهود ، خلال ثورة (١٩٣٦ - ١٩٣٩) ولكن انشائها لم يعلن رسميا الا سنة ١٩٤٣ .

وستدخل الولايات المتحدة الى ميدان القضية الفلسطينية . وكانت هذه ايضا وجهة نظر الدكتور حسين فخري الخالدي ، الذي طالب العرب جميعا بمقاطعة اللجنة .

وماذا كان موقف اللجنة العربية امام لجنة التحقيق ؟

قدم الاستاذ جمال الحسيني مذكرة الى اللجنة باسم اللجنة العربية العليا كان اهم ما جاء فيها :

— «ان واجبا نحو بلادنا يحتم علينا ان نعلن عدم اعترافنا بأن للجنس الحق في بحث او تحقيق قضية فلسطين الحقة ، ولا في تقرير مصيرها» .

— «ان قضية العرب قضية حق وعدل مبنيان على حق الشعب العربي في البقاء في بلاده ، وضمان كيانه الوطني . وقضيتنا العربية لا علاقة لها بالاسامية» .

وحددت المذكرة اسباب تدمير العرب من السياسة البريطانية في فلسطين بما يلي :

١ — «انكار استقلالهم الذي وعدوا به مرارا اثناء الحرب ، ووضع فلسطين بعد انقطاعها عن سائر العالم العربي ، تحت حكم مباشر بيروقراطي يسود فيه النفوذ الصهيوني الخ» .

٢ — «ادخال عدد كبير من المهاجرين ، وعدم الاكتراث بتأثير هذه الهجرة على عادات العرب وحقوقهم في التجارة والمهن الحرة وسائر الاعمال . واعطاء اليهود جميع التسهيلات للحصول على موارد البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية ، مما ادى الى حرمان العرب منها» .

٣ — «استمرار بيع الاراضي الى اليهود ، رغم الاعتراف بأن ما يملكه العرب لا يتجاوز ثلث الحد الأدنى الذي يحتاج اليه العرب الخ» .  
وعليه فان مطالب عرب فلسطين تتلخص بما يلي :

١ — الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام .

٢ — العدول عن انشاء الوطن القومي اليهودي .

٣ — الغاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة .

٤ — وقف كل هجرة يهودية وبيع الاراضي .

وانهى جمال الحسيني مذكرته مهددا : «ان العالم العربي يتصل بكم وبأمريكا بصداقة تقليدية ، ولكن مسألة فلسطين ستغير كل شيء . عليكم ان تختاروا بين مليوني مضطهد ، وبين سكان هذه الرقعة الواسعة من العالم . وقد يقع اضطراب قد يمتد لهيبه فيشمل العالم أجمع» (١) .

وحدثت مناقشة بين اللجنة الانكلو - امريكية والاستاذ جمال الحسيني ، بعد سماع المذكرة . وقد سالت اللجنة الاستاذ الحسيني عن موقف اللجنة العربية العليا من الاسامية ، فاجاب : «انها عدوتنا ، فلولاها لما جاء اليهود الى هنا . فلقد كان اليهود جيرانا طيبين معنا قبل الصهيونية» . وحين سئل عن تعاون

الحاج امين مع الالمان اجاب : «كان يعمل لمصلحة بلاده» . وبعد هذه الاجابة مباشرة ساله أحد أعضاء اللجنة بخت : «اذن كان المفتي في المانيا وأنتم على الحياء ؟» فاجابه الاستاذ جمال الحسيني : «عملنا ما عملتم مع روسيسا اندكتاتورية» .

ولم تكن شهادة عوني عبد الهادي في قوة الشهادة السابقة ، ذلك انه وجّه حديثه الى الحركة الصهيونية قائلا : «لا تغتروا بمساعدة الانكليز والاميركان ، فلكل مساعدة حد ، وهم لا يقبلون اباداة عرب فلسطين ، ولا يضحون بمصالحهم في البلاد العربية والاسلامية لاجل خاطرهم» . وبعد ان دافع عن فيصل الاول بشأن اتفائه مع الصهيونيين على اساس انه لا يعرف الانجليزية ، ولا يمثل كل العرب ، قال : «لقد اوقفنا الثورة هنا لكي لا نضع العراقيل امام بريطانيا في كفاحها للموت والحياة» . ولم يكن موقفه من تعاون الحاج امين مع الالمان مختلفا عن موقف جمال الحسيني .

وكانت شهادة سامي طه رئيس جمعية العمال العربية ، اهم الشهادات واعمقها . تناولت الشهادة الجانب النقابي . كما تناولت الجانب السياسي . ولقد أكد رئيس جمعية العمال العربية على «عدم انفصال العمال العرب عن النضال الوطني كل الوقت» . وتحدث عن الجو الذي نشأت فيه جمعية العمال العربية فقال : «لقد نشأت حركتنا النقابية في جو سياسي ، هدفه الوحيد مقاومة الاستعمار والصهيونية . ونحن كنقابين ليس لنا في الماضي ، ولا في الحاضر ، هدف سياسي غير مقاومة الاستعمار والصهيونية ، ولذلك استمر العمال كأفراد يناضلون مع أمهم سياسيا ، وكجماعة يناضلون اقتصاديا لرفع مستواهم» . ولم يفت سامي طه ان يؤكد ان «الاستعمار السياسي والاقتصادي لاي بلد ، والتنافس على ذلك الاستعمار كان دائما سبب الاضطراب في العالم» . ولذلك فهو يرى انه «اصبح ضروريا القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه لاقرار السلم العالمي» . وحدد سامي طه موقف العامل العربي من الحركة الصهيونية على انها «حركة رأسمالية رجعية ، ولذلك فهو يناضل ضدها» .

كانت الشهادات - بمجموعها - خيرا من اية شهادات سابقة ، وعلى الرغم من هشاشة شهادة عوني عبد الهادي ، فان الشهادات لم ترفع شعارات مهاودة مساومة كما كان يحدث فيما قبل . الا ان هذا لا يبرر قبول المثول امام لجنة التحقيق الانكلو - امريكية التي كان واضحا انها جاءت لنسف الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وفتح الابواب امام الهجرة الصهيونية .

صدر في العشرين من نيسان سنة ١٩٤٦ تقرير اللجنة الذي نص على ما يلي :

■ ادخال مائة ألف مهاجر جديد .

● رفع الحظر عن انتقال الاراضي الى اليهود .

● بقاء الانتداب حتى يكون ممكنا قيام دولة او دول فلسطينية .

كان التقرير لمصلحة الحركة الصهيونية ، ولذلك فقد سر به الصهيونيون ،

والاوساط المؤيدة لهم في اوربا وامريكا ، ولاسيما الاوساط الحاكمة فسي الولايات المتحدة . اما جماهير الشعب العربي فقد ثارت ثائرتها ، وانطلقت معبرة عن استيائها ونفمتها بالمظاهرات والاضرابات والاحتجاجات . ولم يجد « الرؤساء العرب » ، دعاة التفاهم مع بريطانيا وامريكا بدا من الاستنكار .

تداعى الرؤساء العرب لاجتماع عقده في انشاص في يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من ايار سنة ١٩٤٦ . حضر الاجتماع ملسك مصر فاروق ، ورئيسا جمهوريتي سورية ولبنان شكري القوتلي وبشارة الخوري . والامراء سعود وعبد الاله وسيف الاسلام وعبد الله . وصدر عن الاجتماع بيان خصصت فلسطين بفقرة اساسية منه ، اكدت ان قضية فلسطين « هي قضية العرب جميعا وان فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها » . وانه ليس في امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على ان عجرة جديدة ، ويعتبرون ذلك تفضا صريحا للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني . ولهم عظيم الامل ان لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة ، والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة اخرى ، اي تسبب من جانبهما يرمي الى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا على دوام هذه الصداقة ، وتقاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ، ويفضي الى اضطرابات قد يكون لها اسوأ الاثر في السلم العام » (٢) .

احدث الاجتماع والبيان الذي صدر عنه تفاؤلا في اوساط الجماهير ، مع ان البيان لم يات بجديد . فلقد رفض المؤتمر اية هجره جديدة الى فلسطين ، واعتبروا ان من واجبهم صيانة عروبتها ، ولكنهم لم يتجروا على اتخاذ موقف حازم من بريطانيا وامريكا ؛ بل اعتبروهما دولتين ديموقراطيتين صديقتين ، واعربوا عن املهم في ألا يؤدي موقفهما الى تعكير صفو العلائق بينهما وبين الحكومات والشعوب العربية .

كانت فلسطين ، بلا قيادة خلال الحرب ، وظلت بلا قيادة عند انتهائها وبعده . ولقد عادت القيادات للصراع . ولم تتمكن من انشاء لجنة عربية جديدة ، تحل محل اللجنة « المشتتة » . وعندما بدأت مشاورات الجامعة لم يكن هنالك من يمثل فلسطين فيها في البدء . ثم اتفق على ان يفوض موسى العلمي بهذه المهمة . وحين انعقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٢١ تشرين الاول ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٥) قرر ان يذهب جميل مردم رئيس الدورة ليسانع على حل المشكلة . وقد حضر الى فلسطين في تشرين الثاني ، واتصل برجال الاحزاب ، وبعسد مباحثات فوضوه ان يختار لجنة منهم يراها مناسبة . اختار جميل مردم لجنة من رؤساء الاحزاب ، وهم : راغب النشاشيبي (الدفاع) وعونسي عبد الهادي (الاستقلال) وتوفيق الحسيني (العربي) والدكتور حسين الخالدي (الاصلاح) وعبد اللطيف صلاح (الكتلة الوطنية) ويعقوب الفصين (مؤتمر الشباب) . وازاف الى هؤلاء احمد حلمي عبد الباقي ورثيق التميمي وموسى العلمي واميل الغوري

ويوسف صهيون . استطاعت اللجنة ان تختار وفدا مثلها فيما تبقى من اجتماعات مجلس الجامعة . الا انها لم تستطع الاستمرار . كان الصراع حادا بين «القادة» . وكان هنالك ما يفرقهم . فبالاضافة الى الحزبات والمهاترات السابقة نشأ موضوع خلاف جديد . موضوع هذا الخلاف هو مكاتب الدعاية والمشروع الانشائي العربي التي قرر مجلس الجامعة في دورته الاولى انشاءها ، واوكل امرها الى موسى العلمي . وقد تبنت حكومتا الاردن والعراق موسى العلمي شخصيا ، في محاولة لخلق زعامة جديدة ، منافسة للحاج امين الذي لم تكن عمان وبغداد راضيتين عنه . ولم يرق هذا الوضع جماعة الحزب العربي الذين طلبوا ان تتبع مكاتب الدعاية العربية والمشروع الانشائي اللجنة . ولكن موسى العلمي لم يوافق على ذلك . عاد جمال الحسيني من منفاه في روديسيا ، والحالة كذلك ؛ فحاول ان يجري تغييرات في اللجنة العربية العليا . باضافة اسماء جديدة اليها ، الا ان اللجنة لم تجتمع لتنظر في الامر ، فاختار جمال الحسيني ان يفعل ذلك بنفسه . كان ما فعله جمال الحسيني سببا لانشقاق اللجنة الى لجنتين ، احدهما ظلت تحمل الاسم السابق ، بينما حملت اللجنة الاخرى اسم الهيئة العربية . ضمت الهيئة الاولى ممثلي الاحزاب ، ما عدا الحزب العربي . وبعض المستقلين . وكان نشوؤها اكبر تحالف تم ضد الحزب العربي ، وزعامة الحاج امين الغائب .

وعندما اجتمع مجلس الجامعة في بلودان (٨-١٢ حزيران ١٩٤٦) قرر فيما قرر دعوة «قيادات» عرب فلسطين الى الاتحاد ، وانشاء هيئة تمثلهم . من اجل ذلك دعا المؤتمرون في بلودان قادة الجبهتين ، وفرضوا عليهم انشاء لجنة واحدة ، اختيرت مناصفة من الجبهتين ، وتكونت كما يلي : جمال الحسيني واميل الغوري عن اللجنة العربية واحمد حلمي والدكتور حسين الخالدي عن الهيئة الاخرى . وقد ترك منصب رئاسة اللجنة الجديدة شاغرا لغياب الحاج امين ، ولكن جمال الحسيني عين نائبا للرئيس . سميت اللجنة الجديدة «الهيئة العربية العليا» ، وقد جاء تكوينها لمصلحة الحاج امين ، لانها تضم اثنين من حزبه ، واثنين من الذين كانوا يتعاونون معه .

عندما وصل الحاج امين الى القاهرة ، حاول ان ينهي مشكلة مكاتب الدعاية والمشروع الانشائي . وقد جرت اجتماعات ومباحثات استهدفت اخضاع هذه المؤسسات للهيئة العربية العليا ، ولكن موسى العلمي رفض ان يقرر بتبعية المؤسسات المذكورة للهيئة ، مع ان الهيئة لم تمنع في ان يظل هو رئيسها ؛ كما ان الحكومة المراقية ، وهي الممولة ، لم توافق ابدا على انتقال ادارة المؤسسات المذكورة الى الهيئة العربية العليا .

اصدر الحاج امين ، بعد عودته الى القاهرة ، قرارا باضافة اسماء جديدة للهيئة العربية العليا ، وهؤلاء هم : محمد عزة دروزة ورفيق التميمي ومعين الماضي وحسن ابو السعود واسحق درويش . واصبح هؤلاء - مع الاعضاء الذين اختارهم مؤتمر بلودان - الهيئة العربية العليا ؛ وظلوا كذلك الى اواسط ١٩٤٧ .

حين انسحب محمد عزة دروزة منها ، لأنه كما يقول : « لم يرَ أن يتحمل مسؤولية الأساليب المتبعة فيها » (٣) .

ومنذ أواخر سنة ١٩٤٦ سجل نشاط الهيئة العربية العليا ازديادا ملحوظا . فقد أنشأت مكاتب لها في القاهرة ، وهي المقر الرئيسي ، وفلسطين ؛ وأخذت تضع الأنظمة اللازمة لسير عملها . ومن الأنظمة التي وضعت نظاما أساسيا . وقانون داخلي ، وتنظيم للجان القومية ولائحة للصندوق القومي الذي سمي بيت المال . وقد حرصت الهيئة على أن تنشط في ميدان الاتصالات الدبلوماسية والدعاية . فقررت إرسال الوفود إلى أنحاء مختلفة من العالم ، وأصدرت كراسا عن قضية فلسطين نشرته بالعربية والانكليزية والفرنسية .

وكان مجلس الجامعة قد قرر في اجتماعاته (١٧ - ٢٩ آذار ١٩٤٧) أن تقدم دول الجامعة العربية المال للهيئة العربية العليا لتكون قادرة على العمل ، كما اتخذ مثل هذا القرار في اجتماعات مجلس الجامعة (٨-١٢/٦/١٩٤٦) . إلا أن ما تسلمته الهيئة حتى حزيران من سنة ١٩٤٨ ، لم يتجاوز مائة وثلاثة وأربعين ألف جنيه . دفعت سوريا مائة وثلاثة آلاف منها .

واجتمعت الأمم المتحدة في الثامن والعشرين من نيسان ، بناء على دعوة الحكومة البريطانية للنظر في قضية فلسطين . وقد منحت الهيئة العربية العليا حق الكلام باسم فلسطين ، فتحدث المحامي هنري كتن ممثلا عنها ، وأكد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال ، ووقف الهجرة حالا ، وأعلن معارضة عرب فلسطين لاية لجنة تحقيق تكوّن ، ورفضهم أية قرارات تصدر إذا كانت لا تتفق ومطالبهم . شكلت هيئة الأمم لجنة تحقيق لم تدخلها أي من الدول الكبرى . وصلت فلسطين يوم السابع عشر من حزيران ١٩٤٧ . وقد قررت الهيئة العربية العليا مقاطعة هذه اللجنة ، لأنها مكلفة بتحقيق المطلب الأساسي لعرب فلسطين - وهو : الاستقلال ؛ وطلبت من الشعب في فلسطين أن يعلن الإضراب يوم وصولها .

استقبلت فلسطين والعواصم العربية اللجنة بالإضراب ، ولكن الدول العربية قررت التعاون معها ، على أساس أن الدول العربية أعضاء في الأمم المتحدة . أقيم في السادس من تموز ، واللجنة ما تزال في القدس ، مهرجان كبير . باسم العمل من أجل المحافظة على الأراضي العربية ، ومقاومة سياسة الاحتلال الخاصة بالأراضي ، والمتمثلة في نزع الملكية وإزالة الشيوع وتسجيل الأراضي باسم المندوب السامي . ولكن هدف الاجتماع لم يكن هذا فحسب ، إذ أن المقصود كان إعلان موقف العرب من قضية فلسطين بشكل عام . ولقد قرئت في الاجتماع رسالة من الحاج أمين رئيس الهيئة العربية العليا ، أكد فيها أن الثورة لا بد واقعة في فلسطين أن لم تعترف بريطانيا والولايات المتحدة وهيئة الأمم بمطالب عرب فلسطين .

وكان مما قرره مجلس الجامعة المنعقد في لبنان ما بين السابع والخامس عشر من تشرين الأول سنة ١٩٤٧ :

اولا : ان تحشد الدول العربية قطعات من جيوشها على حدود فلسطين .  
ثانيا : ان تقدم الدول العربية السلاح الى عرب فلسطين الذين يقطنون في  
المناطق المتاخمة لليهود . ورؤي أن تخصص من اجل ذلك عشرة آلاف بندقية مع  
ذخائرها .

ثالثا : تدريب الشباب ، في المناطق غير المتاخمة للحدود وتميئتهم للمعركة  
المقبلة .

رابعا : انشاء قيادة عربية تتولى هذا الامر ، ورصد مبلغ من المال ، يوضع  
تحت تصرفها لا يقل عن مليون جنيه .

وقد انشأت لجنة عسكرية ، لتحقيق هذه الاهداف ، من مندوبين عمن  
العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن . ولكن مندوب الاردن لم يحضر ، ولم  
يشترك في نشاط اللجنة .

اتخذت اللجنة مدينة دمشق مركزا لها واختارت العميد طه الهاشمي مسؤولا  
عن شؤون التدريب والتعبئة . وقد انشيء معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة  
لتخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا . وكان مركز التدريب يبعد الافواج  
ويرسلها الى فلسطين . وقد بدأت الافواج بدخول فلسطين منذ الاشهر الاولى  
لسنة ١٩٤٨ . وتحملت سوريا القسط الاوفر من مسؤولية التدريب والاعداد  
والتجهيز .

كانت الهيئة العربية العليا موافقة على قرارات مجلس الجامعة الاخير ، لانها  
تمثل وجهة نظرها ، ولانها تزودها بالمعونة المادية والمعنوية ، دون ان تفقدها  
السيطرة على توجيه المعركة في فلسطين . وعلى هذا الاساس اخذت تعمل على  
تهيئة المنظمات الدفاعية ، وشراء الاسلحة وادخالها الى فلسطين . ولم تلبث ان  
عينت عبد القادر الحسيني احد قادة ثورة ١٩٣٦ ، ورئيس احد الافواج التي  
جهزتها اللجنة العسكرية في دمشق ، قائدا عاما لقوات «الجهاد المقدس» التي  
انشأتها .

عادت الدول العربية ففرت موقفها ، وقررت في الثاني عشر من نيسان  
سنة ١٩٤٨ ، اي قبل نهاية الانتداب بشهر وثلاثة ايام ، ادخال جيوشها النظامية  
الى فلسطين . وكانت في فلسطين قيادتان اولاهما قيادة الجهاد المقدس ، وهي  
تابعة للهيئة العربية العليا ، وقيادة جيش الانقاذ ، المؤلف من متطوعين عرب ،  
والذي كان قائده العام اسماعيل صفوت ، ومن أبرز قادته في فلسطين فوزي  
الفاوقجي . مثلت القيادة الثانية وجهة النظر العربية الرسمية ، ومن هنا بدأ  
التنافس بينها وبين القيادة الاولى . ولقد حسم دخول الجيوش العربية في  
الخامس عشر من ايار الموقف ، لمصلحة الحكومات العربية .

عندما اعلن قرار التقسيم ، واندلعت نار الثورة في فلسطين ، لم يكن عرب  
فلسطين قد استعدوا ، مع انهم يعلمون مبلغ استعداد الصهيونيين ، وتأمر الدول  
الاستعمارية ، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة معهم . وقد انفجرت

الثورة دون تنظيم ودون اعداد . ونشأت لجان قومية في البلاد ، اخذت تجمع الاموال وتشتري الاسلحة بمقادير قليلة . ولكن الوضع كان سيئا ، ولا نستطيع ان نقول بأنه كان هنالك نوع من الاستعداد . ويذكر صبحي ياسين (٤) انه لم تكن في مدينة حيفا عند اعلان قرار التقسيم وبدء الانفجار الشعبي «بندقية حربية واحدة» ، وكان السلاح الموجود عبارة عن «عدد من المسدسات والقنابل اليدوية» . انشأت الهيئة العربية العليا قيادة عامة للعمليات - كما ذكرت - وقسمت فلسطين الى سبع قيادات عسكرية ، يتولى امر كل منها قائد عسكري . وهذه القيادات هي : ١ - قيادة القدس ، ٢ - قيادة بيت لحم ، ٣ - قيادة رام الله ، ٤ - قيادة المنطقة الغربية الوسطى (يافا ، الرملة ، اللسد ، وادي الصرار ، المجدل) ، ٥ - قيادة الجنوب ، ٦ - قيادة منطقة طولكرم - جنين ، ٧ - قيادة المنطقة الشمالية .

كانت قوات المناضلين ثلاثة اصناف :

الاول : القوى المنظمة . وعددها حوالي عشرة آلاف ، تقدم لهم الهيئة العربية العليا كل عتادهم واسلحتهم . وتدفع لهم رواتب شهرية ضئيلة .

الثاني : قوى ترابط في مناطقها ، وتسهم الهيئة العربية العليا في تسليحها . وتقدم لها بعض الاعانات المالية ، ويتراوح عدد افراد هذه القوة بين خمسة عشر وعشرين الفا .

الثالث : وكان هنالك حوالي اربعين الف مسلح من الذين سلحوا انفسهم بانفسهم . ولم تقدم لهم اية معونة من اية جهة كانت .

قدمت اللجنة العسكرية لعرب فلسطين الفا وستماية بندقية فقط . اما الهيئة العربية العليا فقد قدمت ٥٣٩٦ بندقية ، و٤٩٩ مدفعا رشاشا ، و٣٦٤ بندقية تومي و٢٠٩ مسدسات و١٢٤ مدفعا مضادا للمصفحات ، و٦٦ مدفعا مضادا للدبابات و٢٣ مدفع هاون و١٦٠٩ من صناديق المتفجرات و٤٦٧٤٠ قنبلة و٢٨٦٧ لقما جاهزا ، وكميات لا بأس بها من الذخيرة والتجهيزات (٥) .

قامت قوات الجهاد المقدس من الاصناف الثلاثة بدور في الدفاع عن فلسطين . ولكنها لم تستطع حماية فلسطين من الغزو الصهيوني . ويرجع ذلك الى ما يلي :

اولا : لم تكن القيادة السياسية من مستوى الاحداث ، ذلك انها لم تستطع ان تعبئ الشعب تعبئة مناسبة ، وكافية لمجابهة الاخطار . كان العدو معدا ومهيئا . وكانت مجابته تقتضي وضع كل طاقات الشعب المادية والمعنوية في خدمة المعركة .

٥ - يراجع بشأن حرب (٧ - ٤٨) : كتاب العقيد :

الشاعر ، محمد : الحرب الفدائية في فلسطين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٩ ،

( ٢٤٥ - ٢٦٠ ) .



ولقد دام الخطر فلم تفعل القيادة شيئا من ذلك ، بل اكتفت بأعمال جزئية في جميع الميادين . ولقد كانت أمور القيادة السياسية منوطة بالحاج امين الحسيني ، الذي كان في القاهرة ، ولم يستطع دخول ارض فلسطين ، خلال وجود الانتداب ، او بعد خروجه في الخامس عشر من ايار .

وكانت الهيئة العربية العليا قيادة بلا منظمات جماهيرية تقودها . ولهذا فقد انبثقت من المدن لجان قومية ، كتلك التي نشأت سنة ١٩٣٦ ، تولت أمور الكفاح ، كل في منطقتها . وساعد عدم وجود تنظيم شعبي على العفوية والارتجال والفوضى ، وأوجد حالة من التفكك وتبذير القوى .

ثانيا : لم تكن في فلسطين منظمات عسكرية ، تعمل على تدريب الشباب وتسليحهم . فلقد كانت منظمة الشباب العربي حديثة العهد ، ولم تكن قادرة على القيام بعملية تدريب واسعة . وكانت الحلقات الدفاعية التي انشأتها الهيئة العربية العليا محدودة وحديثة ، وغير قادرة على تعبئة الجماهير . وحين بدأت اللجنة العسكرية ترسل افواجها في اوائل سنة ١٩٤٨ ، كان الوقت متأخرا جدا . كما ان الهيئة العربية العليا لم تستطع ان تنظم قوات عسكرية قبل اواخر سنة ١٩٤٧ . ولقد جاء تكوين هذه الوحدات متأخرا جدا ، كما انها كانت ضئيلة جدا ازاء القوى الصهيونية العسكرية المنظمة .

ثم ان القيادة العسكرية لهذه القوات لم تستفد من الحماسة الشعبية المتزايدة ، بل اكتفت بإنشاء سراياها المنظمة ، ولم تعر القوى الشعبية الاخرى التي سلحت نفسها بنفسها ، وكان ينقصها التنظيم فقط ، اي اهتمام . لقد كان في فلسطين اكثر من ستين الف مسلح ، يرابطون في قراهم ، ويعمل قسم منهم دون نظام . وكان بالامكان خلق قوى منظمة من هؤلاء ، لا بالمعنى العسكري البحت ، بل بالمعنى الكفاحي . ولذلك فان مدنا او قرى كانت تسقط بيد الصهيونيين ، وعشرات الالوف من المسلحين قابضين في قراهم ، لا يعرفون ماذا يفعلون . وكانت المواقع الامامية ترهق خلال صراعها من اجل دفع خطر الغزو ، وهناك قوى كبيرة ، تطلق النار في الهواء تضامنا مع المواقع الامامية الباسلة .

لقد اكتفت القيادة العسكرية بقواتها المحدودة ، مع انها كانت تستطيع ان تحشد قوى هائلة ، تمنع سقوط اي موقع على الاقل ، ان لم تكن قادرة على التقدم ، واحتلال مواقع العدو . كما ان القيادة العسكرية اكتفت بإمكانياتها المادية المحدودة ، لانها رضيت بالتبرع والاحسان ، بدلا من ان تسخر موارد البلاد كلها لخدمة المعركة .

ثالثا : وكانت فلسطين محاصرة حصارا محكما . كان هنالك الحصار الذي فرضه الاستعمار البريطاني منذ سنة ١٩١٧ . ولم تستطع الهيئة العربية العليا في السنوات السابقة للنكبة ان تخترق هذا الحصار اختراقا يسمح لها بإدخال ما تشاء من العتاد والرجال . فلقد كانت تواجه المقاومة دائما . وكان هنالك الحصار «العربي» . ذلك ان دول الجامعة العربية فرضت على نفسها ، وعلى

فلسطين ، ان تكون وصية عليها . فقررت في البدء تشكيل لجنة عسكرية ، ثم قررت دخول جيوشها . وكانت هذه الحكومات تخضع للالتزامات والالتباطات مع الحكومات الامم بالية ، ولاسيما مملكة شرقى الاردن التي طمعت بالحصول على جزء من فلسطين . وكانت تعمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل . ولقد اسهمت اللجنة العسكرية ، كما اسهمت الجيوش العربية فيما بعد في حرمان عرب فلسطين من العمل للدفاع عن بلادهم . وكانت اللجنة العسكرية تمنع الاسلحة عن عرب فلسطين ، وتكدسها في مخازنها في دمشق (٦) حين يكون المناضلون في اشد الحاجة اليها . ان التدخل «الرسمي العربي» ، كان ضارا بمقدار ما استقبل بترحيب في فلسطين والبلاد العربية الاخرى ، ذلك انه استهدف ، اول ما استهدف ، محاصرة شعب فلسطين ، وتعطيل قواه . ولم تتوان الحكومة الاردنية — فيما بعد — عن احتلال مقعر قيادة الجهاد المقدس في بيرزيت ، وحلّ تنظيماتها في القسم المتبقى مسن فلسطين .

رابعا : ولم يقم عرب فلسطين عامة ، بما كان يتوجب عليهم ان يقوموا به . فلقد تحمسوا ، واشتري الكثير منهم الاسلحة بأسعار باهظة ؛ ولكن القسم الاكبر منهم لم يشارك في المعارك ، ولم يبارح مقاتلوه اماكن اقامتهم . اما سكان المواقع الامامية ، فقد قاتلوا واثبتوا شجاعة وبسالة ، ولكنهم لم يعينوا كل قواهم البشرية والمادية ، ولم يحسنوا الدفاع عن مواقعهم في اكثر الاحيان . ولقد دب فيهم الذعر ، فهربوا لا يولون على شيء ، مع ان المعركة كانت تقتضي الا يبرح انسان مكانه ، حتى لو عمل الصهيونيون السيف بالناس ، وارتكبوا الشنائع والفظائع . غير ان عدم وجود تنظيم جماهيري ، يضبط الامور ، وانتظار الجماهير دخول الجيوش العربية في وقت قريب ، جعلهم لا يولون امر الثبات في مواقعهم ما يستحق من عناية .

كان مجلس الجامعة العربية قد قرر — فيما قرر — انشاء ادارة مدنية لفلسطين ، ولكن معارضة الحكومة الاردنية حالت دون ذلك . وفي الثامن والعشرين من ايلول ، اي بعد الهدنة الثانية ، وبعد مقتل برندوت ، استطاع الحاج امين ان يصل الى غزة ، بمساعدة بعض ضباط مصر الاحرار . وفي غزة انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في الاول من تشرين الاول سنة ١٩٤٨ . وقد اقر المجلس الوطني دستورا لفلسطين حددت فيه السلطات كما يلي :

- ١ — مجلس وطني ، ويتكون من ممثلي شعب فلسطين .
- ٢ — مجلس اعلى ، يتكون من رئيس المجلس الوطني ، ورئيس المحكمة العليا ، ورئيس الحكومة ، ويكون رئيس المجلس الوطني رئيسا له ؛ ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية او الملك ، اذ يدعو لانعقاد المجلس الوطني ، ويكلف من يراه مناسبا لرئاسة الدولة ، ويصادق على تشكيل الوزارة الخ .
- ٣ — الحكومة ، وتكون من رئيس واعضاء يسمون وزراء .
- ٤ — مجلس الدفاع ، ويتكون من رئيس المجلس الوطني رئيسا ، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع .

أختير الحاج امين رئيس الهيئة العربية العليا رئيسا للمجلس الوطني ،  
واحمد حلمي عبد الباقي رئيسا للحكومة ، وبعض وجوه الحركة الوطنية مثل جمال  
الحسيني وعوني عبد الهادي وحسين الخالدي وزراء . وقد ابلغ رئيس الحكومة  
الحكومات العربية ، وجامعة الدول بخبر انشاء حكومة عموم فلسطين . وأصدر  
المجلس الوطني قرارا اعلن فيه استقلال فلسطين كلها ، بحدودها الطبيعية ،  
«استقلالاً تاماً ، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة ، يتمتع فيها المواطنون  
بحرياتهم وحقوقهم ، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد  
العربي ، وخدمة الحضارة الانسانية ، مستلهمين في ذلك روح الامة ، وتاريخها  
المجيد ، ومصممين على صيانة استقلالنا والدود عنه» (٧) .

كانت العواصف تجري بما لا تشتهي السفن . فلقد عقد مؤتمر في عمان ،  
في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة ، برئاسة الشيخ سليمان التاجسي  
الفاروقي ، ومشاركة عجاج نويهض وآخرين ، استنكر فيه مؤتمر غزة وبويع الملك  
عبد الله ملكا على ما تبقى من فلسطين . ويقول عجاج نويهض ، منظم المؤتمر ،  
ان الهدف منه كان حماية ما تبقى من فلسطين ، بضمه الى شرق الاردن .

وفي الخامس من تشرين الاول ، طلبت الحكومة المصرية من الحاج امين  
رئيس المجلس الوطني ، والمجلس الاعلى مفادرة غزة الى القاهرة للتباحث فسي  
بعض الامور ، فرفض . واستدعي في اليوم التالي الى مقر الحاكم الاداري  
لمحادثة النقراشي بالتليفون . وهناك افهمه النقراشي بضرورة المجيء الى القاهرة ،  
فوافق خشية ان يحدث صدام بين القوات المصرية وقوات المناضلين ، ولم يسمح  
له بمفادرة مقر الحاكم الاداري الا الى القاهرة .

عقد في الاول من كانون الاول مؤتمر آخر في اريحا ، برئاسة الشيخ محمد  
الجمبري ، بويع فيه الملك عبد الله ، واعلنت الوحدة بين بقايا فلسطين وشرق  
الاردن .

وفي غزة كانت حكومة عموم فلسطين ، على الرغم من رفض مصر لقرارات  
مؤتمر اريحا ، تموت ببطء .

## الفصل الخامس

### دروس التجربة

كان ما حدث في فلسطين ، غنيا بالدروس ، زاخرا بالعبر . ومع هذا ، وعلى الرغم من التطورات التي ساهم في ايجادها ، فانه لم يقيّم التقييم العلمي الموضوعي الشامل حتى الان . اسباب ذلك هي :

١ - لم تقم حركة ثورية في فلسطين ، حريصة على وعي ابعاد معركتها ، والاستفادة من تجربة الماضي .

٢ - وكانت الحركات السياسية ، في الوطن العربي ، ثلاث فئات ، رجعية وقومية وشيوعية . ولم تكن الرجعية مؤهلة لمثل هذا التقييم . اما الحركة العربية ، بمختلف اتجاهاتها ، فقد كانت حركة شعارات ، اثارت قضايا عجرت عن طرحها طرحا موضوعيا علميا . وحين اندفعت الى الحكم هنا او هناك ، فقد اندفعت قبل ان تملك رؤية واضحة لواقعها التاريخي والسياسي والاقتصادي . ولكنها اخذت بعد ذلك تحاول النفاذ الى اعماق هذا الواقع ، وتكوين صورة واضحة عنه . ولقد كان من المفروض ان تكون الاحزاب الشيوعية العربية السبّاقة الى هذا الميدان ، المجلية فيه . الا ان عددا من العوامل المتعلقة بتكوين هذه الاحزاب اجتماعيا وثقافيا وعقائديا ، وبالعلاقات السياسية ، مع الحركة الوطنية ، ومع الشيوعية الدولية ، جعلها تنهج نهجا سياسيا رجراجا ، متقلبا ، يستلهم فرضيات وشعارات ، بمقدار ما يتعد عن تحليل الوقائع ، واستخلاص دلالاتها . ولقد قاد هذا الى البعد عن الصواب ، لا في ميدان القضية الفلسطينية

فحسب ، بل في ميدان القضية العربية عامة .

٣ - تالت الانفجارات السياسية ، بعد سنة ١٩٤٨ ، في الوطن العربي ؛ وتحركت التناقضات المختلفة فيه ، وحدثت صدامات مع الامبريالية . وكان هذا كله يستنفد قوى الحركات العربية غير المكتملة النمو ، ويستهلك طاقاتها ، دون ان يدع لها المجال للتقييم والتحليل .

لهذا كله جاءت كل محاولات التقييم والتحليل قاصرة عن وعي الامور فسي اطارها الشامل . كان ما حدث يرد الى عامل او آخر ، دون ان تكشف مساهمة العوامل كلها ، دون ان يكشف مدى مساهمة كل عامل ، ومدى ترابط العوامل مجتمعة . حاول بعض ان يرد ما حدث الى تأمر الاستعمار ، دون ان يحدد طبيعة النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ودون ان يحدد دور الرجعية العربية . وحاول بعض ان يحصر ما حدث بخيانة بعض الحكام العرب ، دون ان يحدد طبيعة انظمة الحكم العربية سنة ١٩٤٨ . وهناك من يحاول ان ينفض يديه مما حدث ، ملقيا المسؤولية على غيره . وذهب بعض الى الاشادة بالدور البطولي الذي لعبه شعب فلسطين ، دفاعا عن ارضه ، دون ان يحلل الحركة الوطنية في فلسطين ، ويدرس تجربتها ، ويبين مدى مساهمة الجماهير في العمل الوطني ، وفعالية الاساليب التي اتبعتها في مقاومة الاحتلال البريطاني والفرد الصهيوني . وهناك من القى بالمسؤولية كاملة على شعب فلسطين ، دون الاهتمام بالظروف التي احاطت بقضية فلسطين ، واهمها دور الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . ولا ارى لزما علي ان اناقش هؤلاء وأولئك ، هنا ، لاني ناقشت بعض ما اتوا به من قبل (١) ، ولاني لا استهدف هنا المناقشة بل التقييم .

انني ارى ان ما حدث يمكن ان يرد لاربع مجموعات من العوامل ، مترابطة ومتفاعلة :

الاولى : تتعلق بالظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد خسرت دول المحور الحرب ، وانتصر الحلفاء . ولكن انتصار الحلفاء حمل معه بروز قوتين دوليتين كبيرتين ومتعاديتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وكان الاتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب منتصرا ، يعاني من مشاكل التدمير الهائل الذي أحدثته الحرب ، ومن خطر التفوق الامريكي في ميدان صناعة الذرة . بينما هبات الولايات المتحدة امكانياتها المادية لزعامة العالم الراسمالي ، ولبسط نفوذها وسيطرتها ، الاقتصادية والسياسية ، على مناطق شاسعة من الكرة الارضية ، خارج العالم الاشتراكي آنذاك .

وكانت الامبريالية الامريكية تطمح في السيطرة على الوطن العربي ، والحلول محل الاستعمارين الانجليزي والافرنسي فيه منذ ما قبل الحرب . وكان الامتياز الذي حصلت عليه في الجزيرة العربية اول رابط حيوي وهام يربطها بالمنطقة العربية . ولقد استطاعت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ان تبتلع حصة الاسد من نفط الكويت ؛ وان تدخل المنطقة العربية من اوسع ابوابها ،

على الرغم من حيطة الفرنسيين والانجليز .

وكانت الحركة الصهيونية العالمية التي ارتبطت ببريطانيا خلال الحرب العالمية الاولى ، قد لمست خلال الحرب العالمية الثانية انتقال زعامة العالم الرأسمالي الى الولايات المتحدة ، فنقلت مركز نشاطها الى هناك ، والتقت مصالح الامبريالية الامريكية مع مصالح الحركة الصهيونية العالمية ، فعملتا معا على انشاء دولة صهيونية في فلسطين .

وحتى سنة ١٩٤٨ ، لم يكن اي جزء من آسيا او افريقيا ، قد تحرر تحررا حقيقيا بعد .

وعندما جرى التصويت على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، في الامم المتحدة ايد الاتحاد السوفياتي التقسيم . وكان موقف الاتحاد السوفياتي سببا من اسباب اندفاع الاحزاب الشيوعية في اوربا خاصة على طريق تأييد «اسرائيل» . وهكذا ، لم نجد من يقف معنا سنة ١٩٤٨ ، ما عدا بعض الدول الحديثة النمو والضعيفة مثل افغانستان . كانت الامبريالية العالمية تعمل على انشاء قاعدة مسلحة كبرى في بلادنا ، ولم يجد الاتحاد السوفياتي سببا يدعو للاعتراض . ولم تكن هنالك قوى اخرى . ذات نفوذ عالمي ، تستطيع مساندتنا لمجابهة الخطر الداهم .

اما الراي العام الاسلامي ، في آسيا وافريقيا ، فلقد كان معنا ، ولكنه كان ضعيفا ومفككا . وكانت القيادات التي تتحكم به خاضعة للاستعمار او مرتبطة به ؛ وفي كثير من الاحيان مستغرقة في قضايا سياسية او طائفية . وكان ارتباط الجماهير الاسلامية بمثل هذه القيادات او انفصالها عنها يجعلها عاجزة عن ان تكون مفيدة لنا .

الثانية : تتعلق بظروف الوطن العربي . فلقد كان الوطن العربي مستعمرا ، او شبه مستعمر . وكان جنود الاحتلال يمسكرون في أنحاء مختلفة من الوطن العربي ، حتى في مصر التي استقلت في أوائل العشرينات ، وفي العراق الذي قامت فيه حكومة سُنِبت وطنية منذ ذلك التاريخ . وكانت الفئات «الحاكمة» في أقطاره المستعمرة او شبه المستعمرة فئات رجعية ، شبه عشائرية ، شبه اقطاعية ، وشبه برجوازية احيانا ، او خليطا من هذا كله . ولما كان وجودها في الحكم مرهونا برضى الاستعمار عنها ، فقد اسلمت القيادة له ، وقبلت قواعده ومستشاريه ، واقرت بشرعية نفوذه ومصالحه ، ولم تكن مستعدة لعمل ما يؤدي الى الاختلاف معه . وكانت تربطها به لا مصالحها السياسية فحسب بل مصالحها الاقتصادية ايضا . ذلك انها بحكم تكوينها ، لم تكن طبقات منافسة للطبقات الحاكمة في الغرب ، بل طبقات تابعة . فالفئات شبه العشائرية ، شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية . صاحبة السلطة والارض والمال في بلادنا ، لم تقم بمنافسة الرأسمالية الغربية ، لانها لا تملك بعض مقومات منافستها ماليا وتقنيا وثقافيا ، ولانها فئات خاملة كسولة ، لا تملك قدرة على الخلق والابداع والانشاء والتعمير ،

وجل ما تطمح اليه اشباع بعض الرغبات ، واتخاذ البطون والجيوب .  
سلكت هذه الفئات السلوك الذي كان محتما ان تسلكه ، فاستسلمت  
للاستعمار ، واعلنت انها صديقه وحليفته . ولم تترك شيئا من مطالبه لم  
تحققه .

وكانت عندما يثور الشعب ، تمتطي لجة الثورة ، لتقودها الى مائسدة  
المفاوضات ، ولتخرج من هنالك بمعاهدة «استقلال» تكرر بموجبها مصالح دولة  
محتلة ، ويكتسب وجود جنودها الغزاة صفة الشرعية والقبول .

اختارت هذه الفئات الارتباط بالاستعمار ، ضد ارادة شعوبها ، ولم تتأخر  
عن الاندفاع وراءه ، كلما اقدمت جماهيرها على محاربته ولطالما تدخلت لاقناع  
شعب فلسطين الثائر بضرورة الاخلاص الى السكينة والهدوء اعتمادا على حسن  
نوايا الحليفة بريطانيا ؛ وهي تعرف ان بريطانيا متواطئة مع الحركة الصهيونية .  
وما توانت فئات من هؤلاء عن الاشتراك في المؤامرة الاستعمارية الدولية  
الكبرى على فلسطين ، والقبول بالاشتراك في اقتسامها .

ولم تكن البرجوازية الصغيرة ، ولا الاحزاب الثورية قد استطاعت ان تصبح  
من القوة بمكان ، يؤهلها للقيادة والتوجيه .

ظل الامر كذلك الى سنة ١٩٤٨ ، على الرغم من وجود الاحزاب الشيوعية  
منذ اوائل العقد الثالث في اكثر البلاد العربية .

ويبدو ان الجيوش العربية لم تنتبه للدور الذي يمكنها القيام به ، كما لم  
ينتبه الشعب لثقل هذا الدور ، على الرغم من ان العراق شهد سنة ١٩٣٦ انتفاضة  
بكر صديقي ، كما شهد حركة صلاح الدين الصباغ ورفاقه من الضباط سنة  
١٩٤١ . وعلى الرغم من ان الحركتين قد فشلتا ، الا انهما كانتا جديرتين بفتح  
العيون على امكانيات الجيوش العربية في تغيير الاوضاع .

لقد كان بإمكان الجيوش ، على ضعفها وقلة عددها ، ان تقوم بدور هام في  
اسقاط الفئات الرجعية الحاكمة ، ودفع عجلة التقدم الى الامام . وهذا ما اخذت  
تقوم به بعد نكبة فلسطين مباشرة .

لهذا فان تدخل الحكام العرب في فلسطين ، كان دائما لمصلحة الاستعمار  
والصهيونية . لم يتدخلوا مرة ، الا وكانت النتيجة نجاح مؤامرة استعمارية  
جديدة . حتى مؤامرة سنة ١٩٤٨ كانوا مشتركين في تصميمها وتنفيذها . كانوا  
دائما يطلبون من شعب فلسطين ان يوقف نشاطه الثوري ، وان يقبل بالتفاهم ،  
وكانوا يضغطون حيث لا يجدي الاقتناع ، ويهددون حيث لا يجدي الضغط ؛ فاذا  
لم يقد هذا ولا ذاك استعملوا القوى التي يملكونها . لقد سدوا على شعبنا سبل  
الحصول على الاسلحة ، وحرموه ، حتى سنة ١٩٤٨ ، من العمل لانقاذ ارضه  
وكرامته .

ولقد كانت تجربة فلسطين اختبارا للفئات الحاكمة في البلاد العربية كلها ،  
اثبت عجزها وجهلها وفشلها ، وقضى عليها بالسقوط .

الثالثة : تتعلق بعرب فلسطين . لم يكن عرب فلسطين منفصلين عن هذا الوضع ، فهم جزء منه ، ونضالهم بعض من النضال العربي . ولقد كانت الفئات القائدة ، اجتماعيا وسياسيا في فلسطين ، مثل كل الفئات القائدة في البلاد العربية ، من حيث تخلفها وجهلها وقصر نظرها ، ونهايتها على مصالحها المباشرة .

وكانت هذه الفئات على علاقات وطيدة بالفئات الحاكمة في الوطن العربي وقد اقتسمت ولائاتها عمان وبغداد والرباط . كان بعض منها ، مع فيصل ضسيد عبد الله أخيه ، وبعض مع عبد الله ضد فيصل . وكان بعض هؤلاء «هاشميا» ، بينما كان بعضهم «سعوديا» . واشتغل القسم الأكبر من هؤلاء وأولئك مع السلطة المحتلة ، وساعدوها على تحقيق أهدافها ، وأهداف الحركة الصهيونية .

وكان ، شعب فلسطين ، ما عدا عصابة التحرر الوطني ، غير مدرك تماما طبيعة هذه الطبقة . ولذلك فإنه كان دائما يتنازل لها عن القيادة السياسية ، حتى عندما يستأثر الكادحون منه بالقيادات الثورية ، كما حدث في ثورة (٣٦ - ٣٩) . وكانت عقلية هذه القيادة السياسية ، لا تختلف عن عقلية حكام عمان والرباط وبغداد ودمشق ، وسياستها لا تختلف عن سياستهم إلا في قضايا جزئية وخاصة .

ولقد استفادت طبقة «الزعامات والوجهات» في فلسطين من الاحتلال ومن نشاط الحركة الصهيونية ، كما بينت في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، استفادة زادت من ثروتها ونفوذها ، وأن كانت حرمتها من السلطة . ولما كان طموحها إلى السلطة ليس حادا وحاسما ، لأنها حريصة على مصالحها الخاصة ، اليومية والمباشرة ، ولأنها طبقة ليست مؤهلة للخلق والحكم التقدمي ، وتكوينها الاجتماعي متخلف ، أملت أن يؤمن لها التعاون مع الاستعمار مزيدا من المكاسب . وهي لهذا كانت حريصة على عدم الاصطدام الحاسم مع الاستعمار لأنها كانت تؤثر المساومة على المقاومة . ولقد دافعت عنه في أكثر الأحيان ، وكان همها الوحيد ينحصر في إطفاء الحركات الشعبية ، ومحاولة الاستفادة من ذلك ، في تحقيق مصالحها ومطامحها .

أما شعب فلسطين ، فإنه نتيجة ظروف معينة ، أهمها غياب تنظيم ثوري ، واعي وفعال ، واستئثار طبقة «الزعامات والوجهات» بقيادته ، لم يعر خطورة المعركة التي يخوضها تماما . ولم يفعل كل ما كان يجب أن يفعل للدفاع عن أرضه ، ولصد خطر الغزوة الصهيونية التي كانت متجسمة أمامه صباح مساء . لقد كان يغور سريعا ، ويغور سريعا ، بينما كانت عملية المقاومة تقتضي تعبئة أشد وأشمل وأوسع . وتنظيما أدق وأفضل وأقدر ، ومقدرة على المصابرة والجلاد أمضى وأطول . ولذلك فقد أخفقت انتفاضاته ، ولم تحقق ثوراته أهدافها ، وحين دخل المعركة الحاسمة سنة (١٩٤٧ - ١٩٤٨) لم يستفد من تجاربه السابقة ، ولم يعي قواه ويستعد الاستعداد المناسب ؛ بل أوهم نفسه بأنه



سيخرج من الحرب ظافرا ، وأن عدوه ضعيف وجبان ، ولن يصمد أمامه بعض أيام . وحين اخذت مدنه وقراه تسقط الواحدة تلو الاخرى ، لم يدرك الخطأ الذي ارتكبه . ورضي ان ينتظر دخول الجيوش العربية للدفاع عنه ، ولاستعادة ما فقد من ارضه .

الرابعة : تتعلق بالقيادة السياسية في فلسطين . كانت القيادة السياسية في فلسطين من طبقة «الزعامات والوجهات» ولذلك فانها كانت تمثلها . ومن الطبيعي ان تتكشف هذه القيادة عن خصائص معينة نوجزها كما يلي :

اولا : التخلف الفكري والثقافي . فلقد كان الفكر الماركسي - اللينيني هو الفكر الثوري ، وبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ خاصة . وكان الفكر «الليبرالي» قد اخذ يفقد حيويته ويساريته ، وان ظل تقدما بالنسبة للعالم المتخلف مثل بلادنا العربية . ومع هذا ، فان «قيادتنا الوطنية» لم تكن ماركسية او ليبرالية ، بل كانت محافظة جامدة متخلفة في نظراتها ومواقفها . ولهذا فانها لم تكن تطرح اي برنامج للتغيير الاجتماعي والاقتصادي ، ولم يكن لها مفكروها الذين يعلنون موقفا من التخلف والاستبداد والاستعمار . ولقد انحصرت مطالبها بالمشاركة في الحكم . وكانت تتحدث عن الديمقراطية البرلمانية، مع انها بطبيعتها وعلاقاتها ، وكما تدل المنظمات التي انشأتها ، كانت عشائرية ضيقة الافق ، تضيق ذرعا بالاختلاف في الرأي ، وتستعمل الرصاص للتخلص من المعارضين . ان تخلفها الفكري والثقافي جعلها لا تفهم ابعاد معركة معاصرة ، استخدم في الاعداد لها وفي تنفيذها العلم المعاصر .

ثانيا : المساومة نظريا وعمليا . ان مواقع هذه القيادة في الواقع والفكر دفعتها لان تكون مساومة ، وغير فعالة . انها حتى وجماهير الشعب من فلاحين وعمال تسيطر على البلاد بثورتها . كانت تتقدم الى سلطات الاحتلال بمطالب اقل من الحد الأدنى . كانت الجماهير تطالب بالاستقلال ، ووقف الهجرة فورا ، وكانت هذه الطبقة تسام على المشاركة في الحكم . ومع انها جربت المساومة مرارا وتكرارا ، وكانت في كل مرة تحصد الريح ، الا انها ظلت تؤثر المساومة على النضال .

كان تفكيرها المهادن المساوم يجعلها لا تقف موقفا حاسما من سلطات الاحتلال او الحكام العرب ، او خصوم الحركة الوطنية في الداخل . فهي لم تقطع الامل من امكان التعاون مع بريطانيا المحتلة ، متعهدة الحركة الصهيونية ، حتى سنة ١٩٤٨ . وهي لم ترفض مساعي الحكام العرب في تدخلهم لمصلحة بريطانيا حتى النكبة . وهي لم تجرؤ على وصم خصوم الحركة الوطنية ، والسماسة والمتآمرين بالخيانة حتى ضياع فلسطين .

[واذا كان الحاج امين مستعدا لان يقول : «ان الذي وقع في فلسطين لم يكن اختلافات حزبية او محلية . بل كان في الحقيقة اختلافا بين الوطنيين وبين

خصوم الحركة الوطنية من المستعمرين والصهيونيين واتباعهم» . فان محمد عزة دروزة ينفي مثلا ان يكون الشك قد تطرق لنفسه حول خيانة الملك عبد الله لولا الوثائق التي نشرها عبد الله التل في كتابه «كارثة فلسطين» .

ولقد كان شعب فلسطين يتخذ بعض الإجراءات الحاسمة ضد بعض الممارسة والملاء خلال ثورة (٣٦ - ٣٩) خاصة ، ولكن القيادة كانت تتنصل من مسؤولية مثل هذه الإجراءات اللازمة والضرورية ، وظلت ترضى ان تتعاون مع هؤلاء حتى بعد خيانتهم العلنية للثورة المذكورة ، باسم وحدة الصف الوطني وبروح عفا الله عما مضى . وكان ان تأمر هؤلاء ، عندما كانت بلادهم تسقط بيد الاعداء ، واضفوا المشروعية على ضياع فلسطين .

ثالثا : العقم والجمود : كان جمود هذه القيادة النظري ، وتخلفها الثقافي متلازمين مع عقمها وبطالتها . انها مثلا ، خلال ثلاثين عاما لم تستطع ان توجد منظمة شعبية واحدة فعالة وواسعة الانتشار ، مع ان عدوها كان فائق القدرة في التنظيم والعمل ، وذا فعالية ودأب ودهاء . وكانت في كل ما تفعل ، تميل الى «المظاهر» ، وتحيط نفسها بهالات الأبهة والعظمة ، مستميتة بذلك عن العمل الثمر البناء . وليس في فلسطين اليوم اي اثر من آثارها ، فكراً كان او تنظيمياً او عملاً .

ولقد كانت كل محاولاتها جزئية ، وغير جذرية ، متأخرة عن الوقت الملائم ، لا متقدمة عليه . وكانت الجماهير تجرّها الى العمل ، بدلا من ان تخطط هي للجماهير ، فتكس على أعقابها بدلا من ان تتقدم . ان كل الثورات والانتفاضات قامت بها الجماهير دون تخطيط ، ما عدا محاولة القسام ، ودون معرفة القيادة السياسية . وكانت الجماهير تتحدى القيادة السياسية احيانا ، وتفرض ما تريد رغم انفها . وهذا ما بيّنته في اكثر من موقع في هذا الكتاب . ان القيادة لم تسبق الحوادث ولو مرة واحدة ، ولم تخطط لمعركة ناجحة . وحتى التراجع البريطاني الجزئي والتكتيكي في الكتاب الابيض سنة ١٩٣٩ عن سياسة الوطن القومي والهجرة الصهيونية ، فانه كان نتيجة ثورة شعبية مسلحة ، لم تشعلها القيادة ، لا نتيجة مساومات الساسة الرخيصة .

هذا لا ينفي ان يكون بعض الافراد في هذه القيادة اكثر حيوية وفعالية من غيرهم . ولعل الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا ، والهيئة العربية فيما بعد ، كان اكثر القادة السياسيين حيوية وفعالية وحزما ، واشدهم طموحا للسلطة . ولكن هذا لا يغير من طبيعة القيادة السياسية ، ولا يجعل بطالتها دأبا ، وجمودها حركة ، وعقمها عطاء .

---

٢٥ - الحسيني ، الحاج امين : حقائق عن نضال فلسطين ، الطبعة الثانية . مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة . ص ٢٥ .

رابعاً : ضيق الافق وقصر النظر . ان العمل السياسي الناجح ، يعتمد على وعي ظروف المعركة ، وتمتعة القوى القادرة على لعب دور فيها ، والاستفادة من المتناقضات المحيطة بها . ولم تستطع قيادتنا ان تفعل شيئاً من ذلك . انها لم تستطع ان تدرك ان الاستعمار البريطاني عدو لا يمكن مساومته ، وان الحكام العرب اتباع للاستعمار لا يمكن جعلهم أسيادا . وكان الاعتقاد بإمكانية مساومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية تسليماً للاستعمار ، وانزلاقاً في شبكة المؤامرة . ان دخول معركة فلسطين دون وعي ظروفها العربية والدولية جعل النتيجة معروفة سلفاً : الهزيمة . ثم ان عدم تمتعة القوى القادرة على مواجهة المؤامرة الاستعمارية - الصهيونية ، دليل حاسم على غياب القيادة السياسية وانسياقها مع الاحلام والاهام .

ماذا كانت القيادة السياسية تنتظر وهي ترى الصهيونيين يستعدون وينظمون ويكدسون الاسلحة بالتآمر مع الاستعمار البريطاني ، ثم مع الامبريالية الاميركية؟ وعلام كانت تعتمد في حديثها المستمر عن قوة الشعب ، وقدرته على مواجهة المستعمرين المحتلين والغزاة الصهيونيين ؟!..!

وبدا عجز هذه القيادة جلياً واضحاً في عدم استفلالها للمتناقضات العربية والدولية في مواجهة المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين . فعلمى الصعيد العربي : كانت هنالك تناقضات بين الحكام العرب ، يمكن استفلالها لمصلحة قضية فلسطين ، على الرغم من ارتباط الحكام العرب جميعاً بالاستعمار . كان هنالك صراع بين الهاشميين والسعوديين ، وصراع بين الهاشميين في عمان وبغداد وقسم من الطبقة الحاكمة في سورية ، وصراع بين الهاشميين والعائلة الحاكمة في مصر . وكان خلاف الفئات الحاكمة في مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية مع الهاشميين ، وخاصة ملك الاردن عبد الله بن الحسين ، يجعل من الممكن تقليص دور الحكم الاردني بالتآمر على فلسطين ، او ابعاده وكشفه وفضحه ، ومنعه من ممارسة الدور الذي لعبه . ولكن القيادة في فلسطين لم تحاول الاستفادة من هذه الخلافات ، وكانت حريصة على «وحدة الصف العربي» ولم تستطع ان تكتشف ان وحدة الصف العربي آنذاك ، كانت لمصلحة المؤامسة الاستعمارية - الصهيونية ، وكان من الواجب تفجيرها ، لان بقاءها ضار .

كان هنالك تناقض آخر ، على الصعيد العربي ، هو التناقض بين الحكام العرب وجماهير الشعب . وكان من الممكن استفلال خيانة الحكام العرب لقضية فلسطين ، لتفجير هذا التناقض او تحريكه . وكان تحريك الجماهير ، وكشف خيانة الحكام ، سيؤدي الى تغيير مجرى الامور . ان الجماهير التي كانت قادرة على تمزيق معاهدة بيفن - جبر سنة ١٩٤٨ في العراق مثلاً ، كانت قادرة على تعديل موقف حكامها لو استثيرت ، وكشفت لها ملابسات خيانتهم وتفاصيلها . لجأت القيادة في فلسطين ، بدلاً من ذلك ، الى «مسايرة» الحكام العرب ، والاكتفاء «بحثهم» احياناً . وكانت قيادتنا تقبل توجيهاتهم ، وتعتبر ان الامتثال

لهذه التوجيهات واجب ، كما جاء في البيان الذي وجهته اللجنة العربية العليا لجماهير الشعب في فلسطين ، بمناسبة الدعوة لانهاء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦ . وان قيادتنا لم تنتقد سلبيتهم الا بعد النكبة . ولقد جاء انتقادها ، رقيقا لطيفا . فهي لم «تقس» عليهم ، ولم تفضح خيانتهم حتى الان . ولا يبدو انها تريد ان تفعل ذلك ، ما دامت قد رضيت ان تتحول علنا الى خدمة القصور في عمان والرياض منذ سنة ١٩٤٨ .

[حتى ان الحاج الحسيني ، اجاب حين سئل عما اذا كانت الخلافات بينه وبين الملك عبد الله خلافات شخصية بما يلي :

«ما كنت احب ان اتحدث عن الخلاف السياسي مع المغفور له الملك عبد الله لولا ان بعض الصحف ومصادر الدعاية الاجنبية حاولت استغلال هذا الخلاف لصالح الاستعمار وبالفيت فيه ، كما ان بعض الناس فهموه على غير حقيقته وذهبوا فيه مذاهب شتى ، وزعم بعضهم انه كان خلافا شخصيا اضر بقضية فلسطين . والواقع ان الخلاف مع المغفور له الملك عبد الله لم يكن شخصا قط طول ايام معرفتي به والتي يرجع عهدها الى عام ١٩٢١ ، عندما جاء الى شرق الاردن ، فهي معرفة وثيقة مدة ثلاثين عاما تقريبا ، بل بالعكس كانت علاقتي الشخصية به علاقة صداقة ومودة لما عرف عنه رحمه الله من حسن المودة وادب المعاشرة وطيب الحديث ، وكنت القى منه - عند كل اجتماع - من حسن المقابلة ولطف المعاملة ما يعرفه كثير من الناس ، كما كنت لا ادخر وسعا في استبقاء الصلة الحسنة به وفقا لخطتي مع جميع الذين لهم علاقة بالقضايا العربية ، وذلك حرصا مني على صالح القضايا العربية عامة ، وصالح فلسطين خاصة ، لخطورة قضيتها وشدة الحاجة في دفع العادية عنها الى تضافر العرب جميعا على تعدد دولهم واقطارهم .

ولكن الخلاف الذي وقع كان سياسيا يتناول المبادئ والوسائل التي ينبغي ان تعالج بها قضية فلسطين خاصة والقضايا العربية الاخرى» \* . وهكذا فالخلاف خلاف مبادئ ووسائل والعلاقة علاقة صداقة ومودة وحسن مقابلة ولطف معاملة ، حتى بعد ان اثبتت الوثائق الخيانة ، ويعد ان ضاعت فلسطين . ]

وعلى الصعيد الدولي ، تعاونت هذه القيادة ، مع ايطاليا والمانيا ، منذ اواخر الثلاثينات . وكان للتعاون مع المانيا وايطاليا مبررات اهمها : انهما عدوتان للاستعمار البريطاني ، وان المانيا خاصة كانت تنهج سياسة معادية للصهيونية خاصة لليهود عامة . وكانت جماهير شعبنا تعتقد ان المانيا هي القوة الوحيدة

---

\* - الحسيني ، الحاج امين : حقائق من قضية فلسطين . الطبعة الثانية ، مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة سنة ١٩٥٦ ، ص ٧٤ .

القدرة على هزيمة الاستعمار البريطاني . ولكن التعاون مع ألمانيا وإيطاليا كانت له محاذير ، أولها وأهمها : أن ألمانيا وإيطاليا كانتا تسعيان لاحتلال مواقع الاستعمار الإنجليزي والفرنسي ، وأن عدااء النازية لليهود كان يثير الرأي العام العالمي ، ويدفعه إلى التعاطف معهم . لقد حاولت قيادتنا أن تضمن وحدة الاقطار العربية واستقلالها ، لقاء تأييد دول المحور ، ولكنها لم تعبأ بالشق الثاني من المحاذير ، وهو الرأي العام العالمي .

كان التعاون مع ألمانيا وإيطاليا نقطة تحول في الخط العام للقيادة السياسية في فلسطين ، ممثلة بالحزب العربي ، والحاج أمين الحسيني وانتصاره ومؤيديه . ذلك أن هذه القيادة التزمت خط المساومة مع الانجليز حتى سنة ١٩٣٩ ، ولم تحاول أن تبحث عن خط آخر . أما الآن فقد انتهجت نهجا آخر ، معاديسا للاستعمار البريطاني . ولم يكن في التعاون مع الألمان ، سعيا وراء الاستقلال ، ومن أجل انقاذ فلسطين ، ما يدعو إلى الاستغراب ، حتى ولو افترضنا بأن ألمانيا لن تحقق شيئا من مطالب العرب إذا انتصرت . ولكن هنالك ما كان يجب أن توضحه «قيادتنا» لمنع الالتباس ، ولكسب الرأي العام العالمي الديمقراطي . كان يجب أن توضح ، بكل الوسائل الممكنة أن تعاونها مع الألمان ليس تأييدا للنازية ، ولا قبولاً باستعمار إيطالي أو ألماني ، بل عمل دبلوماسي ، يستهدف اخراج الاستعمار البريطاني من فلسطين ، والحيولة دون تسليمها إلى الحركة الصهيونية . وكان من الممكن تحويل قصة هذا «التعاون» إلى حوار عالمي لمصلحة قضية فلسطين .

وكان يجب أن ينتهي هذا التعاون ، في اللحظة التي بدأ فيها العدوان الألماني على الاتحاد السوفياتي ، وأصبح واضحا على أن الرهان على انتصار ألمانيا رهان على حصان خاسر .

ولقد كان السبيل الوحيد لتلافي المازق الذي زجت نفسها قيادتنا فيه ، هو السعي للتحالف مع الاتحاد السوفياتي من جهة ، ومع عصبة التحرر الوطني من جهة أخرى . ولكن قيادتنا الرجعية القصيرة النظر اتخذت موقفا معاديا للشيوعية والاتحاد السوفياتي ، على الرغم من أن الاتحاد السوفياتي ، والحزب الشيوعي الفلسطيني كانا ضد الاستعمار البريطاني ، وضد الصهيونية العالمية ، وضد التقسيم .

ولقد وقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد الهجرة الصهيونية ، وأمسك انتفاضات العرب وثوراتهم ، واعتبر أن واجب أعضائه هو الانخراط في الحركة الوطنية العربية ، حتى عندما كان أكثرية أعضائه من اليهود . كان الحزب يهاجم قيادة الحركة الوطنية ، والحاج أمين الحسيني بالذات ، في الفترة (٣٤ - ٤٣) ، ولكنه أوقف هجماته على القيادة بعد نشوء عصبة التحرر الوطني سنة ١٩٤٣ ، وانتهج سياسة تعاون ، حتى أن جريدته كتبت عند عودة المفتي من فرنسا بعد الحرب : «أن العرب الذين ظلوا موالين لرعيهم ، يحتفلون بهذا العيد في كل البلاد» . ومع هذا ، فإن الحاج أمين اتخذ قرارا بإبعاد عصبة التحرر الوطني

من الهيئة العربية العليا ، وطلب من العصبة الا تتقدم للشهادة امام اللجنة التي ارسلتها الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وافقت العصبة على عدم التقدم للشهادة ، وكانت دائما على اتصال بجماعة الهيئة العربية العليا . لقد كانت مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وعصبة التحرر الوطني بعد سنة ١٩٤٣ سليمة وصحيحة — بشكل عام — وحتى صدور قرار التقسيم في خريف سنة ١٩٤٧ . وكان التعاون مع هذا الحزب ضروريا ، لا لقوته العددية ، بل لما يمكن ان يتركه التعاون معه من آثار على الصعيد العالمي .

أغمضت قيادتنا عينيها عن هذه الحقيقة ، واتخذت موقفا معاديا من الاتحاد السوفياتي خاصة والحزب الشيوعي الفلسطيني والشيوعية عامة ، قبل ان يرتكب الاتحاد السوفياتي والشيوعيون تلك الخطيئة العظيمة بتأييد التقسيم والاعتراف بدولة «اسرائيل» .

فشلت قيادتنا دوليا ، وفشلت عربيا ، وفشلت محليا ، بينما نجح خصومها الصهيونيون على الجبهات كلها . فلقد أمتوا تأييدا عالميا لحركتهم ، رسميا وشعبيا ، ونظموا في الداخل قواهم تنظيميا متماسكا حيا .

هل نستطيع ان نقول بعد هذا كله ، بأن فشلنا هو فشل قيادة ؟ وان القيادة لو كانت اوعى لاستطاعت ان تجعل من الهزيمة نصرا ؟

لقد كانت مشكلة فلسطين معقدة جدا ، وكان دخول ميدانها يقتضي مواجهة قوى جبارة عديدة ، منظمة ومستعدة . ولكن وجود قيادة واعية وفعالة ، تعي ظروف معركتها ، وتستطيع تعبئة قوى شعبها ، كان وحده كافيا لتغيير مجرى الامور في فلسطين ، على الرغم من تعقد المشكلة ، وتداخل القوى الجبارة المختلفة فيها .

## الهوامش

### الفصل الاول

سأذكر هنا أسماء بعض الكتب والمراجع التي اعتمدت عليها .

١ - سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، الطبعة الاميركانية ، ١٩٣٩ . يحوي هذا الكتاب احصائيات كثيرة عن قضايا الارض والهجرة والإنتاج ، وهو مجموعة دراسات بعضها مترجم .

٢ - الوكالة اليهودية ، اقتصاديات فلسطين ما بين المسرب واليهود ، النشرة رقم (٣) ، القدس ١٩٣٧ . وضعت هذه النشرة «دائرة المباحث الاقتصادية» في الوكالة اليهودية .

٣ - محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية امام اللجنة الملكية في فلسطين ، ١٩٢٧ . وهي مجموعة الشهادات التي قدمت للجنة ، جميعها محمد توفيق جانا . تضمنت هذه الشهادات معلومات عن حالة الفلاحين والعمال والمعارف الخ .

٤ - محمد يونس الحسيني ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ، يافا ١٩٤٦ . يدرس هذا الكتاب القضايا التي يدرسها سعيد حمادة ، ولكن معلوماته تشمل مرحلة تاريخية اطول تنتهي سنة ١٩٤٥ .

٥ - كلمة حول العلاقات الاقتصادية بين سوريا وفلسطين، نشرات الوكالة اليهودية، القدس، اول مارس ١٩٣٧ .

٦ - السيدة فن ، فلاحو فلسطين (بالانجليزية)

Marshall Brothers Ltd, 1923 .

7 — Sami Hadawi, Palestine, Loss of ■ Heritage. The Naylor Co. 1963 .

8 — A. Granott, The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre & Spottiswoode, London 1952. (Translated from the Hebrew by M. Simon) .



## الفصل الثاني

- ١ - انيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، المكتبة المصرية ، بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص (٤٣ - ٥٢) .
- ٢ - السيدة لبن ، المرجع السابق ، ص ١٣ .
- 3 — Chaim Weizmann, Trial and Error. Haper and Brothers New York, 1949. pp. (211 - 224).
- ٤ - حاييم وايزمن ، المرجع السابق ، الصفحات (٢١١ - ٢٢٤) .
- ٥ - محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء ١ ص ٩٩ . المكتبة المصرية ، صيدا - بيروت ، سنة ١٩٥٠ ودونائق المقاومة الفلسطينية العربية ، ضد الاحتلال والصهيونية ، بيروت ١٩٦٨ ص (١٨٠ - ١٨١) .
- ٦ - محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، المكتبة المصرية ، صيدا ، سنة ١٩٥١ ، ص (٣٥ - ٣٦) .
- ٧ - كان كامل الحسيني اخو الحاج امين مفتي فلسطين عند فتح الانجليز لفلسطين ، وكان قبله ابوه طاهر ، وجده مصطفى ، ونقول مصادر العائلة ان العائلة احتفظت بهذا المنصب اكثر من مائة وخمسين عاما .
- ٨ - كان اخوه حسين رئيسا لبلدية القدس قبله ، وكان والده رئيسا لبلدية القدس ايضا .
- ٩ - سعدي بسيسو ، امرائيل جنائية وخيانة ، طبعة ٢ ، مطبعة الشرق ، آب ١٩٥٦ ، ص - ٧٨ .
- ١٠ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٦ - ٤٧) ، ولورمان وهيلين بانتويتش ، ذكريات الانتداب (١٩١٨ - ١٩٢٨) .
- ١١ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٩ - ٥٢) .
- ١٢ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- ١٣ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص ٥٠ .
- ١٤ - انيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، المكتبة المصرية بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص ١٢٦ .
- ١٥ - جميل البحري ، مجلة الزهرة ، العدد (٧-٨) السنة الخامسة . قتل الاسناد البحري سنة ١٩٣٠ ، وهو صاحب مجلة الزهرة ورئيس تحريرها ، لاسباب طائفية ، على ما يروى .
- ١٦ - نقول شبه الانقطاعية ، شبه البرجوازية ، لانها ليست اقطاعية او برجوازية بالمعنى العلمي . ولكنها تملك ملكيات كبيرة وتسيطر على التجارة والصناعات الاستهلاكية .
- ١٧ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٥٣ - ٥٤) .



## الفصل الثالث

- ١ - محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ص (٥٩ - ٦٠) .



٢ - النشرة السورية ، جريدة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ، القاهرة ،  
١٩٢٠-١-٢٥ .

٣ - المرجع السابق ، ٢٢-٢-١٩٢٠ .

٤ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٦٤ - ٦٥) .

٥ - النشرة السورية ، المرجع السابق ، ٣-٨-١٩٢٠ .

٦ - اللجنة التنفيذية ، بيان على الكتاب الأبيض الصادر في أكتوبر سنة ١٩٢٠ .

٧ - جميل البحري ، مجلة الزهرة ، العدد ١٧-١٨ - السنة ٣ - حيفا .

٨ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٧٥ - ٨٢) .

٩ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٨٢ - ٨٥) .

١٠ - عجاج نوبهض ، مجلة العرب ، القدس ، ١-١٠-١٩٢٢ ، العدد السادس .

١١ - النشرة السورية ، المرجع السابق ، ١-٢-١٩٢٠ .

١٢ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٩٨ - ١٠٦) .

١٣ - محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها لا الجزء الأول الملحق ،  
ص ٢٠٩ ، ط ٢ ، ١٩٥٩ .

١٤ - محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة - الجزء الثالث ، ص (٩٨ - ١٠٦) .

١٥ - المرجع السابق .

١٦ - المرجع السابق ، وعجاج نوبهض ، المرجع السابق ، ١٧-١٢-١٩٢٢ ، العدد ١٧ .

١٧ - المرجع السابق ، وعجاج نوبهض ، المرجع السابق ، ٣١-١٢-١٩٢٢ ، العدد ١٩ .

١٨ - عجاج نوبهض ، المرجع السابق ، ١-٤-١٩٢٣ ، العدد ٣١ .

١٩ - عجاج نوبهض ، المرجع السابق ، ٤-٣-١٩٢٣ ، العدد ٢٧ .

٢٠ - المرجع السابق ، ١١-٢-١٩٢٣ ، العدد ٢٥ .

٢١ - المرجع السابق ، ٣-٩-١٩٢٢ ، العدد ٢ .

٢٢ - المرجع السابق ، ٨-١٠-١٩٢٢ ، العدد ٧ .

٢٣ - المرجع السابق ، ١٧-٩-١٩٢٢ ، العدد ١١ .

٢٤ - المرجع السابق ، ١٧-٩-١٩٢٢ ، العدد ١١ . وأبو الفتح المقدسي هو عجاج نوبهض  
نفسه ، كما غال لي .

25 — W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East,  
London, Routledge and Kegan. p. 90. Third ed. 1961.

٢٦ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٩٨ - ١٠٦) .

٢٧ - عجاج نوبهض ، المرجع السابق ، ١-٤-١٩٢٣ ، العدد ٣١ .

٢٨ - سيف الصبيحي ، جريدة الجامعة العربية ، القدس - الأعداد المروخة ٨-٤-١٩٢٤ .

٢٩-٣٠-١٩٢٤ ، و ١٧-٦-١٩٢٤ ، ٩-٨-١٩٢٤ ، و ١١-١١-١٩٢٤ .

٢٩ - عيسى العيسى ، جريدة فلسطين ، يافا ، ٢٦-٢-١٩٢٥ .

٣٠ - المرجع السابق ، ٢٠-٢-١٩٢٥ .

٣١ - المرجع السابق ، ٥-٢-١٩٢٥ .

٣٢ - المرجع السابق ، ٢٠-٢-١٩٢٥ .

- ٢٣ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٢-٢٤ .
- ومنيف الحسيني ، الجامعة العربية ، ١٩٢٥-٢-٢٦ .
- ٢٤ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٢-٢٨ و ١٩٢٥-٤-٢٠ .
- ومنيف الحسيني ، الجامعة العربية ، ١٩٢٥-٢-٢٩ .
- ٢٥ - عيسى العيسى ، فلسطين ، ١٩٢٥-٤-١٦ .
- ٢٦ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٤-١٦ .
- ٢٧ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٤-٢٦ .
- ٢٨ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٥-٢ .
- ومنيف الحسيني ، المرجع السابق ، ١٩٢٥-٥-٥ . وفد رد جمال الحسيني معترفاً  
بمحة الرسالة ، ومؤكداً بأن بيرنفورد هو السر جوينسون هكس من كبار رجال القانون،  
ومن مؤيدي العرب .
- ٢٩ - عيسى العيسى ، فلسطين ، ١٩٢٥-٨-١٢ .
- ٤٠ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٨-١٤ .
- ٤١ - منيف الحسيني ، المرجع السابق الاعداد المؤرخة ١٢٢-١ و ١٦-٤ و ٢٤-٤-١٩٢٥ .
- ٤٢ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٢٥-٤-٢٦ .
- ٤٣ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٨-٢ .
- ٤٤ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-٨-١١ .
- ٤٥ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١٠-١٠ .
- ٤٦ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-٢ ، ومنيف الحسيني ، المرجع السابق، ١٩٢٥-١١-١٦ .
- ٤٧ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-١٢ .
- ٤٨ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-١٢ .
- ٤٩ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-٢٣ .
- ٥٠ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-١٤ .
- ٥١ - صبحي محمد ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، دار المعرفة ، ط١ ، مارس  
١٩٦٤ ، ص (٧٥ - ٨١) . والمرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-٢٠ و ١٩٢٥-١١-٢١ و ١٩٢٥-١١-٢٢ و ١٩٢٥-١١-٢٣ .
- ٥٢ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١٩٢٥-١١-٢٦ .
- ٥٣ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١٢-٤ .
- ٥٤ - المرجع السابق ، ١٩٢٥-١٢-١٠ .
- ٥٥ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-١-٣٠ .
- ٥٦ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٣-٢١ .
- ٥٧ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٣-٢١ .
- ٥٨ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٣-٢٧ .
- ٥٩ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٤-١٥ .
- ٦٠ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٢-٤ .
- ٦١ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٢-١٣ .
- ٦٢ - المرجع السابق ، ١٩٣٦-٤-١١ .

- ٦٢ - المرجع السابق ، ٢٢-٤-١٩٢٦ .
- ٦٤ - المرجع السابق ، ٢٣-٤-١٩٢٦ .
- ٦٥ - محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، ص ١١٨ .
- ٦٦ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٧-٤-١٩٢٦ .
- ٦٧ - المرجع السابق ، ٩-٥-١٩٢٦ .
- ٦٨ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .
- وصبحي ياسين ، النور العربية الكبرى في فلسطين (١٩٢٦ - ١٩٢٩) دار الهنا للطباعة .
- ٦٩ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .
- ٧٠ - صبحي ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، ص ٨٩ .
- ٧١ - المرجع السابق .
- ٧٢ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- ٧٣ - المرجع السابق ، ص ١٢٨ .
- ٧٤ - المرجع السابق ، ص ١٤٥ .
- ٧٥ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٣-١٢-١٩٢٦ .
- ٧٦ - محمد لوفيق جانا ، المرجع السابق ص (٢٢ - ٤٩) .
- ٧٧ - عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١١-١-١٩٢٦ .
- ٧٨ - المرجع السابق ، ١٠-٨-١٩٢٦ .
- ٧٩ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ .
- الابق ، ص ١٥٢ .
- صبحي ياسين ، النور العربية الكبرى في فلسطين ، ص (٢٢٦ - ٢٢٨) دار الهنا للطباعة - القاهرة .
- طربين ، احمد ، قضية فلسطين ، الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص (٢٧٥ - ٤٠٢) .
- ٨٢ - يمكن اعتبار ثورة ( ٢٦ - ٣٩ ) الثورة العربية الثانية اذا ما اعتبرنا ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤ الاولى .



## الفصل الرابع

- ١ - جيل الشقيري ، مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة الى لجنة التحقيق الانفكاك - اميركية المشتركة ، حول قضية فلسطين ، ط١ . أ. ١٩٤٦ ص (٦٣ - ١٧٤) . مذكره اللجنة العربية العليا ، وشهادة جمال الحسيني .
- ٢ - محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ط٢ ، ١٩٦٠ ص ٥٢ .
- ٣ - محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٥٨ .
- ٤ - صبحي ياسين ، طريق العودة الى فلسطين ، مطبعة الحرية القاهرة ١٩٦٠ ، ص (١١٠-١١١) .

- ٥ - محمد طارق الانريزي ، المجاهدون في معارك فلسطين ، دار اليقظة - دمشق .
- ٦ - اميل الفوري : المذبذبون في ارض العرب ، بيروت ١٩٦٠ ، (ص ٨٢ - ٨٣) .
- ٧ - محمد عمر دروزة ، المرجع السابق ، ص (١٩٠ - ١٩٤) وص (٢١٠ - ٢١٣) .
- الحاج امين الحسيني ، حقائق عن قضية فلسطين ، القاهرة ط ٢ ، ١٩٥٦ ، ص ٨٧ .



### الفصل الخامس

1 — W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East ,  
p. 111 .

## ملاحق الكتاب

[صدر ، بعد صدور هذا الكتاب ، كتاب وثائقي عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بعنوان : «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ - ١٩٣٩)» . ويضم هذا الكتاب ٢٢٠ وثيقة هامة تؤرخ للحركة الوطنية وتطورها ، ولذلك فأنني أعتقد ان قراءته مفيدة] .

- ١ - مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين .
- ٢ - المذكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور .
- ٣ - مذكرة معدلة قدمها الفريق العربي عن المذكرات .
- ٤ - مشروع فيلبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركة الوطنية .
- ٥ - قانون الحزب العربي الفلسطيني .
- ٦ - قانون حزب الاستقلال .
- ٧ - مقررات اجتماع مؤتمر الشباب المنعقد في حيفا بتاريخ ١٠-١١-١٩٣٥ .

\*\*\*

- ١ -

### مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين

اصدر هذه الفتوى مؤتمر لرجال الدين المسلمين بتاريخ ١٠-٣-١٩٢٤ ، دعا اليه الحاج امين مفتي فلسطين ، وحضره ممثلون عن مناطق فلسطين المختلفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

«نحن مفتي وقضاة وعلماء وأشراف ووجوه البلاد الفلسطينية ، أهل الحل والعقد ، بإيعاز صاحب الجلالة الهاشمية ، ملك العرب الحسين بن علي بن عون الهاشمي بالخلافة الإسلامية ، على أن يكون الأمر شوري ، كما أمر الله تعالى ، وعلى أن لا يجري ما يخالف المصلحة العامة للمسلمين ، وفي شكل حكومتها ورأسها إلا برأي أهلها . ومن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن أوفى بما عاهد عليه فسيؤتيه أجرا عظيما» .

مجلة الزهرة العدد (١٧-١٨) - السنة ٢

\*\*\*

- ٢ -

### المذكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور

- ١ -

#### المذكرة التي هيأها المستر ملز والتي بناها على المذكرات

١ - ان الذوات المذكورة أسماؤهم أدناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور فلسطين وفي الامر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص ، وذلك لاجل اتخاذ التدابير لانشاء حكومة دستورية يستطيع الاهالي الاشتراك فيها وفي الامور التشريعية . وهذه اسماؤهم : رفيق بك التميمي ، رشيد افندي الحاج ابراهيم ، معين افندي الماضي ، عزة افندي دروزة ، عمر افندي الصالح البرغوثي ، بولس افندي شحاده .

٢ - فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعا في صك انتداب بني على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها . ولا يرغبون في التمرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية ما دام الاهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكا فعليا في سن القوانين . الامر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات .

٣ - وطالما هي هذه التسوية السياسية الرئيسية فهم يرغبون اذن ان يكون

في جملة ما يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفسير السياسة البريطانية الصريح بها في الكتاب الابيض (رقم ١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢ . وهم يعلمون ان المندوب السامي بموجب البند ٢٧ من التعليمات الصادرة من جلالة يسترشد بذلك التفسير السياسي غير انهم يشيرون الى ان التعليمات الصادرة من جلالة قابلية للتغير بينما ان تعيين الدستور اصعب من ذلك وبمقتضى تعليمات دستورية لا حاجة لها في حالة اجراء تغيير في تلك التعليمات الا اذا كانت هذه التعليمات موضوعة لدى يعرف الدستور تعريفا اكثر دقة مما هو في الوقت الحاضر . فضلا عن ذلك طالما ان حكومة جلالة الملك قد اوضحت لهم ما يفهم من عبارة الوطن القومي لليهود في الكتاب الابيض فهم لا يرون ما يمنع من اتخاذ ذلك التفسير احدي المصادقات الرئيسية على الترتيبات الدستورية الموضوعة في دستور فلسطين .

٤ - وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصا آخر مفاده ان اهالي فلسطين محاطون علما بما تعهده حكومة صاحب الجلالة من التعهدات الدولية بشأن فلسطين وان لم يكن لهم دخل في هذا الامر .

٥ - اما فيما يختص بالفصل الثاني من دستور فلسطين حول المجلس التنفيذي فانهم يرغبون في اظهار الفوائد التي يمكن اكتسابها من تعيين بعض الوطنيين من وقت الى آخر اعضاء فوق العادة في المجلس التنفيذي لاسداء المشورة في المسائل الخاصة .

٦ - ان الفصل الثالث من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد وقد اقترحوا ان يضم البرلمان في فلسطين المندوب السامي ومجلس الاعيان ومجلس النواب .

٧ - وهم لا يعترضون على تأليف مجلس الاعيان من اعضاء موظفين واهضاء غير موظفين معينين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربعة سنوات .

٨ - يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخابا بنسبة عضو واحد لكل ٨.٠٠٠ - ٢٥.٠٠٠ من السكان وقد فصلت طريقة الانتخاب في فقرة تالية .

٩ - وقد اقترحوا ان يكون لكل مجلس من المجلسين الحق بوضع القوانين للتصديق عليها فمشاريع القوانين المالية والقوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك من المسؤوليات الدولية تضعها الحكومة وحدها فقط . اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين .

١٠ - لمجلس الاعيان ان يعدل او يرفض اي مشروع قانون يرفعه اليه مجلس النواب . فاذا رفض مشروع قانون ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها . فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث وجب عندئذ سحبها .

١١ - والمعاملة ذاتها في مجلس النواب تسري على مشروع قانون يرفعه عضو

في مجلس الاعيان .

١٢ - كل مشروع قانون مالي او قانون خاص بتمهيدات حكومة جلالة الملك الدولية مما تضعه حكومة فلسطين اقره مجلس الاعيان وجب ارساله الى مجلس النواب للبحث فيه وإسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوباً بأراء وملاحظات المجلس التي توضع بصفة قرارات تتخذ بالاكثرية ولا يخسول لمجلس النواب سلطة تعديل قوانين كهذه .

١٣ - وعلى هذا النحو يرسل لمجلس النواب كل مشروع قانون تقدمه الحكومة مما لا يتعلق بالمالية او بالمسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق حكومة جلالة الملك . ولا يكون لمجلس النواب سلطة تعديل ذلك المشروع انما يخول له حق البحث فيه واسداء المشورة بشأنه الى الحكومة بشكل قرار يتخذ بالاكثرية فاذا قبلت الحكومة بما اسداه المجلس لها من المشورة وجب ان يعرض المشروع بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراءه . أما اذا اشار المجلس ان مشروع القانون غير مقبول بأجمعه فيسحب فوراً ولا يعرض ثانية على المجلس الا في دورة ثانية وتتبع الاصول نفسها في هذه الدورة . ومن الجهة الاخرى فاذا اتخذ المجلس نفس القرار بشأن ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراته فلا يعرض ثانية على البرلمان في مدة انعقاده .

١٤ - وقد اقترح تحديد شروط حل البرلمان .

١٥ - ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر من قبل الفلسطينيين وعلى اساس نائب واحد لكل ٢٠ او ٢٥ الف من السكان وتكون هناك ثلاث دوائر انتخابية اي دائرة اسلامية واخرى مسيحية وثالثة يهودية وقد يكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعها دائرة انتخابية للمسيحيين وكذلك لليهود هنا مثال لطريقة الانتخاب لا اهمية له . ان المبدأ العمومي هو ان يكون انتخاب النواب مبنياً على اساس التمثيل النسبي لمجموع السكان دائماً بينما ان النسبة بين عدد النواب تتوقف بالكلية على المهاجرين الذين يتجنسون بالجنسية الفلسطينية حالما يحق لهم ذلك اذ ان الناخبين والمنتخبين هم فلسطينيون فقط .

١٦ - ومن المرغوب فيه ان تكون مدة انعقاد البرلمان اربع سنوات وان يعقد مرة واحدة كل سنة تستغرق اربعة اشهر ويرتب ميعاد انعقاده في وقت مناسب يمكنه من البحث والتدقيق في مشروع الميزانية بقصد رفع اقتراحاته بشأنها .

\*\*\*

- ٣ -

### مذكرة مبدلة قدمها الفريق العربي عن المذكرات

١ - ان الدوات المذكورة اسمائهم أدناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور



فلسطين وفي الامر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص لاجل انشاء حكومة دستورية يشترك الاهالي في امورها التشريعية والتنفيذية وهذه هي اسمائهم : (كما وردت في المذكرة السابقة) .

٢ - فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب المبني على تصريح بلفور ١٩١٧ وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية وان يشترك الاهالي اشتراكا فعليا في سن القوانين وإدارة البلاد .

٣ - وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصا صريحا مفاده ان اهالي فلسطين لم يستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية فسي التعهدات الدولية بشأن بلادهم .

٤ - اما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيذي فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي فسي الامور التنفيذية .

■ - ان الفصل الثاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد وقد اقترحوا ان يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس اعيان ومجلس نواب . والمندوب السامي يظل محافظا على هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب حاكم وطني عام لفلسطين .

٦ - واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس اعيان من الاهالي فقط فهم لا يعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين واطباء غير موظفين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد وعلى ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الالوية في الاعضاء المعينين على ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربعة سنوات .

٧ - يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخابا بنسبة عضو واحد لكل عشرين الفا من السكان الفلسطينيين على ان يكون الناخب قد اكمل الخامسة والعشرين والنائب قد اكمل الثلاثين من عمره وعلى ان تراعى الشروط الدستورية المعتادة في كل من الناخب والنائب .

٨ - لمجلس الاعيان ان يعدل او يرفض اي مشروع قانون يرفعه الى مجلس النواب فاذا رفض مشروع ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث فيجب عندئذ سحبه .

٩ - والمعاملة ذاتها المذكورة في البند السابق تسري في مجلس النواب على مشروع قانون يرفعه مجلس الاعيان .

١٠ - مشروع الميزانية ، وكل قانون خاص بتعهدات حكومة جلالة الملك الدولية ما تضعه حكومة فلسطين يرسل الى مجلس الاعيان فاذا اقره وجب ارساله

الى مجلس النواب للبحث فيه واسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوبا  
بآراء وملاحظات المجلس التي تقرر بالاكثرية وحين حصول خلاف على مشروع  
الميزانية تحكم لجنة مؤلفة من ستة عشر عضوا نصفها من الاعيان والنصف الثاني  
من النواب وقرار هذه اللجنة الذي يتخذ بالاكثرية الفصل ..

١١ - وعلى هذا النحو يرسل الى مجلس النواب كل مشروع قانون تقدمه  
الحكومة غير مشروع الميزانية والمشاريع الخاصة بالمسؤوليات الدولية ويكون من  
حق مجلس النواب البحث في هذه القوانين وابداء ملاحظات تتخذ بالاكثرية فاذا  
قبلت الحكومة بما ابداه المجلس من المشورة والملاحظات وجب ان يعرض القانون  
بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراءه اما اذا لم تقبل  
الحكومة بمشورة مجلس النواب او اذا اشار هذا المجلس الى ان مشروع القانون  
غير مقبول بأجمعه يسحب فوراً ولا يعرض ثانية على المجلس الا في دورة ثانية  
وتتبع الاصول نفسها في الدورات التالية فاذا اتخذ المجلس نفس القرار بشأن  
ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراته فلا يعرض ثانية على البرلمان في مدة  
انعقاده ..

١٢ - وقد اقترحوا ان لا يبقى حق حل المجلس بدون قيد وشرط . وفي  
حال حله ينبغي اجراء انتخابات المجلس الجديد وانعقاده في خلال ثلاثة اشهر من  
تاريخ حله . وينبغي ان لا يعزل المجلس الجديد بنفس السبب الذي حل لاجله  
المجلس السابق .

٣ - ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر او على درجتين من قبل  
الفلسطينيين الذين تعين جنسيتهم بقانون وعلى اساس نائب واحد لكل عشرين  
الفا من السكان الفلسطينيين ويكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعها دائرة  
انتخابية واحدة للمسيحيين وكذلك لليهود . اما المسلمون فتعتبر فلسطين كذلك  
منطقة واحدة لتعيين عدد نوابهم في المجلس بنسبة عددهم العام . وبعد ذلك يوزع  
عدد النواب بين الاقضية بنسبة سكانها المسلمين واعتبار ان كل قضاء دائرة  
انتخابية ويجب ان يوضع قانون للانتخابات تبين فيه الاجراءات الانتخابية .

١٤ - ومن المرغوب فيه ان تكون مدة انعقاد البرلمان اربع سنوات وان يعقد  
مرة واحدة كل ستة تستغرق اربعة اشهر بحيث تبندى دورته قبل اربعة اشهر  
من دخول السنة المالية ليتمكن من بحث مشروع الميزانية وتدقيقه . والبرلمان  
يجتمع في الوقت المعين القانوني من نفسه بحكم القانون على ان يكون انعقاد  
المجلسين وانفصالهما في وقت واحد .

١٥ - ويقترحون ان يكون لمجلس النواب حق استجواب الحكومة في ما  
يتعلق بأعمال دوائرها وحق وضع اقتراحات في تعديل الدستور ولا يعقد قرض  
باسم فلسطين الا بعد موافقة المجلس النيابي .

١٦ - ويقترحون ان توضح حكومة جلالة الملك البريطانية بفصل خاص جميع  
المسؤوليات الدولية التي تعهدت بها بشأن فلسطين والتي لا تتعارض مع حقوق

- الاهالي العرب المدنية والدينية والقومية والسياسية والاقتصادية .
- ١٧ - ويقترحون ان يكون للبرلمان الحق في النظر في القوانين التي وضعت او جرى العمل بها قبل تأسيس الحكومة الدستورية .
- ١٨ - ويقترحون ان يوضع نص في الدستور مفاده ان لا تجتمع عضوية مجلس النواب او عضوية الاعيان المعينين مع وظيفة حكومية اخرى وان يكون لكل من اعضاء مجلس النواب والاعيان المعينين مكافأة سنوية .
- ١٩ - ويوافقون على ابقاء المادة (٣٤) من الدستور القديم المختصة بامتيازات وسلطات المجلس واعضائه .
- ٢٠ - ويقترحون ان يستعمل المندوب السامي صلاحياته المذكورة فسي الدستور بسلطات يستمدّها من قوانين توضع بحسب ما هو وارد في كل من الفقرتين (١٢ - ١٣) من هذه المذكرة .
- ٢١ - ويقترحون ان يكون امر تنظيم الهجرة الى فلسطين بموجب قرار خاص يوافق عليه البرلمان تراعى فيه مصالح الاهالي العرب والبلاد الاجتماعية والصحية والاقتصادية والاخلاقية والسياسية والدينية .
- ٢٢ - ويقترحون ان يتخذ ترتيب خاص توضح فيه كيفية استعمال اللغات الرسمية في فلسطين .

\*\*\*

- ٤ -

### «صورة الجواب المرسل للمفاوضين من المستر ملز في ١١ اغسطس ١٩٢٦»

حضرات الافاضل المحترمين

- ١ - اوعز اليّ ان اشير الى المذكرة التي قدمتموها متضمنة اقتراحات ترمي الى اشتراك اهالي فلسطين في شؤون الحكومة التشريعية والتنفيذية .
- ٢ - وقد رفعت هذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي فنالت لديه الاعتبار التام . وقد سر فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القناع عن ميل بين العرب لان يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة وان يتبعوا بدلا منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية .
- ٣ - واود ان اذكر لكم ان حكومة جلالة الملك قد تعهدت بان ترقى وتشجع مؤسسات الحكم الذاتي في هذه البلاد وبالطبع ان المرغوب فيه تحقيق جميع الاماني الصحيحة التي ترمي الى هذه الغاية مما لا يتعارض مع القيام بالتعهدات الاخرى التي على جلالته .

٤ - وبناء على هذه الخطة تقصد الحكومة ان توجد في اواخر الخريف المقبل مجالس بلدية ينتخبها الاهالي انتخابا .

■ - ان مدى التوسع في الحكم الذاتي وزمان اجراء هذا التوسع يتوقفان لدرجة كبرى على كيفية قيام منتخبي البلديات بالمسؤوليات الملقاة عليهم في المناطق البلدية وعلى كيفية قيام الاعضاء المنتخبين بواجباتهم في الادارة المحلية .

٦ - وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع ان الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلاد .

٧ - اما بشأن الاقتراحات التي رفعتها الان فمن الواضح ان كثيرا منها يتعذر العمل به وقد امرني فخامته ان اعلمكم بان امر تعديل الدستور لسنة ١٩٢٢ والامر المعدل له الصادر عام ١٩٢٣ يعزز ولا يوهن اذا وضعت الاقتراحات ضمن حدود يمكن العمل بها ويرى ان المذكرة الاولى التي بنيت عليها مذكرتكم وان كانت تحتوي على نقاط لا تقبل بها حكومة جلالة الملك الا انها تتضمن اساسا معقولا للنظر فيها من قبل وزير المستعمرات اكثر مما تتضمنه مذكرتكم .  
واقبلوا فائق الاحترام .

(القضية الفلسطينية محمد عزة دروزة . ج ١ . الملحق ص ٢٧١-٢٨١)

\*\*\*

- ٤ -

### مشروع فيليبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركة الوطنية

- ١ - تدار فلسطين بواسطة جمهورية دستورية .
- ٢ - يقوم بالتشريع مجلس نيابي منتخب باحدى طرق الانتخاب يمثل فيه العرب واليهود بنسبة عدد الساكنين منهم ولا يدخل الغائبون في تحديد النسبة ولا في التصويت .
- ٣ - القوة الاجرائية تقوم بها حكومة وطنية مسؤولة امام المجلس النيابي يمثل فيها العرب واليهود ايضا .
- ٤ - يشرف المندوب السامي البريطاني على اعمال التشريع والتنفيذ ويكون له حق الاعتراض على كل قرار يناقض تعهد بريطانيا في انتدابها على فلسطين من جهة حقوق الاقليات وحقوق الاجانب وعمران البلاد .
- ٥ - يحق للمندوب السامي ان ينصب مراقبين يعاونونه في تنفيذ مهمته .

٦ - يمنع الاجانب عن الهجرة الى فلسطين خصوصا العرب واليهود . وانما يحق لحكومة فلسطين ان تحدد العدد المستطاع قبوله سنويا بحسب استعداد البلاد الاقتصادي .

٧ - لا مانع من بقاء الوكالة اليهودية مرجعا استشاريا في المصالح التي تعود لليهود ويحق للعرب ان ينشئوا وكالة مساوية لها في الحقوق لاجل مصالح العرب .

٨ - يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام الى ان تصبح الحكومة الوطنية صالحة لتحمل المسؤولية ويتخلى عن فروعه تدريجا .

٩ - يعاد النظر في شكل الادارة مرة كل خمس سنوات .

١٠ - اذا اصدرت حكومة بريطانيا بيانا بهذه الامور فقد يكون صالحا للتوية .

وقد تلقينا الامور جدا واخذنا نبحث في القواعد تبديلا وتعديلا . وعلى ضوء الابحاث وضع فيلبي صيغة قال انها نهائية وانه سيبدل جهده لتمثيتها وهذا نصها :

١ - تدار فلسطين من الان على اساس جمهوري دستوري ديموقراطي .

٢ - الهجرة الى فلسطين حرة وخصوصا للعرب واليهود مع اعتبار مصالح البلاد وطاقاتها الاقتصادية .

٣ - تكون السلطة التشريعية بكاملها في مجلس تمثيلي ينتخبه اشخاص ذوو تابعة فلسطينية مقيمون في فلسطين ويؤلف هذا المجلس من عرب مسلمين ومسيحيين ويهود بنسبة كل منهم .

٤ - السلطة التنفيذية تكون في مجلس وزراء فلسطيني مؤلف من عرب مسلمين ومسيحيين ويهود بموجب النسبة . ومجلس الوزراء يكون مسؤولا امام المجلس التمثيلي وينص نصا كافيا على توظيف العرب واليهود في الوظائف العالية والثانوية مع اعتبار نسبتهم وكفاءتهم .

٥ - يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام في البلاد الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء وتكون القسوات المسلحة في البلاد تحت امرته مباشرة على ان يكون لحكومة فلسطين حق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية مؤلفة من عرب ويهود بحسب نسبتهم .

٦ - يكون للمندوب السامي بالنيابة عن عصبة الامم حق الرد «الفيتو» ، بشأن اي قانون او قرار يصدر من المجلس التنفيذي او مجلس الوزراء ولا يكون متفقا مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، او يكون مجحفا بحقوق الاقليات والاجانب او منافيا لمصلحة البلاد وامنها وازدهارها . على ان يكون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الامم للفصل فيه .

٧ - تظل الوكالة اليهودية معترفا بها هيئة عامة لها حق المشورة والمعونة في جميع الشؤون التي تمس مصالح اليهود في فلسطين . ويكون للطوائف الاسلامية والمسيحية حق تأليف وكالة مماثلة في الصفة والصلاحيات .

٨ - تأخذ حكومة فلسطين على عاتقها جميع المسؤولية من جهة الديسـون

والمعاهدات الدولية المفقودة باسمها .

٩ - هذه المواد خاضعة للمراجعة والتقيق من قبل مجلس عصبة الأمم في كل خمس سنين ولا يجري عليها تبديل اساسي الا بموافقة ذلك المجلس .

(المصدر السابق) ص ٦٢ - ٦٥

\*\*\*

- ٥ -

## قانون الحزب العربي الفلسطيني

### اسم الحزب

١ - تالف حزب سياسي اسمه (الحزب العربي الفلسطيني) .

### غايات الحزب

٢ - غايات الحزب :

- أ - استقلال فلسطين ورفع الانتداب .
- ب - المحافظة على عربية فلسطين، ومقاومة تأسيس وطن قومي فيها لليهود .
- ج - ارتباط فلسطين بالافطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً .
- د - تحسين حالة الامة العربية في فلسطين اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً .

### وسائل الحزب

٣ - وسائل الحزب :

- أ - يعمل الحزب لجمع كل القوى الموجودة في الامة العربية بفلسطين ، وتنظيمها وتوجيهها للعمل في سبيل مبادئه .
- ب - يسعى الحزب للاستعانة بجمع القوى الممكنة في العالم العربي ، وفي العالمين الشرقي والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصة والقضية العربية عامة .
- ج - ينتهز الحزب كل فرصة لوضع هاتين القضيتين امام انظار العالم في الشرق وفي الغرب ، والمطالبة بتنفيذ المهود المقطوعة للعرب باستقلالهم .
- د - يقاوم الحزب بيع الاراضي لليهود ، وهجرة اليهود الى فلسطين ، واستعمارهم اياها بجميع الوسائل الممكنة .
- هـ - يحرص الحزب على تعزيز اواصر القربى وتمكين الروابط الفكرية والثقافية والاقتصادية بين الافطار العربية والاتصال بالاحزاب العربية التي تعمل

فيها لمثل مبادئه تمهيدا للوحدة السياسية .  
و - وبالإجمال يسمى الحزب لتحقيق مبادئه وغاياته بجميع الوسائل المشروعة  
في الداخل والخارج .

مركز الحزب وفروعه

٤ - المركز العام للحزب في القدس . وتؤسس له فروع في مدن فلسطين  
وفي الاقطار العربية وفي المهاجر التي تقيم فيها جماعات عربية . وتؤسس له في  
القرى (لجان فرعية) .

### اعضاء الحزب

٥ - اعضاء الحزب فريقان : عاملون ومؤازرون . يشترط لدخول العضو  
العامل ان يكون عربيا ، وان يرشحه احد فروع الحزب ، وان توافق على دخوله  
لجنة الحزب التنفيذية ، وان يدفع الرسم المعين للدخول . وان يقسم اليمين .  
والاعضاء المؤازرون هم انصار الحزب الذين يؤيدونه ادبيا وماديا ، وتقرر عضويتهم  
اللجنة التنفيذية .

### اليمين

٦ - كل عضو عامل يجب ان يحلف عند دخوله اليمين الآتية :  
(الحرية حق ، والاستقلال غايتي ، والعروبة مبدئي ، وفلسطين موطني ،  
ليس لغير العربية فيها مقام ، بهذا آمنت ، وعلى الاخلاص لمبادئ الحزب العربي  
الفلسطيني ، المنطوية على هذه المبادئ الشريفة أقسمت . عليّ في ذلك عهد الله  
وميثاقه ، والله على ما اقول شهيد) .

### مؤتمرات الحزب الدورية

٧ - يعقد الحزب مؤتمرات دورية ، يستعرض فيها شؤون البلاد، وشجونه،  
ويقرر فيها خططه واعماله ، وهي المرجع الاعلى للحزب .

### لجنة الحزب التنفيذية وهيئة المكتب

٨ - يمثل الحزب ، ويدير شؤونه ، وينفذ مقرراته .  
أ - اللجنة التنفيذية ، وينتخبها مؤتمر الحزب عند انعقاده ، ويراعى فيها  
تمثيل الفروع ، وقبل تأسيس الفروع يراعى تمثيل الاقضية .  
ب - مكتب الحزب ، ويؤلف من خمسة اعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية .

وهاتان الهيئتان هما المركز العام للحزب .  
ويحق للجنة التنفيذية عند الحاجة ، أن تضم إليها أو إلى المكتب أي شخص  
ترى في ضمه منفعة جوهرية لأعمال الحزب ، ويشترط أن يكون ذلك بقرار  
صادر بموافقة ثلثي أعضائها على الأقل .

## مالية الحزب

٩ - تتكون مالية الحزب من الرسوم والاشتراكات التي يدفعها أعضاؤه ،  
والتبرعات التي يقدمها أنصاره ، وما إلى ذلك من الموارد الشريفة .

## القانون الداخلي للحزب

١٠ - القواعد التي تتبع في عقد مؤتمرات الحزب ، وفي تأليف هيئاته ،  
وتأسيس فروعه ولجانه ، وإدارتها ، وفي تنظيم العلاقات ، وتقسيم الأعمال  
وتحديد المسؤوليات بين جميع دوائره ، وفي الشؤون المالية ، وشؤون الأعضاء .  
وبالإجماع جميع الشؤون الداخلية للحزب ، تفصل في (قانون داخلي) - تضعه  
اللجنة التنفيذية ، ولها الحق في أن تدخل عليه عند الحاجة ما تراه لازماً من  
التعديل والزيادة والحذف ، على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة الثلثين من  
أعضائها على الأقل .

## تعديل قانون الحزب

١١ - تعديل هذا القانون الأساسي منوط بمؤتمر الحزب وحده ، فهو  
صاحب الحق في أن يدخل عليه عند الحاجة ما يراه لازماً من التعديل والزيادة  
والحذف ، على أن يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثي أعضائه على الأقل .

(جريدة الجامعة العربية)

١ نيسان ١٩٣٥

\*\*\*

- ٦ -

## قانون حزب الاستقلال

- المادة ١ - اسم الحزب (حزب الاستقلال العربي) .
- المادة ٢ - مركزه الرئيسي (مدينة بيت المقدس) .



المادة ٣ - مبادئ الحزب .

١ - استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً .

ب - البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ج - فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية .

المادة ٤ - خطط الحزب :

١ - العمل على تحقيق المبادئ الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه

وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .

ب - الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .

ج - إلغاء الإنتداب و وعد بلفور .

د - إقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .

هـ - انهاض البلاد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً .

المادة ٥ - هيئة الحزب هي الموقعون على هذا القانون ومن تقرر الهيئة بثلاثة

أرباع أعضائها ضمه إليها من حين إلى آخر .

المادة ٦ - الحزب أعضاء يختارون من قبل هيئة الحزب . وحينما يبلسخ

الأعضاء في ناحية ما ثلاثة فما فوق فلهيئة الحزب أن تشكل فرعاً فيها تختار هيئته

الإدارية منهم .

المادة ٧ - ليس لأعضاء هيئة الحزب وفروعه أن ينسبوا إلى حزب سياسي

آخر إلا بإذن من هيئة الحزب .

المادة ٨ - يؤدي أعضاء هيئة الحزب وفروعه اليمين الآتية :

«أقسم بالله أن أكون مخلصاً لمبادئ الحزب وخططه خاضعاً لمقرراته متضامناً

مع اخواني فيه على تنفيذها وإعلاء شأن الحزب متعاوناً وإياهم على ما فيه الحق

والخير والكرامة وأن لا أستغل الحزب ولا أوافق على استغلاله لمأرب أو منصب

أو نفوذ شخصي أو عائلي» .

المادة ٩ - للحزب أعضاء مؤازرون وفخريون . وهم الذين يناصرون مبادئ

الحزب وخططه ومقرراته ويدفعون لصندوق الحزب اكتباً شهرياً لا يقل عن

عشرة ملات . ويسجل أسماء هؤلاء الأعضاء في سجلات هيئة الحزب أما برأي

الهيئة أو برأي هيئات الفروع .

المادة ١٠ - كل من ثبتت خيانتة للحزب أو لمبادئه وخططه يطرد منه بأكثرية

ثلثي هيئة الحزب على أن يعطى حق الدفاع قبل ذلك .

المادة ١١ - مالية الحزب تتكون من الاكتتابات الشهرية التي يدفعها أعضاء

الحزب ومن التبرعات .

المادة ١٢ - هيئة الحزب هي التي تقرر ميزانيتها وتصادق على ميزانيسة

فروعها .

المادة ١٣ - للحزب قانون داخلي تضعه هيئة الحزب .



## - ٧ -

### مقررات اجتماع مؤتمر الشباب المنعقد في حيفا بتاريخ ٥-١٠-١٩٣٥ المعارف والتعليم القومي

- ١ - تتولى مدارس العرب في فلسطين ادارة عربية اسوة بالمدارس اليهودية التي تتولاها ادارة صهيونية .
- ٢ - ايجاد مدارس صناعية وزراعية وتعليمية وخلافها .
- ٣ - ارسال بعثات علمية الى الخارج .
- ٤ - عقد مؤتمر عام للمدارس الاهلية والمستغنين بالحركة التعليمية ، وتأليف اتحاد عام لهذه المدارس .
- ٥ - توحيد المناهج ، وزيادة اعانة المدارس الاهلية .
- ٦ - الاكثار من مدارس البنات .

### الحالة السياسية

- ١ - السعي لتوحيد الامة لصد خطر الصهيونية .
- ٢ - تخصيص اكبر مجهود للمشاريع الاقتصادية .
- ٣ - العمل على تقوية الروح الوطنية بالطواف على المدن والقرى .
- ٤ - مكافحة الاستعمارين الانكليزي واليهودي .
- ٥ - الدعاية لفلسطين في الداخل والخارج .

### بيوع الاراضي

- ١ - ان يقوم الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي ، تبلغ أسهمها ٦٠ الف جنيه .
- ٢ - تأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشتريين .
- ٣ - مناصرة الوطنيين الذين ينقذون الاراضي .

### الصحة العامة

- ١ - العناية بالرياضة البدنية .
- ٢ - مكافحة الامراض السارية .

- ٣ - فتح مستوصفات طبية ومعاهد للعناية بالاطفال .
- ٤ - الدعاية للنظافة والاعتسال بالمياه .
- ٥ - مقاومة الزواج الباكر .

### مسائل العمال

- ١ - تأليف النقابات في كل بلد .
- ٢ - ان يتولى مكتب المؤتمر تنظيم حركة العمال بتأسيس النقابات في كل بلد ، والدعوة لمؤتمر يضع مقررات تفيد العمال .
- ٣ - تأليف مجلس عمال عام مرتبط بمؤتمر الشباب ، يسجله في مكتب العمل الدولي في جنيف .

### المسائل الوطنية

- ١ - الاهتمام بمشروع البطيحة .
- ٢ - تأليف لجنة خاصة للأراضي وانقاذها .
- ٣ - اذا ظلت الحكومة مصرة على تسهيل الهجرة وبيع الاراضي فلجنة الشباب تفكر في الرجوع الى سياسة المظاهرات .

(جريدة فلسطين ١١ ايار ١٩٣٥)

# فهرست

۵	مقدمة الطبعة الثانية
۷	مقدمة الطبعة الثالثة
۸	الفصل الاول : خلفية اجتماعية واقتصادية
۲۸	الفصل الثاني : مرحلة المؤتمرات والانفاضات (۱۹۱۹ - ۱۹۲۹)
۵۲	الفصل الثالث : مرحلة الاضراب الكبير والثورة الكبرى (۱۹۳۰ - ۱۹۳۹)
۱۰۴	الفصل الرابع : مرحلة الركود والهزيمة (۱۹۴۰ - ۱۹۴۸)
۱۱۶	الفصل الخامس : دروس التجربة
۱۲۷	الهوامش
۱۳۳	ملاحق الكتاب

## هَذَا الْكِتَابُ

منذ بدأت الصهيونية تخطيطها لاغتصاب فلسطين، والشعب الفلسطيني والشعوب العربية تناضل لاحباط هذا المخطط ، فمن اعلان وعد بلفور حتى عام ١٩٣٦ خاضت الجماهير الفلسطينية معارك سياسية وعسكرية عديدة لتحفظ بارضها وتحرر .

في كل هذه المعارك كانت نضالات الشعب تسقط في يد الاقطاع السياسي والديني ، حيث تنتهي اخيراً مساومات وتنازلات من الاقطاع للوصول الى الحكم .

ان هذا الكتاب ليس مجرد رواية تاريخية لأحداث تعاقبت على الارض الفلسطينية فقط ، انه ايضاً ( وهنا تكمن قيمته الحقيقية ) تحليل لهذه الحوادث ولدلالاتها الاجتماعية والطبقية ، وعبر التحليل يدلل المؤلف على ان مسؤولية الفشل تقع على الطبقة الاقطاعية القائدة آنذاك .

ان نضال الشعب الفلسطيني ليس مقطوع الجذور تاريخياً ليبدأ تجربة كفاحية جديدة ومن الصفر ، لذلك كان لابد من دراسة التاريخ والتجارب واستخلاص الدروس الاساسية والهامة منه .

دار الطليعة للطباعة والنشر

بيروت

الثمان : ٤٠٠ ق. ل.